الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة العليا للتجارة
مدرسة الدكتوراه في تسيير المؤسسات والمحاسبة

مذكرة تخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية

تخصص: إدارة وتسويق

الموضوع

دور القطاع الخيري في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة
- دراسة استطلاعية –

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

بن حميدوش عمر أ. د. عدمان مريزق

السنة الجامعية 2016/2015

كلمة شكر

الحمد لله.

اللهم لك الحمد حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك ولك الحمد حتى ترضى

ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، حمدا لا يليق الا بك وحدك

أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ الدكتور **عدمان مريزق** على صدره الرحب أولا وتقبله الإشراف على هذا العمل وتفانيه ثانيا، حاملا له في قلبي كل الاحترام والتقدير، سائلا الله عز وجل أن يديم فضله وعطاءه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة ديلمي يحي، إبراهيم بعلي، هيثم سفار طبي، سليم بنية، بن حميدوش عبد الباسط على كل المعلومات والاضاءات والملاحظات التي لم يبخلوا عليا بها، ولكل من قدم لي يد المساعدة، من قريب أو من بعيد.

كما لا ننسى كل من شجّعنا بالكلمة الطيبة والابتسامة وبالدعاء

إلى كل هؤلاء نقول:

شكـــــرا

الإهداء

إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي قلبها لأسكن فيه، إلى أعز إنسان في الوجود، إلى الصدر الحنون والقلب الرقيق إلى أعز ما أملك في الدنيا، الحبيبة الطاهرة الوفية، ونور عيني أمي ثم أمي ثم أمي الغالية.

إلى الذي سعى جاهدا في تربيتي وتعليمي وتوجيهي، إلى من كان السند القوي في السراء والضراء، إلى من كان رمز الصمود والعطاء، القوة والنقاء، إلى الذي لم تفارق النصيحة شفتيه، إلى من كان قدوة لي أبي حفظه الله.

إلى نور كل العائلة جدتي العزيزة أطال الله عمرها.

إلى دفئ البيت وسعادته إخوتي :سيف الدين، أحمد الصديق، وأخر العنقود محمد وأختاي العزيزتين القديمة والجديدة.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب أو من بعيد وخاصة عائلة بن حميدوش.

إلى أحب الناس، إلى الذين قيل فيهم رب أخ لك لم تلده أمك: موسى، عبد الكريم، طارق، والوليدين، عثمان، طاهر، زهير، عبد الحفيظ، محمد، خليل، أحمد، يوسف، وكل أصدقاء الاقامة وأصدقاء المدرسة العليا للتجارة.

إلى كل أصدقاء الدراسة والطفولة، إلى كل أحبابنا الذين وسعتهم قلوبنا ونسيناهم، إلى كل من تمنى لي النجاح وبث فيا روح المثابرة والمضي قدما. إلى كل هؤلاء أهدي عملي.

عمر بن حميدوش

الفهرس

كلمة شكر .....

شكـــــرا.....

الفهرس .....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال .....

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول:

الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية..... 6

تمهيد 2

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية. 3

المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية. 3

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية..... 5

المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية 6

المبحث الثاني: أسباب تتبنى المؤسسة المسؤولية الاجتماعية؟..... 10

المطلب الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية..... 10

المطلب الثاني: أنماط المسؤولية الاجتماعية وأسباب الاهتمام بها..... 13

المطلب الثالث: دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية..... 15

المبحث الثالث: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية..... 19

المطلب الأول: معيار إيزو 26000، وأهدافه..... 19

المطلب الثاني: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية. 21

خاتمة الفصل. 25

الفصل الثاني:

القطاع الخيري، أهميته، معوقاته وقياسه. 26
تمهيد 27
المبحث الأول: ماهية القطاع الخيري..... 28
المطلب الأول: تعريف القطاع الخيري وتقسيماته..... 28
المطلب الثاني: أهداف العمل الخيري ودوافعه..... 30
المطلب الثالث: مجالات نشاط للعمل الخيري..... 33
المبحث الثاني: نواة القطاع الخيري، أهميته ومعوقاته..... 36
المطلب الأول: نواة العمل الخيري، وأهميته 36
المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للقطاع الخيري..... 38
المطلب الثالث: معوقات القطاع الخيري. 41
المبحث الثالث: أسس القطاع الخيري، وقياسه 44
المطلب الأول: العمل الخيري المؤسسي. 44
المطلب الثاني: أدوات العمل الخيري. 46
المطلب الثالث: قياس الأداء في المؤسسات الخيرية..... 49
خاتمة الفصل: 51

الفصل الثالث:

الشراكة بين قطـاع الأعمال والقطاع الخيري في مجال المسؤولية الاجتماعية 52
تمهيد 53
المبحث الأول: دعم المحيط للقطاع الخيري. 54
المطلب الأول: الوقف والعمل الخيري. 55
المطلب الثاني: الحكومة والعمل الخيري 57

المطلب الثالث: القطاع الخاص والعمل الخيري. 59
المبحث الثاني: سبل إسهام القطاع الخيري في تفعيل المسؤولية الاجتماعية 61
المطلب الأول: تصحيح أهداف المسؤولية الاجتماعية في الشركات أولا. 61
المطلب الثاني: تأهيل إطارات القطاع الخيري..... 63
المطلب الثالث: التكامل بين القطاع الخيري والقطاع الخاص. 65
المبحث الثالث: نماذج عربية وغربية لممارسة قطاع الأعمال للمسؤولية الاجتماعية. 69
المطلب الأول: ممارسة المسؤولية الاجتماعية في السعودية ودور القطاع الخيري فيها. 69
المطلب الثاني: ممارسة المسؤولية الاجتماعية في بريطانيا ودور القطاع الخيري فيها..... 72
المطلب الثالث: نماذج لشركات متعددة الجنسيات في مجال المسؤولية الاجتماعية بتعاون مع القطاع الخيري 74
خاتمة الفصل: 77
الجانب التطبيقي الفصل الرابع: 78
دراسة لواقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الجزائرية والشراكة القطاع الثالث 78
تمهيد 79
المبحث الاول: نسيج الجمعيات في ولاية المسيلة. 80
المطلب الاول: نسيج القطاع الخيري. 80
المطلب الثاني: مجال الدراسة التطبيقية..... 83
المطلب الثالث: جمعية كافل اليتيم بولاية المسيلة واسهامات. 85
المبحث الثاني: المؤسسات محل الدراسة..... 89
المطلب الاول: الحضنة للحليب HODNA Lait..... 89
المطلب الثاني: المغرب بايب للصناعة MAGHERB PIPE industries..... 91
المطلب الثالث : مطاحن الحضنة بالمسيلة 93

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية في ولاية المسيلة. 95
المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة..... 95
المطلب الثاني: فرصة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخيري.....100
المطلب الثالث: مخطط الأعمال سبيل من سبل تفعيل الشراكة. 102
خاتمة الفصل: 105
الخاتمة العامة.....107
الملاحق 120
ملخص البحث .....

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	معايير قياس حجم الإسهام الاجتماعية للشركة اتجاه العاملين	21
2	معايير قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء	23
3	معايير قياس تكلفة حجم الإسهام الاجتماعي للشركة اتجاه المجتمع وحماية البيئة	23
4	مقارنة بين العمل التطوعي في الدول الاسلامية والنظم الغربية	33
5	معوقات القطاع الخيري	41
6	أهم الأنشطة التطوعية التي يسهم فيها رجال الأعمال	70
7	يوضح نسيج الجمعيات في ولاية المسيلة	81
8	يوضح عدد الجمعيات التي يمكن أن تشارك في برامج المسؤولية الاجتماعية	83
9	يوضح توفر معايير الدراسة	85
10	الوضعية المالية لجمعية كافل اليتيم	86
11	عدد الأسر المتكفل بهم في الجمعية	87
12	مجالات الاعانات والمساعدة لجمعية كافل اليتيم.	87
13	عدد الحلات المرضية المتكفل بها.	88
14	تطور شركة الحضنة للحليب من بدايتها إلى غاية 2014	90
15	يوضح تطور رقم اعمال المؤسسة المغرب بايب للصناعة من 2012 الى غاية 2014	92
16	يوضح تطور رقم اعمال المؤسسة مطاحن الحضنة من سنة 2012 الى غاية 2014	94
17	مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي	95
18	مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.	97
19	مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن	97
20	مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين	98
21	مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.	99
22	مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن	100
23	يبين كتلة المبالغ التي يمكن للجمعيات الخيرية ان تستفيد منها.	101

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	هرم كرول Carroll للمسؤولية الاجتماعية	7
02	يوضح أسباب تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية في الشركات	61
03	يوضح ترتيب أفضل 10 شركات عالمية في المسؤولية الاجتماعية	74
04	يوضح نسبة كل فئة من التصنيفات في نسيج الجمعيات لولاية المسيلة	82

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تطورت منذ مطلع القرن العشرين الفلسفة الاقتصادية من فلسفة كلاسيكية إلى فلسفة حديثة؛ بحيث تفترض الفلسفة الكلاسيكية بأن الواجب الرئيس للمؤسسات هو تعظيم الربح، الأمر الذي سوف يمكن من دفع الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات والتعامل مع جميع الأطراق ذات المصلحة من جانب المصلحة المتبادلة لا غير؛ وهذا لسبب بسيط، وهو أن تبني المؤسسة لفلسفة المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يزيد من التكاليف.

بينما تتجه الفلسفة الحديثة، اتجاها أخر، يركز على ضرورة الاهتمام بالأطراف ذات المصلحة في إطار متعدد الأبعاد، وهو المسؤولية الاجتماعية، الذي يحدد الخبراء مفهومه بأنه التزام مستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين جودة الحياة للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

والجدير بالإيماءة أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة بناء على الاحتياجات والأولويات الوطنية.

كما يرى المتخصصون أن عددا كبيرا من المؤسسات العالمية التي تبنت مفهوم المسؤولية الاجتماعية، تأثرت أرباحها وصورتها الذهنية بشكل إيجابي، وزاد ولاء الجمهور لها، الأمر الذي دعم تنافسيتها الاقتصادية، وأسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول التي تعمل فيها.

لكن الباحثين حذروا من خطورة استغلال المؤسسات لهذا المفهوم لكسب تعاطف الجمهور، وتسويق منتجات رديئة تضر بصحة المستهلك والبيئة أو القيام بأعمال وتصرفات تضر بالأطراف ذات المصلحة، مؤكدين أن ذلك قد يؤثر سلباً على صورتها.

والمتتبع لمسار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وما طبق من تجارب دولية، يجد أن دور مؤسسات القطاعين العام والخاص أصبح محوريا في عملية التنمية المستدامة، من خلال مساعدة القطاع العام والحكومة المؤسسات على القيام بدورها في برامج المجتمع بما يقدمه من تسهيلات ودعم معنوي لإطلاق

هذه البرامج بيسر وسلاسة. لكن هذا الدور يمكن أن يدعم بإعطاء الفرصة للقطاع الثالث، وهو القطاع الخيري، والذي يمكن أن يلعب دورا مهما في تفعيل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وبناء على ما سبق، تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

كيف يسهم القطاع الخيري في دعم ممارسة مؤسسات القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية؟

ويتفرع عن هذا السؤال، الأسئلة التالية:

- ما مدى نضج القطاع الخاص في ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الجزائر؟
- ما هي المشاكل التي تواجه القطاع الخاص لممارسة مسؤوليته الاجتماعية؟
- ما هي أوجه الشراكة بين القطاع الخيري وقطاع الأعمال الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية؟

الفرضيات

1. القطاع الخاص في الجزائر غير ناضج في مجال المسؤولية الاجتماعية.
2. أهم المشاكل التي تواجه القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية، هي مشاكل تنظيمية.
3. تعدد ابعاد المسؤولية الاجتماعية يُمكن القطاع الخيري من دخول في شراكة مع القطاع الخاص.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على المسؤولية الاجتماعية كتوجه جديد، أي مدى تطبيقه على أرض الواقع ومدى اهتمام مسيرين مؤسسات القطاع الخاص بها في الجزائر، وهل يمكن للقطاع الخيري أن يلعب دورا هاما في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.

أسباب اختيار الموضوع

تتمثل دواعي اختيار هذا الموضوع، فيما يلي:

– الرغبة الشخصية للتعمق في هذا الموضوع وكذا لارتباطه الوثيق بمجال التخصص ألا وهو إدارة وتسويق.

– أهمية جانب المسؤولية الاجتماعية، وأهمية القطاع الخاص في الجزائر، إلى جانب نمو القطاع الخيري، الذي يمكن أن يشكل طرف فعالا في المعادلة الاقتصادية.

منهج البحث

فسيتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي على اعتبار أن هذه الدراسة استكشافية، تتطلب المنهجين، وكل هذا لتقديم دراسة عامة وشاملة حول هذا الموضوع. وكتفصيل لذلك فسيكون كالآتي:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي لاستغلال المادة العلمية التي تم الحصول عليها من مصادرها وذلك لوصف القاعدة النظرية للموضوع من أجل إبراز المفاهيم والأطر التي سيسر عليها البحث وكذا الأبعاد المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والقطاع الخيري بأدق تفاصيله.

أما المنهج التحليلي، فسنعتمد عليه من أجل تحليل البيانات والمقارنة وكذا في الدراسة التطبيقية بعد جمع المعلومات. بالإضافة إلى دراسة عينة من مؤسسات القطاع الخاص.

الدراسات السابقة:

على كثرة الدراسات التي تتحدث حول المسؤولية الاجتماعية لم يسبق وأن ربطت بالقطاع الثالث إلا في قلة قليلة جدا حيث هناك من أشار إليها فقط.

1. دراسة خويلدات صالح وهي دراسة مقدم ولنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، تخصص تسويق تحت عنوان **المسؤولية الإجتماعية لوظيفة التسويق للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة السونلغاز . ورقلة .**، حيث أخلصت الدراسة إلى الإشارة للعلاقة بين وظيفة التسويق والمسؤولية الاجتماعية ومنه إلى أي مدى تدرك المؤسسات أهمية وفائدة مبادئ المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية التسويقية بشكل خاص.

2. دراسة ضيافي نوال، وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، تخصص تسيير موارد بشرية تحت عنوان **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية**، ركزت الباحثة في دراستها على إبراز المسؤولية المؤسسة الاجتماعية عن المواردها البشرينه عنصر من عناصر المسؤولية الاجتماعية. ودرست أيضا تاثير هذا البعد على الموارد البشرية وكذا صورتها في أذهان عمال.

3. . دراسة مهري شفيقة، وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في كلية العلوم السياسية والإعلام قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر3، تخصص علوم الإعلام والاتصال المعرفة تحت عنوان الاتصال وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة إسمنت عين الكبيرة سطيف، حيث أبرزت دور الاتصال الاجتماعي في تقريب وجهات النظر بين المؤسسة والأطراف ذوي العلاقة بها.
4. دراسة الطاهر خامرة، وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"**، تخصص اقتصاد وتسيير بيئة وتطرقت هذه الدراسة إلى سبل التي تمكن المؤسسة من المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق المسؤولية البيئية والاجتماعية.
5. مقال علمي للباحثة بن حمودة فطيمة، صدر بصدد الملتقى الدولى الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي في التنمية المستدامة 20-21 ماي تحت عنوان **دور الأوقاف في تفعيل المسؤولية الاجتماعية** حيث كان محور الدراسة حول طرق تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عن طريق الوقف.
6. مقال علمي للباحث بالرقي تيجاني، صدر بصدد الملتقى الدولى الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي في التنمية المستدامة 20-21 ماي تحت عنوان **صناديق الزكاة نموذج حقيقي عن تطبيق المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة** حيث كانت الدراسة حول مدى مساهمة صناديق الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة إنطلاقا من تبنيها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

أهمية البحث

تظهر أهمية الموضوع فيما نراه من واقع الحياة وإفرازاتها، حيث أن إدراج المسؤولية الاجتماعية في استراتيجية المؤسسة أصبحت ضرورة حتمية حتى لا تجد نفسها ملزمة مستقبلا بقانون مانع وزاجر. فأبعاد المسؤولية الاجتماعية تفرض على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مجمل مسؤوليتها داخليا وخارجيا أي مع كافة الاطراف التي لها علاقة مع المؤسسة، فلا أحد ينكر أهمية هذا العنصر في تطور المجتمعات الصناعية دون المساس بحق المجتمع الذي تنشط فيه. فكما تحقق المؤسسة أرباحا، فلها واجبات اتجاه هذا المجتمع، لكن ما يهم أكثر من ذلك هو كيف يمكن تفعيل المسؤولية

الاجتماعية للمؤسسات في المجتمع، لذلك تظهر أهمية هذا الموضوع في دور القطاع الخيري في دعم المسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

التقسيم البحث:

الفصل الأول: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثاني: القطاع الخيري، أهميته، معوقاته وقياسه.

الفصل الثالث: الشراكة بين قطـاع الأعمال والقطاع الخيري في مجال المسؤولية الاجتماعية.

الجانب التطبيقي الفصل الرابع: دراسة لواقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الجزائرية والشراكة القطاع الثالث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

تمهيد

تعرف البيئة الاقتصادية عموما تغيرات ديناميكية مستمرة في ظل ما يسمى بعولمة الاقتصاد، حيث أصبحت المؤسسات مرغمة على فهم هذه التغيرات والتكيف معها، ومن بينها صورة المؤسسة التي تعد السمة الأبرز في الأسواق المحلية والعالمية بسبب التطور المستمر في العمليات الإنتاجية من جهة، وتغير أذواق وطموحات الزبائن من جهة أخرى، مما دفع بالمؤسسة إلى إيجاد السبل التي تمكنها من مسايرة هذه التطورات وذلك من أجل بقاء المؤسسة ونموها، إلا أنه عادة يصاحب هذه التطور إخلال ببعض مسؤوليتها.

إن تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية يساعد على تحسين مسؤوليتها قبل وقوع أي ضرر يمس صورة المؤسسة، كما أن المسؤولية الاجتماعية تعكس المبدأ الشائع في مجال الأعمال والذي يشدد على أن المؤسسات يجب أن تقوم بإدارة أعمالها بشكل فعال وأخلاقي على كافة المستويات، مما يعزز أهمية المسؤولية الاجتماعية. كما أن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تكون هي مصدرا للفرص والابتكار وتعزيزا لقدرتها، مما يساعده على النمو والتطور.

ولمعالجة هذا الفصل، قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- ماهية المسؤولية الاجتماعية.
- لماذا تتبنى المؤسسة المسؤولية الاجتماعية؟
- معايير قياس المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من الأمور الهامة التي على المؤسسة الحديثة الاهتمام بها والاستثمار فيها، حيث تشهد البيئة التجارية والصناعية ضغطا حادا، الأمر الذي يفرض على الشركات الظهور بسياسات جديدة تظهر فيها المسؤولية الاجتماعية كأهم السياسات التي من خلالها تواجه المؤسسة هذه الضغوط من أجل إعطاء صورة جيدة عن المؤسسة.

المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

يعد تعريف المسئولية الاجتماعية متغيرا على حسب رأي كل باحث أو هيئة ولذلك سنعرض مختلف التعاريف لمجموع الباحثين والهيئات. بذكر

تعريف "بيتر دروكار" **Peter Drucker** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم".[1]

تعريف "كارول" **Carroll:** أحدث تعريف "كارول" نقلة نوعية مهمة في تعريف المسؤولية الاجتماعية، حيث أضاف مسؤوليات أخرى لمنظمة الأعمال علاوة على مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية، وهذه المسؤوليات التي أضافها الباحث تعبر بالإضافة للمسؤوليات السابقة عن المسؤولية الاجتماعية، وهي:[2]

- المسؤولية الخيرة؛
- المسؤولية الأخلاقية.

المسؤولية الخيرة+ المسؤولية الأخلاقية = المسؤولية الإجتماعية

كما عرفت المسؤولية الاجتماعية أنها "بمثابة العقد الاجتماعي ما بين مؤسسات الأعمال والمجتمع بما تقوم به من عمليات تجاه المجتمع".[3]

---

[1] : السحيباني صالح. **المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية:** حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، بيروت، 23-25 مارس 2009، ص 04.

[2] Joël Ernult, Arvind Ashta, **Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des parties prenantes : Évolution et perspectives**, Groupe ESC Dijon Bourgogne, Cahiers du CEREN21, 2007,P: 17.

[3] تامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 24.

وعرفت بأنها " تعهد والتزام متخذي القرار في القيام بالأعمال التي من شأنها أن تحافظ على ثروة المجتمع وتطورها مع تحقيق فائدتها الذاتية في نفس الوقت".[1]

كما يمكن إضافة تعريفات أخرى للمسؤولية الاجتماعية، أعطتها منظمات دولية ومن بين أهمها ما يلي:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية على أنها: "التزام المنظمة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف". [2]

أما البنك الدولي، فيعرف المسئولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها: " الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية". [3]

كما يعرفها المكتب الدولي للعمل بأنها " طريقة تنظر فيها المنظمات في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى".

كما تعرف الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية بأنها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبتالي فالمسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المنظمات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم".[4]

وعرفت منظمة المقاييس العالمية ISO للمسؤولية الاجتماعية بأنها: مسؤولية المنظمة عن الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئية عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاه المجتمع فضلا عن الاخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين[5].

ومما سبق؛ يمكن القول بأنه لم يتم إرساء مفهوم للمسؤولية الاجتماعية بشكل شامل مانع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولأن الأخذ بها هو اختياري، فهي تستمد قبولها من طبيعتها الطوعية الاختيارية.

---

[1] تامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] Marie-françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD, **Du management environnemental au développement durable des entreprises**, France, Mars 2004, P: 05.

[3] Astrid Mullenbach , **La responsabilité sociétale des entreprises**, LE FLANCHEC, Paris 2002, P: 5

[4] حسين الأسرج، **المسئولية الاجتماعية للشركات**، مجلة جسر التنمية، العدد التسعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فيفري 2010، ص:4.

[5] محمد زرقون، جميلة العمري،**دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات**، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكيمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، أفريل 2013، ص8.

وبناء على ما تقدم، يمكن أن تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها: التزام أخلاقي بين المنظمة والمجتمع، تسعى من خلاله إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع، بما من شأنه تعزيز مكانتها في أذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية .

مر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بعدة مراحل يصعب تحديدها بدقة وذلك لتداخل الأحداث الاقتصادية وتأثيراتها. فيمكن ربط تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية مع تطور مصلحة الموارد البشرية في المؤسسات على سبيل المثال ويأخذ نفس المراحل على اعتبار أن العمال بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية، كما يمكن ربطها بزيادة الوعي لدى المستهلكين أو بالتسويق ...إلخ، ولذلك يحدث هذا التداخل الذي يجعل من تحديد مراحل تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية أمرا جلل، غير أن هناك بعض المراحل التي ظهرت فيها نقلة نوعية مست مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل مباشر من أبرزها [1]:

- **الثورة الصناعية:** تميزت هذه الفترة في بدايتها بالاستغلال المفرط لجهود العاملين وضعف الوعي الاجتماعي لدى الملاك، وبدافع رغبة أصحاب المؤسسات في زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة المداخيل بدئت تتغير وجهاتهم نحو العمال من معاملاتهم كآلة إنتاجية إلى معاملتهم كعمال لهم حقوقهم وعليهم واجبات في المؤسسة، وذلك من خلال الاهتمام بعنصر الحوافز المادية كزيادة الأجور، والعطل المدفوعة الأجر.
- **مرحلة تضخم حجم المؤسسات:** تميزت هذه المرحلة بالتخصص في العمل لدى العمال وبتطور وزيادة الحجم الساعي في المؤسسات مما أدى إلى زيادة الربح والمداخيل دون مراعاتها مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع المحيط بها، أي خلال هذه الفترة تم إهمال عنصر المسؤولية الاجتماعية.
- **مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية:** ظهرت خلال هذه الفترة بوادر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال مطالبة العمال بحقهم في التقاعد والضمان الاجتماعي وكذلك عنصر حوادث العمل والاستقرار الوظيفي، وكان هذ كله بسبب أفكار المذهب الاشتراكي بقيادة المفكر كارل مركس الذي يناهض بشدة المؤسسات الخاصة واستغلالها للعمال واهتمامه الدائم بتوفير سبل الراحة للعمال وإعطائهم حقوقهم كاملة.

---

[1] عبد الله خبابة، صهيب خبابة، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي الثالث حـــول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012. ص1.

- **مرحلة الكساد الاقتصادي وظهور النظرية الكنزية:** بسبب الأزمة الاقتصادية سنة 1929 وانهيار مؤسسات الصناعية وما نتج عنه من تسريح للعمال وظهور البطالة في صفوف افراد المجتمع وظهور النظرية الكنزية الداعمة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد في حدود المعقول من أجل اتوازن الاقتصادي، وإنشاء افكار الاشتراكية بين أفراد المجتمع، كان هذا كله نقطة التحول نحو مبادئ وعناصر المسؤولية الاجتماعية.
- **مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية اتوسع الصناعي الكبير:** ظهر في هذه المرحلة عنصر النقابات وما تدعو إليه من حقوق العاملين والقوانين التي تحمي حقوقهم والمشاركة في مجلس إدارة المؤسسة، كم تعززت وتجذرت فكرة الاشتراكية في هذه المرحلة، وظهور جمعيات حماية المستهلك في الدول الغربية، مما أدى بالمؤسسات إلى الاهتمام بالعمال من خلال وضع الحد الأدنى للأجور ونظم التأمين الاجتماعي والصحي للعمال، والاهتمام بعنصر حوادث العمل، وهذا ما يجسد النقلة النوعية التي حدثت في فكرة المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات من خلال التوجه من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي.
- **مرحلة ظهور جماعات الضغط:** أدى ظهور جماعات الضغط والمتمثلة في الجمعيات والمنظمات الدولية والمحلية إلى تجسيد الدعم وحماية فلسفة المسؤولية الاجتماعية من خلال ضغطها على المؤسسات الصناعية بطرق مباشرة وغير مباشرة عن طريق القوانين والتشريعات الحكومية.
- **مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية:** تتميز هذه المرحلة بتغيير طبيعة الاقتصاد من ظهور الاقتصاد الحر والعولمة والخصخصة وانتشار التكنولوجيا، وانتشار كذلك نظام المعلومات وشبكة الإنترنت، وظهور المنافسة بين المؤسسات، أدى بهذه الأخيرة إلى دمج عنصر المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها وأهدافها نظرا لما يلعبه هذ العنصر من دور في تحقيق المؤسسات لمكاسب اقتصادية واجتماعية.

المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

ليس هناك اختلاف كبير بين الباحثين في طرحهم لعناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فمنهم من طرحها في إطار عام يغطي مجموعة من الأبعاد، حيث أن هذه العناصر يمكن أن تكيف بقياسات مختلفة وفق اعتبار طبيعة عمل المنظمة ونشاطها وتأثير فئات أصحاب المصالح المختلفين ومنهم من طرحها في شكل بعدين خارجي وداخلي.

وفي سياق الطرح الأول كان "كرول" Carroll هو السباق، حيث قسم المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة عناصر جوهرية رئيسية وهي: الاقتصادي Economic، والأخلاقي Ethical، القانوني Legal، الخيري Philanthropy.

وفي هذا الإطار قدم "كرول" Carroll مصفوفة بّين فيها هذه العناصر الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة، وقد وضع كرول Carroll هذه العناصر بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب ومن جانب آخر، فإن استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية؛ كما هو موضح في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (01): هرم كرول Carroll للمسؤولية الاجتماعية

المصدر : بن مسعود نصرالدين، كنوش محمد، **واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 2012، ص13.

[1] محمد عاطف محمد ياسين، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2008، ص 33.

ويمكن إبراز أبعاد المسؤولية الاجتماعية بشيء من التفصيل كالآتي[1].

1- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي

يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة، إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة. والتي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الدعم المادي لهم، هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية؛ كمراكز البحوث والمستشفيات. وعادة ما ينظر إلى مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن، التعليم وتدريب المؤسسات، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي.

2- المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين

إذا كانت المنظمات تولي اهتمامها لرأس المال البشري فلا بد من تقديم لهم ما هو أفضل، لأن العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يركزون على عامل المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل الأخرى، وقد اثبت ذلك تجريبيا، حيث أن أكثر الناس يحبذون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، كما أثبت في نفس السياق أن الناس يحبذون التعامل تجاريا مع نفس المنظمات.

3- المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن

تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المنظمات بدون استثناء ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والإعلان لهم بكل صدق وأمانة وتقديم منتجات صديقة لهم وأمينة بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات؛ هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار.

---

[1] بن عيشي بشير، بن عيشي عمار، **أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية في مؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة حالة ولاية بسكرة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 2012، ص15.**

4- المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين

ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنظمات الأعمال، بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل.

5- المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة[1].

تتلخص معظم مجالات المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة في تجنب وتخفيف مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء، التصميم الأخضر للمنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات، تسيير النفايات وإعادة استعمالها للتقليل من أثارها السلبية على البيئية، الاقتصاد في التعامل مع المواد الخام ومنع الاستخدام التعسفي لها، الاستخدام العقلاني لمصادر الطاقة، المساهمة في الاكتشاف والبحث عن الطاقات البديلة النظيفة، المساهمة في تمويل المشاريع البيئية. مثل إنشاء الحدائق والمحميات الطبيعية وحماية التنوع البيولوجوالغابات.

6- المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين[2].

حملة الأسهم هم الملاك وأصحاب رؤوس الأموال الذين يعملون على تزويد المؤسسة برأسمال الضروري لنشاطها، حيث تعتبر فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المؤسسة وتكمن مسؤولية المؤسسة اتجاه هذه الفئة بضمان تحقيق أقصى ربح ممكن، تعظيم قيمة الأسهم التي يمتلكونها، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول وممتلكات المؤسسة وموجوداتها.

---

[1] بن خديجة منصف، راشي طارق، **دور المسؤولية الاجتماعية في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية**، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، 17-18 أبريل 2013، ص14.

[2] نفس المرجع أعلاه، ص 15.

المبحث الثاني: أسباب تتبنى المؤسسة المسؤولية الاجتماعية؟

تتبع ضرورة وأهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات من الجوانب الكثيرة التي تمسها والتي يمكن أن تحقق لها مزايا عديدة. فللمسؤولية الاجتماعية دور في إبراز وتطوير بعض الجوانب التي يمكن أن تكون المؤسسة قد غضت الطرف عنها.

المطلب الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية.

تتعلق أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالأطراف الثالثة للمحيط وهي: المنظمة، المجتمع والدولة على حد السواء، والتي يمكن أن نبرزها فيما يلي[1]:

أولا: بالنسبة للمنظمة:

- تحسين صورة المنظمة في المجتمع بشكل عام والزبائن والعمال بشكل خاص وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة؛ إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية هي مبادرات طوعية من مؤسسة اتجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة.
- ومن شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين المنظمة ومختلف الأطراف ذات المصلحة.
- إن تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يزيد من الاحتكاك مع الخارج مما يعد تجاوبا فعالا مع ما قد يطرأ في حاجيات المجتمع.
- زيادة المردود المادي على المدى الطويل وخصوصا إذا ما تطور الأداء الناجم عن تبنى المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا: بالنسبة للمجتمع:

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب.
- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

---

[1] طاهر محسن، منصور الغالبي ، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل، الأردن، 2006، ص: 52.

- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سوآءا من ناحية البنية التحتية وهياكل قاعدية أو الناحية الثقافية.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصلحة.
- تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة التثقيف بالوعى الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.
- كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية، كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل وهده تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

ثالثا: بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعًا بعيدًا عن تحمل المنظمات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

واحتج مؤيدو تبني المسؤولية الاجتماعية بمزاياها العديدة من أهمها[1]:

- تحسين سمعة المنظمات والتي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بين أصحاب المؤسسات وأصحاب المصالح وكذا مستوى الشفافية الذي تتعامل به هذه المنظمات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية والاهتمام بالاستثمار البشري، ويسهم التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.
- تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التى تؤثر على القرار الائتماني وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر داون جون للاستدامة، والذي يعنى بترتيب الشركات العالمية وفق درجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية والاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي.

---

[1] مسعودة شري، كريمة حاجي، **المسؤولية الاجتماعية والثقافة التنظيمية في منظمات الأعمال المعاصرة: رحلة ألف ميل تبدأ بخطوة،** الملتقى الدولي الثالث حـــول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012، ص6.

- استقطاب أكفأ العناصر البشرية، حيث أن تبنى المسؤولية الاجتماعية، وخاصة البعد المتعلق بأصحاب المصالح، يمثل عنصر جذب للعناصر البشرية المتميزة وخصوصا بالنسبة للشركات العالمية أو الشركات الكبرى المحلية.
- بناء علاقات قوية مع الحكومات، مما يساعد في حل المشكلات أو نزاعات القانونية التي قد تتعرض لها المؤسسة أثناء ممارسة النشاط الاقتصادي.
- حسن ادارة المخاطر الاجتماعية التي تترتب على قيام المؤسسات بنشاط اقتصادي، خاصة في إطار العولمة، وتتمثل هذه المخاطر في الالتزام البيئي واحترام قوانين العمل.
- رفع قدرة الشركات على التعلم والابتكار.

وفي الاتجاه المعاكس فإن المعارضين لتبني المسؤولية الاجتماعية احتجوا بالأسباب التالية:[1]

- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية أن تؤدي إلى زيادة إنفاق المؤسسة والذي ينعكس على تكلفة السلع والخدمات التي يقدمها وبالتالي تنخفض القدرة على منافسة المؤسسات الأخرى وخاصة الأجنبية منها.
- يؤدي مزيد من الدور الاجتماعي إلى خرق قاعدة تعظيم الأرباح وتصبح عاجزة عن الارتقاء بالإنتاجية والاستثمار في البحث وتطوير التكنولوجيات الانتاج وتقديم منتجات جديدة حيث وجدت المؤسسة أساسا للعمل وتقديم سلع وخدمات ذات نوعية عالية بأسعار معولة ومن حقها الحصول على عائد تعيد استثماره مما يسمح لها بالتوسع وبالتالي زيادة التشغيل العمال.
- مهما كانت موارد المؤسسة فإن قدرتها محدودة وإذا حملت بأهداف إجتماعية تتجاوز هذه القدرة التنافسية، فستتعرض للمخاطر وبالتالي إلحاق الضرر بالمجتمع ككل.
- صعوبة المساءلة والمحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية، ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود معايير موحدة لقياس الأداء الاجتماعي.

[1] الطاهر خامرة، **المسؤولية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد وتسير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص 83.

المطلب الثاني: أنماط المسؤولية الاجتماعية وأسباب الاهتمام بها.

تعارض وجهات النظر شكلتا نمطين متناقضين في إدراك إدارة المنظمة للدور الاجتماعي الذي يجب أن تمارسه:[1]

أ - النمط الأول: المسؤولية الاقتصادية Economic Responsibility

إن جوهر هذا النمط هو أن منشآت الأعمال يجب أن تركز على هدف تعظيم الربح بغض النظر عن أي مساهمة اجتماعية، وأن المساهمات الاجتماعية ما هي إلا تحصيل حاصل أو نواتج ثانوية لتعظيم الربح. وأن أبرز أنصار هذا النمط هو الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل Milton Friedman حيث يشير إلى أن المدراء هم محترفون وليس مالكين للأعمال التي يديرونها لذلك فهم يمثلون مصالح المالكين وعلى هذا الأساس فإن مهمتهم هي إنجاز أعمالهم بأحسن طريقة ممكنة لتحقيق أعظم الأرباح للمالكين. وإذا ما قرروا إنفاق الأموال على الأهداف الاجتماعية فإنهم سوف يضعفون ديناميكية السوق وبالتالي سوف تنخفض الأرباح نتيجة هذا الصرف على الجوانب الاجتماعية وهذا يلحق خسارة بالمالكين، ولو تم رفع الأسعار للتعويض على ما ينفق على الجانب الاجتماعي فإن المستهلكين سيخسرون أيضا وإذا امتنعوا عن شراء هذه المنتجات فإن المبيعات ستنخفض وبالتالي تتدهور المنشأة.

ب - النمط الثاني: الاجتماعي Social

إن هذا النمط يقع على النقيض تماما من النمط الأول ويحاول أن يعرض المنشآت كوحدات اجتماعية بدرجة كبيرة، تضع المجتمع ومتطلباته نصب أعينها في جميع قراراتها. ولعل جماعات السلام الأخضر (Green Peace)أو الجماعات الأخرى التي تقدم نفسها كأحزاب اجتماعية صرفة تمثل هذا النمط وتحث المنشآت على تبنيه. وبالمقابل تجد المنظمات صعوبة في موازنة متطلبات أدائها الاقتصادي ومزيد من الالتزامات في هذا الاتجاه الاجتماعي سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد الأداء الخارجي.

ج - النمط الثالث : الاقتصادي-الاجتماعي Socio-economic

وهو النمط الأكثر توازنا حيث يرى أن الوقت قد تغير وأن إدارات المنشآت لا تمثل مصالح جهة واحده - المالكين - فقط وإنما هناك جهات عديدة أخرى مثل الحكومة والمجتمع ترتبط معها بالتزامات معينة. ومن أهم

---

[1] : الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن. **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية**. http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents شوهد يوم 30/ 2015/10، 10:45، ص 216.

الأفكار التي تدعم هذا الاتجاه تلك القائلة بأن اتساع عمليات الخصخصة أدى إلى تطلع المجتمعات إلى منشآت الأعمال لكي تتحمل مسؤوليتها في تقديم ما كانت تضطلع به الحكومات تجاه المجتمعات والبيئة.

وإذا كان الأمر يمثل بالنسبة للعالم المتقدم حالة طبيعية وذلك لنضج المنشآت وإداراتها فإنه يمثل مشكلة كبيرة في دول العالم النامية. حيث تم عرض الموضوع بكون النموذج الأول يمثل منشآت القطاع الخاص التي لا هم له سوى مزيد من تحقيق الأرباح حتى لو كان على حساب مصلحة باقي الأطراف مما يثير إشكالية بينها. لذلك يمكن النظر إلى النموذج الثاني باعتباره يمثل ردة فعل من قبل الدولة وهي المسيطر الرئيسي في العالم الثالث، حيث قدمت منشآتها على أنها خلايا اجتماعية تهدف تقديم مزيد من الخدمات إلى المجتمع حتى لو كان ذلك على حساب أدائها الاقتصادي وتحملها خسائر بررت بكونها تمثل متطلبات اجتماعية حتى لو كانت تمثل ضعفا في الأداء أو أنها تخفي فسادا إداريا مستشريا.

وفي ضوء هذا النموذج يظهر أن هناك تقاربا في وجهات النظر ظهر من خلال النموذج الثالث (المتوازن) باعتباره ممثلا لحالة أكثر واقعية بشأن الأداء على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وتعود أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إلي بعدين هما:[1]

أ- **البعد الكلي:** يمثل المتغيرات الكلية ونذكر منها ما يلي:

- الكوارث والفضائح الأخلاقية: أو ما يسميه البعض ثمن تجاهل التبعات؛ والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ظاهرة الاحتباس الحراري، كارثة معمل "كارياید" في "بوبال" بالهند الذي أودى بحياة أكثر من 6000 شخص، إضافة إلى فضائح الرشوة للشركات العالمية والمخالفات في حق الإنسانية.

- الضغوط الشعبية والحكومية والدولية: وتبرز من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعمل والأمن والدور الإيجابي للمنظمات في تحقيق حقوق الإنسان.

- التطور التكنولوجي: لقد ساهم التطور التكنولوجي أو الثورة التكنولوجية في مجالات تقنية عديدة وحركات التشغيل وتوفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين.

---

[1] بن عيشي بشير، قوفي سعاد، عرقابي عادل. **المسؤولية الاجتماعية و الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة.** الملتقى العلمي الدولي الأول حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، 10 – 11 نوفمبر 2009، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

ب- البعد الجزئي: بمعني المتغيرات الخاصة بالمؤسسة في حد ذاتها ونذكر منها ما يلي[1]:

- تغير هدف المؤسسة: إن هدف الربح لم يعد كافيا حتى تتمكن المؤسسة من الاستجابة لمطالب المجتمع والحفاظ على بقائها وبالتالي تحول هدفها إلى السعي لإشباع الحاجات الاجتماعية.

- تغير دور الإدارة: لم تعد الإدارة (إدارة المؤسسة) مسؤولة عن تحقيق رغبات ومصالح فئة واحدة فقط وهم الملاك وحملة الأسهم، بل أصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن المستمر بين مصالح العديد من الفئات ذوي العلاقة مثل العملاء والرأي العام والنقابات والممولين.

المطلب الثالث: دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية.

إن التكييف مع متطلبات الواقع الذي تعيش فيه المؤسسة هو من اهم عوامل البقاء، وعادة ما تغيير هذه المتطلبات بشكل سريع نظرا لأن العامل البشري هو الذي يحكم فيها.

ومن أهم ما دفع المؤسسات إلى تبني المسؤولية الاجتماعية ما يلي[2]:

- أن نصف المؤسسات المائتين والخمسين الكبرى في العالم باتت تصدر تقارير مستقلة خاصة بالمسؤولية المؤسسية تجاه المجتمع كإجراء معياري.
- تعتبر معايير الاستثمار المجتمعي أخلاقية بالدرجة الأولى، كما أنها تتصل بالأداء بعيد المدى للمؤسسات.
- يعتقد مزيد من المستثمرين بأن معايير الاستثمار المجتمعي ضرورية لتمييز المؤسسات ذات الأداء الإداري الجيد والمؤهلة لاحتلال مواقع بارزة في المستقبل.
- يعتبر الاستثمار المسؤول مجتمعياً هذه الأيام جزءاً مهماً ومتنامياً من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- بات استيعاب الثقافة المؤسسية لمسألة الربط بين مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع والاستراتيجيات المؤسسية يشكل تحدياً كبيراً اليوم. فالمستثمرون والعملاء أصبحوا اليوم أكثر تنوراً كما أنهم شرعوا بالتدريج في إظهار تفضيلهم تجاه المنتجات والخدمات والمؤسسات التي تولي اهتماماً للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.
- أن عمليات نشر القيم الإنسانية في الأعمال تعمل على تهيئة مناخ العمل الإبداعي الخصب للعاملين، وتتيح لهم فرص الارتقاء الوظيفي، مما يعني تطوير الأداء المؤسسي إلى أعلى درجاته.

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] عزاوي عمر، مولاي لخضر عبد الرزاق، **دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي.** الملتقى الدولي الثالث حـــول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012.

- ومع عمليات دمج القيم الإنسانية في الأنظمة الإدارية سننجح بتطوير الأداء المؤسسي، ورفع التنافسية المهنية، وتحفيز الموارد البشرية.
- الشركات مضطرة لبذل جهد أكبر لحماية سمعتها؛
- هناك عدد متزايد من المنظمات الغير حكومية التي تراقب أداء المؤسسات ومدى مساهمتها في تنمية المجتمعات المحيطة بها.
- أصبح بالإمكان تسجيل الأخبار المحرجة في أي مكان في العالم وبثها.
- التغير المناخي وربما يكون المحرك الأكبر للنمو في صناعة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

يمكن ان نقسمها إلى قسمين هي:

1 . العوامل الخارجية: تضم العوامل الخارجية العديد من المتغيرات منها[1]:

أ . الاتجاه نحو العولمة: تعد من أهم القوى الدافعة لتبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، فقد أتاحت للعديد من تلك المؤسسات نقل منتجتها وخدمتها وحتى ممارستها خارج الحدود الإقليمية وبطريقة تحقق مصالح المؤسسة على حساب المسؤولية الاجتماعية ولكن سرعان ما أصبحت تلك المؤسسات ترفع شعارات أخلاقية حيث ركزت في حملاتها الترويجية على انها تهتم بحقوق الانسان وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة وأنها لا تسمح بعمالة الأطفال....

ب. القوانين الدولية والوطنية: يتغير الإطار القانوني والتشريعي المتصل بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فيغطي القانون الدولي من خلال المعاهدات واتفاقيات وسوابق قضائية مسائل من قبيل حماية المستهلك والبيئية، والصحة والعمل، وحقوق الإنسان إضافة إلى ممارسات التجارية النزيهة، وعلى سبيل المثال توجد العديد من الاتفاقيات البيئية تحمل مؤسسات البلدان الموقعة عليها مسؤولية كفالة تطبيق مبادئ تساهم في الحد من التلوث البيئي.

أما على الصعيد الوطني، فتنظم القوانين العلاقات بين المؤسسات والمجتمع لضمان حماية ملاك الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح بمن فيهم الموظفون والمستهلكون، ويمكن أن تصبح عملية وضع الإشارات الاجتماعية وإصدار الشهادات المدرجة في عقود التوريد ملزمة لمساعدين في التدقيق في تقارير المؤسسات المتعلقة بالقيم الأخلاقية التي تتبعها، حيث تفيد المؤسسات في تقبل مسؤوليات معينة، وبهذا ينشأ تطلع واقعي عند أصحاب المصالح إلى أنه سيتم الوفاء بالمسؤوليات اتجاههم.

---

[1] خويلدات صالح ، مذكرة ماجستير بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق**، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 66.

ففي فرنسا مثلا هناك قوانين وتشريعات سنة 2002 ملزمة لجميع المؤسسات تشترط عليهم فيها أن تكشف عن المعلومات الإحصائية والمتعلقة بالقوى العاملة، الأجور، الصحة والسلامة المهنية، ظروف العمل، التدريب، ظروف معيشة لأسر العمال والتدابير المتخذة من أجل العمالة.

ج . مدونات السلوك: هي قواعد وضعتها وكالة الامم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون في الميدان الاقتصادي والحكومات وأصحاب المصالح، حيث تتركز هذه المدونات عادة على القضايا التي تتصل برفاهية السكان في بلدان المؤسسات المصنعة، فتفترض هذه المدونات رقابة حقيقة على عمليات المؤسسة وخصوصا المتعلقة منها بالإفصاح عن أنشطتها اتجاه المجتمع.

د . ضغوط الجمهور (المجتمع): ولعل من أبرز تلك الضغوط الحملة الدولية التي اطلق عليها "الحق في المعرفة" وهي إتلاف يضم أكثر من 200 منظمة منها منظمات بيئية، عمل، العدالة الاجتماعية، حقوق الانسان والتي يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية حيث طالبت بالكف عن العمليات تجري في الداخل أو في فروع مؤسسات متعددة الجنسيات المتعلقة بالجرائم المخططة في حق البيئية والمجتمع ككل، كما جاءت حملة "أنشر عما تدفعه" التي دعمت هذا التوجه وتظم 110منظمة غير حكومية طالبت من الحكومات ومنظمي الأسواق المالية ومعدي معايير المحاسبة الدولية التحكم في مؤسسات النفط والغاز والتعدين عبر العالم لنشر تقارير أعمالها المسؤولة اجتماعيا، هذا فضلا عن نشر صافي ضرائبها ورسوم على العائدات مما يسدد للبلدان التي تعمل فيها نتيجة أعمالها المدمرة.

و . ضغوط المستثمرين: يتزايد اهتمام المؤسسات بالاستثمار إما لأسباب أخلاقية أو أسباب تتعلق بزيادة استثماراتها لخدمة أصحاب الأسهم والحفاظ عليهم عن طريق الالتزام بالأداء البيئي والاجتماعي وأسلوبها في إدارة المخاطر، فقد أظهرت دراسة أجريت مؤخرا للكشف عن الأعمال والأنشطة التجارية وعلاقتها بالأداء المالي للمؤسسات، فكان الأداء المالي للمؤسسات ذات الالتزام بالسلوك الأخلاقي أفضل على المدى البعيد عن أداء غيرها من المؤسسات، وهذا ما يفسر أن تأخذ ضغوط لمستثمرين أشكالا عديدة غير الاستثمار الانتقائي، حيث يمثل نشاطهم تكتيكا متناميا يوجب الاهتمام به على اعتبار أنهم حاملي الأسهم مالكين ولهم نفس الحقوق والواجبات ولهم حق الحوار مع المديرين من خلال المراسلات أو الاجتماعات وتقديم اقتراحات لحاملي الأسهم لمناقشتها والتصويت عليها من قبل مجلس الإدارة.

ي . المنافسة: تعتبر المنافسة في قطاع الأعمال أكبر بدون سلاح، فالمنافسة بين المؤسسات بقدر ما تتم في المجال الاستراتيجي والأنظمة والهياكل داخل تلك المؤسسات، فإنها في نفس الوقت تتم في مجال الثقافة والقيم والمعايير السائدة في السوق، حيث تعتبر من متطلبات الإنتاج إذا أصبح لزاما على

المؤسسات في الوقت الحالي مضاعفة جهودها نحو بناء علاقات استراتيجية أكثر عمقا من المستهلكين والشركاء وجمعيات الضغط والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق، فبناء تلك العلاقة من شانه أن يعمل على أن تكون أساسا للاستراتيجية جديدة تركز على خدمة أفراد المجتمع.

2 ـ عوامل داخلية[1]:

تتضمن العوامل الداخلية تلك العناصر بداخل المؤسسة والتي دور في التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية.

أ . النمو في الحجم: باتساع مؤسسات الأعمال وزيادة حجم نشاطها بشكل واضح، وبانتقالها من الأسواق المحلية إلى الأسواق الدولية اتضح ذلك النمو بزيادة عدد العاملين وقيمة المبيعات السنوية وبالتالي الأرباح النهائية المتحققة، حيث أصبحت المؤسسات في بحث مستمر عن الجوانب التي تحقق لها أكبر العوائد وبأقل التكاليف، وقد لاحظت عدة مؤسسات أن النمو المتزايد يمكن أن يؤثر سلبا أو إجابا في أفراد المجتمع بما فيهم العاملين، العملاء، الموردين، المساهمين.

ب . البقاء: يرى الكثير من الاقتصاديين أن بقاء المؤسسات واستمرارها مرهون بتحقيق الأرباح، ولكن هذه المسألة يجب أن لا ينظر إليها بشكل مجزأ فهناك أهداف أخرى على المؤسسة التوفيق بينها بما يحقق التوازن بينها، فالعاملون مثلا يسعون إلى زيادة في الاجور وتحسين أوضاعهم، والمستهلكون بدورهم يرغبون في تخفيض أسعار المنتجات التي يحصلون عليها كما يرغبون في منتجات ذات نوعية وكفاءة عالية، وبالمقابل فإن المالكين والمستثمرين ينظرون للمحافظة على ممتلكاتهم وثرواتهم المستثمرة وزيادة العائد المحقق منها، وبالتالي التوفيق بين تلك المتغيرات أو غيرها أضاف تحديا للأعمال الأخلاقية للمؤسسات كي تبقي وتستمر في تحقيق رسالتها.

ج . التعقيد: بتزايد درجة التخصص في المؤسسات لمقابلة الاحتياجات المتجددة في المجتمع، وأوجب على المؤسسات أشكالا وتصاميم مختلفة مع طبيعة المهام والأنشطة التي تؤديها في بيئة نشاطه لتحقيق أهدافها التي وضعتها، وبالتالي فإن التصاميم الهيكلية للمؤسسة قد أضافت إليها سمة التعقيد جراء التغيرات التي تواجهها في البيئة، سواء كان ذلك بسبب الاستجابة للحاجة المتخصصة للمجتمع بما ترفضه حالة المنافسة من مبررات، حتى أن المؤسسات اختلفت فيما بينها بتصميمها التنظيمي وإن كانت متشابهة في تخصصها الوظيفي.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص68.

د . الممارسات الأخلاقية ومكافحة الفساد: أخذت الممارسات الأخلاقية ومكافحة الفساد قدرا متزايد من الاعتبار عند تقييم القدرة التنافسية للمؤسسات والاداء المالي لها، فقبل عدة سنوات كان الأمر مختلفا تماما إذا كانت هذه الموضوعات . في أفضل الأحوال . تعتبر من الموضوعات الهامشية البعيدة عن الأمور المالية وكانت . في أسو الأحوال . تجانه بالرفض أو الشجب على اعتبار أنها لا تمس جوهر الاهداف المتمثلة في تحقيق الربح، إلا أن جميع المؤسسات من مختلف الاشكال و الأنشطة عبر العالم تتجه حاليا إلى اعتناق هذه الافكار كموكن استراتيجي لضمان الاستمرارية والاستدامة لأعمالها.

المبحث الثالث: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية.

توا جه العديد من المفاهيم النظرية مشكلة القياس؛ حيث أن التوافق على المفهوم القياسي أمرا يختلف فيه الباحثون كثيرا، فإن وجد سهلت المقارنة بين ما هو محقق وما هو قياسي، والمسؤولية الاجتماعية ليست بمنأى عن مشكل القياس؛ لذلك جاء معيار 26000، والذي يعنى بوضع مرجع قياسي للمسؤولية الاجتماعية، وذلك من أجل تسهيل عملية المقارنة بين المؤسسات لإضفاء التنافسية بينها في هذا المجال ولاسيما أن المؤسسات لا تقدم على تنبي أسس جديدة إلا والربح يدخل بين طياتها.

المطلب الأول: معيار أيزو 26000، وأهدافه

تعريف الايزو 26000[1]: الأيزو 26000 هي "مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية و لتستخدم من قبل جميع المنظمات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص، في كل من الدول المتقدمة والنامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية، لتساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسئول اجتماعيا والذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة".

وتوفر منظمة الايزو "قيمة مضافة لكل المبادرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال عرض مجموعة من الارشادات والتوجيهات المتكاملة، ترتكز على اتفاق عالمي بين الخبراء الذين يمثلون أطراف مختلفة من أصحاب المصالح، وتشجع هذه المواصفة أيضا على الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية في العالم ككل".

وتعتبر المواصفة بمثابة دليل إرشادي لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، كما تهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الاستراتيجية والأنظمة والممارسات والعمليات للشركات.

---

[1] بحوصي مجذوب، بخوش مديحة، **دور مواصفة الايزو 26000 في التعريف بمعايير المسئولية الاجتماعية**، الملتقى الدولي الثالث حـول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012.

وتتمثل أهداف مواصفة ايزو 26000 فيما يلي1:

أولا : على مستوى أداء المؤسسات تجاه المجتمع.

- مساعدة المؤسسات في مخاطبة مسؤولياتها الاجتماعية، وفي نفس الوقت احترام الاختلافات الثقافية الاجتماعية والبيئية والقانونية وظروف التنمية الاقتصادية.
- توفير التوجيهات العملية التي تجعل من المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق والممارسة العملية، تعزيز مصداقية التقارير المعدة من أجل عرض تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية.
- التوافق مع الاتفاقات والمبادرات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية والتحسيس بأهميتها ومكاسبها للشركات.
- العمل المشترك على المستوى الدولي في حقل المسؤولية الاجتماعية وتوحيد ممارساتها ليسهل تقييمها بشكل متماثل في الدول المختلفة.

ثانيا: على مستوى الأداء البيئي والدور التنموي.

- جعل من الممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية أداة لتحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على الانسان والحيوان والبيئة، والاعتماد على القوانين المنظمة لذلك مثل: حقوق الانسان وقوانين حماية البيئة.
- اعتبار كل قضايا التنمية كمكون أصيل لمواصفة المسؤولية الاجتماعية.
- نشر مفاهيم وممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال دمجها في البرامج التنموية والتعليمية والتثقيفية وبرامج البحث العلمي في الجامعات.

ثالثا: على مستوى علاقة المؤسسة بأصحاب المصلحة:

- تحسين العلاقة بين المؤسسة وباقي أصحاب المصلحة المتعاونين معها، وذلك من خلال خلق حوار بين مشترك بين الطرفين موضوعه عن أهمية تحقيق المنافع المتبادلة.
- الالتزام بحقوق كل من العاملين والمستهلكين والموردين، وتحسنها بشكل مستمر، في سبيل أن تتحسن الذهنية تجاه المؤسسة، وتتكاتف جهود كل الاطراف لتحقيق المصلحة العامة.

---

[1] وهيبة مقدم، المداخلة بعنوان: **تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية**، ملتقى التساؤلات والامكانيات المتاحة لاختبار المسارات الصحيحة لصناعة مصادر النمو، ص2.

- عدم اهمال حق المجتمع في استفادته من مزايا تمنحها المؤسسة الاقتصادية الصناعية، مثل عدالة التوظيف، ومنح المساعدات والهبات لمنظمات المجتمع المدني، والمساهمة في تحقيق التنمية بكافة أشكالها.
- تحمل تبعات النشاطات الصناعية على البيئة، فان كانت نشاطات ملوثة يجب التخفيف من حدة التلوث، مع محاولة تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على البيئة وتفاديه.

المطلب الثاني: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية.

تم وضع عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس الدور الاجتماعي الذي تؤديه المؤسسة من خلال قيامها بمختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بطبيعة عملها، وقياس دور تلك المؤسسة في تحمل مسئولياتها الاجتماعية اتجاه الأطراف المتعددة سواء داخلها أو خارجها، فانه يتم مقارنة تلك المعايير تاريخيا عبر فترة من الزمن للوقوف على تطور الأداء، أو تتم المقارنة مع مؤشرات أداء لشركات مماثلة في المجتمع، أو يتم قياس تلك المؤشرات مع معيار أداء اجتماعي يتم الاتفاق عليه في مجالات العمل الاجتماعي يطلق عليه (معيار الصناعة) أي معيار صناعة الأداء الاجتماعي من منظور المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص.

ويمكن عرض بعض هذه المعايير كما يلي[1]:

أ/ معايير قياس حجم الإسهام الاجتماعي للشركة اتجاه العاملين

الجدول رقم (1): معايير قياس حجم الإسهام الاجتماعية للشركة اتجاه العاملين

نوع المعيار	مؤشر القياس	تفصيله
معيار قياس الدخل النقدي للعاملين بالمؤسسة	المرتبات والأجور+المكافآت والحوافز / عدد العاملين	ويتضمن المرتبات والأجور والمكافآت والحوافز النقدية التي يحصل عليها العاملون بالمؤسسة خلال فترة زمنية معينة

1 عرابة رابح، بن داودية وهيبة، **المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية – عرض تجارب بعض الشركات العالمية**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012، بتصرف.

معيار قياس مساهمة المؤسسة في حل بعض المشكلات الاجتماعية للعاملين لديها	عدد العاملين المستفدين من مساهمة المؤسسة في حل المشكلات الاجتماعية / عدد العامليين في المؤسسة	تتمثل تلك المساهمة في تحمل المؤسسة بأعباء توفير السكن، وسائل التنقل، التأمينات الاجتماعية، الرعاية الصحية، الرحلات الرياضية والترفيهية والثقافية.
مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في رفع مستوى مهارة وكفاءة العاملين فيها	مساهمة المؤسسة في تكاليف التدريب والتطوير / إجمالي قيمة المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين	ويوضح هذا المؤشر ما تقوم المؤسسة بإنفاقه على تعليم وتدريب وتثقيف العاملين بها من أجل تطوير مستواهم العلمي والتقني.
معيار قياس مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي للعاملين بها	عدد الحوادث التي تقع في السنة / عدد ساعات العمل الفعلية السنوية	وهو معيار يوضح مدى تبنى معيار السلامة في العمل.
معيار قياس استقرار حالة العمل بالمؤسسة	عدد العاملين تاركي الخدمة سنويا / إجمالي عدد العاملين	يوضح هذا المؤشر بعد من أبعاد الرضا الوظيفي.
معيار حصة العامل في توزيعات الأرباح السنوية للشركة	الأرباح السنوية الموزعة على العاملين / عدد العاملين	وهو ما يتحقق للعامل من جراء زيادة الأرباح.

المصدر: عرابة رابح، بن داودية وهيبة، **المداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية – عرض تجارب بعض الشركات العالمية.**

ب/ معايير قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء:

الجدول رقم (2): معايير قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء

إسم المعيار	مؤشر القياس	تفصيله
معيار قياس نفقات المؤسسة على أبحاث وتطوير منتجاتها وخدماتها للعملاء	نفقات أبحاث تطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة / إجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات	وهو متوسط ما ينفق على تحسين المنتجات والخدمات.
معيار قياس دور المؤسسة في الرد على استفسارات ومشكلات العملاء	عدد العاملين المستفدين من مساهمة المؤسسة في حل المشكلات الاجتماعية / عدد العامليين في المؤسسة	ويمثل نسبة عدد المشكلات التي استجابت لها المؤسسة.

المصدر: عرابة رابح، بن داودية وهيبة، **المداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية – عرض تجارب بعض الشركات العالمية.**

ج/ معايير قياس تكلفة حجم الإسهام الاجتماعي للشركة اتجاه المجتمع وحماية البيئة:

الجدول رقم (3): معايير قياس تكلفة حجم الإسهام الاجتماعي للشركة اتجاه المجتمع وحماية البيئة

إسم المعيار	مؤشر القياس	تفصيله
معايير قياس مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاهية	تكلفة مساهمة المؤسسة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع / إجمالي التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية التي ساهمت فيها المؤسسات	معدل تكلفة الإنفاق على تحقيق رفاهية الاجتماعية والثقافية والرياضية، والمشاركة في المجالات التعليمية والصحية وفي كل ما يحتاجه أفراد المجتمع المحلي بشكل عام.
معيار قياس مساهمة المؤسسة في توفير فرص عمل جديدة	عدد العاملين المعينين بالمؤسسة سنويا / إجمالي عدد القوى العاملة في الدولة	معدل المؤسسة في التشغيل.

معيار قياس مساهمة المؤسسة في الحفاظ على البيئة المحيطة	تكلفة مساهمة المؤسسة في الحفاظ على البيئة المحيطة / إجمالي ميزانية الأبحاث والتطوير للشركات في المنطقة	يشمل هذا المؤشر تكلفة ما تقدمه المؤسسة في إعداد الدراسات والأبحاث العلمية وإقامة الحدائق وتشجير المنطقة وشراء المعدات اللازمة من أجل منع التلوث ومنع الأضرار بهدف الحفاظ على بيئة محيطة جميلة ونظيفة
معيار قياس مساهمة المؤسسة في تطوي وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة:	تكلفة مساهمة المؤسسة في تكاليف تحسين البنية التحتية / إجمالي تكاليف مساهمة المؤسسات العاملة في المنطقة	وهو معيار يوضح مدى تبنى معيار السلامة في العمل.

المصدر: عرابة رابح، بن داودية وهيبة، **المداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية – عرض تجارب بعض الشركات العالمية.**

خاتمة الفصل.

تجسدت المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات بشكل جزئي ضمنيا بقوة القانون في بدايتها، ومن واقع المعاملات وتواصل الحديث عن المسؤولية الاجتماعية على وتيرة متسارعة فإنها لا تزال تتعاظم وتمتد إلى مجالات كثيرة وإلى العديد من المستويات الكلية والجزئية في منظمات الاعمال. كما اصبح المستهلكين قادرين على تمييز المؤسسات ذات السمعة الجيدة في مجال المسئولية الاجتماعية، وهو ما يعني أن المؤسسات ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات والسلوكيات المستجيبة اجتماعياً وبيئياً تستفيد من سمعتها الحسنة.

وحتى تستفيد المؤسسات من الصورة الحسنة التي تخلقها مسؤوليتها الاجتماعية يجب أن تتبع هاته الاخيرة عن رغبة فأهمية المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الاعمال الحديثة تتجلى في جوانب الكثيرة والتي يمكن أن تحقق لها مزايا عديدة، فالمسؤولية الاجتماعية دور في إبراز وتطوير بعض الجوانب التي يمكن أن تكون المؤسسة قد غضت الطرف عنها.

ان المؤسسات التي تتبنى مبادئ المسؤولية الاجتماعية لا يجب عليها الوقوف عند تبنيها فقط بل يجب ان تطورها وتصبح رائدة في مجالات المسؤولية الاجتماعية وحتى تحقق هذه الغاية يجب ان يكون هناك وسيلة للقياس هذه المبادئ، فجاء معيار ISO 26000 من أجل معرفة مدى تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية وحتى تستطيع قياس ما وصلت إليه.

الفصل الثانـي:

القطاع الخيري، أهميته، معوقاته وقياسه.

تمهيد

عندما تأكد تراجع أسعار النفط، سارعت الحكومة الجزائرية في البحث عن الحلول لمواجهة الأزمة وبدأ الحديث عن ضرورة البحث الجاد بعيد المدى في تنويع مصادر الدخل، وذلك حتى لا نكون تحت رحمة النفط وتقلبات أسعاره. فكانت الفكرة التقليدية تخفيض الميزانية الذي يمس جميع القطاعات حتى صار يخشى أن يصيب التقشف القطاع الخيري بما يضر التطور الاجتماعي والتنموي.

يعتبر العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات، ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، نظرا لأن الحكومات سواء في البلدان المتقدمة أو النامية لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها، فمع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية وأصبحت في تغيّر مستمر، ولذلك كان لا بد من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية تقوم بملء المجال العام وتكمّل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية ويطلق على هذه الجهة " القطاع الخيري".

بعض الجمعيات الخيرية تطورت ونجحت في تحقيق أهدافها، إلاّ أن مواردها لم تعد كافية وتصارع لتنميتها؛ وقلة الموارد ساعدتها على التطور كفاءة عالية في التشغيل. هذه الجمعيات سوف تبقى عاجزة عن التوسع، وإذا لم تتمكن من تنمية الموارد المستدامة فقد تتراجع وتفشل؛ وهنا ستكون التكلفة عالية جداً على الدولة لتقديم البديل.

المبحث الأول: ماهية القطاع الخيري

يشهد المجتمع الجزائري ازدهارا ناصعا للعمل التطوعي في مختلف أقطار الوطن، وتأتي الفئة الشبانية في طليعة الشرائح المختلفة في المجتمع من حيث المبادرة والسعي للعمل التطوعي، ساعدها في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي التي خلقت مبادرات رائعة من أجل المجتمع، كما ساعدت على انبثاق العديد من الجمعيات الخيرية التي كان لها اسهما فعالا في وقت قصير جدا، ومن أجل التعمق في الموضوع سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية القطاع الخيري، أهدافه وكذا مجالاته.

المطلب الأول: تعريف القطاع الخيري وتقسيماته

يعرف القطاع الخيري بأنه مجموعة من المنظمات التي تنبع من مبادرات المواطنين وتحتل موقعًا ثالثًا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، حيث لا تستهدف هذه المنظمات تحقيق الربح بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام، ويقتصر دور الحكومات تجاهها على ما تصدره من تشريعات تنظم عمل هذه المنظمات. فالجمعيات والمنظمات والمؤسسات التطوعية والخاصة والخيرية وغير الربحية ومؤسسات المجتمع المدني كلها تعد مسميات ومجالات أو عناصر لهذا القطاع .

وعلى الصعيد العالمي يشمل كل أشكال وأنواع المؤسسات والمنظمات والجمعيات المانحة والممنوحة، والمعنية بتحقيق أهداف دولها في الداخل والخارج، كما أن هذا القطاع يشمل الجمعيات التعاونية والنفع العام والمؤسسات غير الربحية، وهو يشمل أيضا المنظمات والجمعيات المعنية بالحقوق الإنسانية والسياسية، وما يسمى مراكز التفكير (Think Tanks)، ومراكز وجمعيات الرقابة والبحوث والدراسات والاستشارات غير الربحية، وكل أنواع مؤسسات المجتمع المدني.[1]

في محاولة لوضع تعريف موحد وتوحيد تصنيفه تبنت جامعة "جونز هوبكنر" بالولايات المتحدة الأمريكية مشروع بحث مقارن استطاع الوصول إلى تعريف واحد أساسه (بنية المؤسسة وعملياتها)، ووضع تصنيفا لمؤسسات هذا القطاع وأسماه (التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية) حيث عرف القطاع الخيري غير الربحي بأنه مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحا والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع.[2]

---

[1] محمد عبد الله السلومي، **القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية**، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2010، ص64.

[2] بدر ناصر المطيري، **مستقبل الوقف في الوطن العربي**، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العمة للأوقاف، بيروت ،2003، ص802.

أما المنظمة غير الحكومية، فهي وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994، تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية.[1]

وتعرف أيضا بأنها " تنظيم اجتماعي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية بعينها أو في ميدان نوعي أو وظيفي متخصص فيه".[2]

للقطاع الثالث تسميات متنوعة أخرى عالمية تعكس موقعه الإداري والاعتباري، ومن ذلك[3]:

- المنظمات غير الحكومية (NGOS– Non Government OrgnaizationS).
- القطاع المستقل (IS– Independent Sector).
- القطاع الخيري (Charity Sector).
- القطاع الخيري المانح (Philan Throby Sector).
- القطاع التطوعي (Voluntary Sector).

كل تلك الأسماء وغيرها تعكس مدلولات مهمة لهذا النوع من النشاط التنموي الذي أصبح جزءًا لا يتجزأ من إرادة وإدارة أية دولة، وقد تكون تلك الأشكال أو الأنواع مسميات مترادفة.

وتلك المسميات أو الأنواع أو الأشكال للقطاع الثالث لا تعني الحصر لها، فكل عمل مؤسسي مستقل عن القطاعين، ومكمل لأدوارهما يعدّ من عناصر القطاع الثالث.

يمكن تقسيم القطاع الخيري إلى[4]:

- منظمات حكومية: يضمها تشريع وتمويل حكومي، وبها موظفين مثل مكاتب الضمان الاجتماعي.
- منظمات أهلية: تقوم بالجهود الأهلية ويمولها الأهالي مثل الجمعيات الخيرية الخاصة.
- منظمات مشتركة: يشترك في إدارتها وتمويلها الحكومة والأهالي.

---

[1] نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة**، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2002، ص48.

[2] جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود، **الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003، ص232.

[3] محمد عبد الله السلومي، مرجع سبق ذكره، ص ص 64، 65.

[4] ديفيد كورتن، ترجمة بدر ناصر المطيري، **العمل الخيري التطوعي والتنمية، استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية**، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت،2001، ص 12.

- منظمات دولية: وهي منظمات الرفاهية الاجتماعية مثل منظمة اليونسكو والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

المطلب الثاني: أهداف العمل الخيري ودوافعه

تتركز أهداف العمل التطوعي في كونه يستطيع القيام بثلاث مهام أساسية في نطاق دفع المجتمع على طريق التطور، وتتمثل أولى هذه المهام في كونها تشكل إطاراً ينظم من خلاله البشر من أجل المشاركة الفعالة داخل المجتمع، وتتمثل المهمة الثانية في أن الخدمات التطوعية تعمل على ترقية أوضاع البشر بما يجعلهم قادرين على المشاركة الفعالة الواعية، فهي تستثير الحافز لديهم للمشاركة أو لتأهيل أنفسهم بل والعمل على تأهيل الآخرين، وتتمثل المهمة الثالثة في أن الخدمات التطوعية تتم وفقاً لمجالات عديدة من ضمنها النواحي التربوية والثقافية والاجتماعية، وفي إطار ذلك تتحقق نجاحات لا تقل أهميتها عن الخدمات التي تقدم من قبل الجهات الحكومية، ويجب ألا ينظر للعمل التطوعي على أنه مجرد إسهام في تحمل نصيب من أعباء وتكاليف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الدولة فحسب، بل يجب أن ينظر إليه على أنه مجموعة من التجارب الوطنية التي تصنع التقدم وتدعمه، ومن هنا يأخذ التطوع في العمل الاجتماعي بعداً جديداً مهما فيصبح غاية ووسيلة، فهو غاية لأنه يمثل الضريبة الوطنية التي يجب أن يدفعها كل مواطن لمجتمعه، وهو وسيلة لأنه في صوره المتعددة يمثل ما يشبه مدرسة حياة كبيرة تستوعب المواطنين جميعاً ليكونوا متعلمين وتكون مواقف الحياة بتجاربها هي منهج التعلم ومادته، وبذلك فإن قيمة التطوع في العمل الاجتماعي يجب ألا تقاس على المدى القريب، بل يجب أن تقاس بالعائد التربوي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي على المدى البعيد، وللتطوع أهداف عديدة من ضمنها ما يلي[1]:

- السعي إلى تخطى الحواجز السلبية والانعزالية في المجتمع.
- تعبئة الطاقات البشرية والمادية وتوجيهها وتحويلها إلى عمل اجتماعي.
- إزالة التخلف وتوفير أسباب التقدم والرفاهية لأفراد المجتمع بالوسيلة الأيسر وصولاً والأسلوب الأفضل أداءاً والأكثر نفعاً.

[1] إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، **دور القطاع الخاص في العمل التطوعي**، وثيقة مقدمة إلى المؤتمر السعودي الثاني للتطوع في الفترة صفر 1422هـ الموافق مايو 2001م، ص3.

- سد الفراغ في الخدمات وتوسيع قاعدتها تحقيقاً لمبدأ الكفاية الاجتماعية وتوثيق العلاقات الأساسية بين الأفراد والجماعات لإيجاد التفاعل الأفضل في الحياة والسعادة والأبقى للإنسان، كذلك تحويل الطاقات الكامنة أو العاجزة إلى طاقات قادرة عاملة ومنتجة.

وللتطوع في العمل الاجتماعي مجموعة من المقومات لا بد أن تتوفر له لضمان ازدهاره ونموه ومن أهم هذه المقومات ما يلي:

- قيام علاقة تعاون وثيقة متبادلة بين المتطوع والمسؤول يكون أساسها الاحترام المتبادل والشعور بالمسئولية المشتركة.
- أن تكون الأعمال المسندة إلى المتطوعين ذات أهمية وفائدة واضحة وملموسة وإلا فقدوا اهتمامهم بها.
- أن تتناسب الأعمال المسندة إلى المتطوعين مع ميولهم واستعدادهم وقدراتهم التطوعية.
- أن يقبل المتطوعون الالتحاق بما يعد لهم من برامج تدريبية.
- أن يتقبل المتطوعون الإشراف عليهم وعلى أعمالهم.

أن ينظر المتطوع إلى عمله التطوعي على أنه عمل يماثل تماماً في التزاماته وواجباته الأعمال التي يقوم بها المحترفون فالمتطوع الناجح هو من يمكن الاعتماد عليه تماماً كالاعتماد على الموظف الرسمي.

والدافع الرئيسي للعمل التطوعي هو الرغبة في نيل الأجر والثواب بدون مردود مادي أو جزاء واحتساب الأجر من عند الله سبحانه وتعالى. وإلى جانب هذا الدافع الأساسي توجد عديد من الدوافع منها على سبيل المثال[1]:

- الرغبة في تحقيق الذات والدفاع عن القيم ونشر المبادئ التي يؤمن بها الإنسان، وهذا الدافع مطلب أساسي للنفس البشرية. وقد أشرنا إلى العلاقة الارتباطية بين التطوع والحاجات الإنسانية فكلما شعر أفراد المجتمع بالأمن والطمأنينة وتوفرت حاجاتهم الأساسية ساعد ذلك على تنمية دواعي التطوع لأن الإنسان يخرج من ذاته إلى مساعدة الآخرين.
- الرغبة في زيادة احترام الذات، وتطلع الفرد إلى مزيد من الاحترام والتقدير الذي قد يأتي من جراء العمل التطوعي، وتكون الرغبة أشد لدى أولئك الذين يعتقدون أن لا يحصلون على التقدير الكافي في أعمالهم.

---

[1] نايف محمد المرواني، **العمل التطوعي...اشكالاته وتطبيقاته. رؤية اجتماعية أمنية**، الطبعة الأولى. موجود على الرابط http://www.al-jazirah.com/2012/20121207/cu7.htm شوهد يوم 2016/01/12.

- الرغبة في شغل أوقات الفراغ، حيث يجد بعض الناس بعد أعمالهم الرسمية الكثير من الوقت الذي قد يتحول إلى فراغ ممل، فيجدون في التطوع أفضل سبيل للاستفادة من الوقت وفي هذا الصدد تشير دراسة)الباز، 2002 (أجريت على طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إلى أن 90 % من العينة أفادوا بأن لديهم وقت فراغ يدفعهم للانخراط في العمل التطوعي.
- ارتفاع درجة المسؤولية الاجتماعية والتي تجسد مسؤولية الفرد أمام ذاته عن المجتمع الذي يعيش فيه ومدى حاجته لأن يكون مسؤولاً وعنصراً فاعل في بناء المجتمع، إضافة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر مطلباً هاماً لإثراء الشخصية الإيجابية المتفاعلة المتوافقة مع المجتمع.
- الرغبة في التعلم واكتساب المعارف الجديدة والنمو الشخصي حيث يدفع هذا الأمر الكثير من الأفراد رجالاً ونساءً إلى التطوع بالوقت والجهد فقد يجد البعض أن أعمالهم ووظائفهم أصبحت روتينية ورتيبة لا تحقق مزيداً من المعرفة ولا تقدم تحديات تستحق العناء.
- مشاعر الرضى عن النفس وإحساس المتطوع بأهمية الإيثار من جراء تفعيل خدمة ومساعدة الآخرين دون مقابل، قد لا تتوفر بالأعمال الرسمية التي تتسم بمسار نظامي محدد مما يدفع بعض الأفراد إلى الرغبة في تقديم مزيد من الخدمات التطوعية، لكسب الرضى عن النفس.
- ترتبط دوافع العمل التطوعي بعمر المتطوع ورغبته في العمل التطوعي، فكلما تقدم عمر الإنسان تغيرت دوافعه للعمل التطوعي، فالشباب، على سبيل المثال، يرغبون في الانضمام إلى العمل التطوعي للحصول على الرفقة واكتساب المهارات والمعارف الجديدة، أما متوسطو الأعمار فربما كانت دوافعهم للعمل التطوعي الضيق والتبرم من العمل الرسمي والبحث عن عمل يحررهم من الروتين والرتابة، وربما البحث عن فرص أكثر لتحقيق الذات والحصول على التقدير والاحترام، أما بالنسبة للمسنين والمتقاعدين فربما كانت دوافعهم للعمل التطوعي البحث عن دور جديد في الحياة.
- الحاجة للاتصال بالآخرين، حيث تؤدي هذه الحاجة الفطرية لدى الإنسان إلى الانضمام لأعمال التطوع لإتاحة فرصة التعرف على الآخرين من الأقران وتوسيع دائرة العلاقات خاصة فئة الشباب إذ يمكن أن يكون التعرف على الآخرين مفتاحاً لدخول أكبر في المجتمع، والحصول على مكاسب سواء كانت شخصية أو غيرها. وفي هذا الصدد تشير دراسة (الباز، 2002) عن الشباب والعمل التطوعي إلى أن21% من أفراد عينة دراسته إلى أن مشاركتهم في العمل التطوعي تفيد في التعرف على الآخرين. وتتعدد الدوافع والأسباب للانضمام للعمل التطوعي وتتشابك وتتقاطع ، وليس بالضرورة أن يكون الدافع للعمل التطوعي واحداً بل في الغالب تتعدد وتتأثر ببعضها بصور متفاوتة.

المطلب الثالث: مجالات نشاط للعمل الخيري

تعمل المؤسسات والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطات ذات النفع العام في مجالات عدة، خيرية وصحية وتعليمية وترفيهية ورياضية ودينية، تشكل في مجموعها المجال الحيوي للنشاط التطوعي والخيري، تؤمن هذه المنظمات بيئة منظمة للعمل الإنساني، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص وأحيانا متطوعين بإرادتهم مستقلين عن الإدارة الحكومية، ويؤمنون الخدمات والتدريب والخبرات ضمن استراتيجية عمل تلقائي تطوعي ذاتي التنظيم. وتختلف مجالات نشاط عمل المنظمات غير الحكومية باختلاف أهدافها ووسائلها واهتماماتها، ذلك أنها تركز على عدد كبير من الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئة والإنسانية على اختلاف أنواعها، كذلك منها من يتوزع نشاطها محليا ومنها من يتوسع خارج الحدود الوطنية، ومنها من يكون نشاطها عالميا[1].

وانحسر دور القطاع الخيري نتيجة لبعض المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليصبح مساندا ومكملا للدور الحكومي لتقديم بعض الخدمات التي لا تشملها خدمات الدولة أو لاستكمال بعض الخدمات المطلوبة بعد أن كان هذا القطاع رائد ومميز في مجال الخدمات الاجتماعية وتحمل المسؤولية الأولى في الرعاية الاجتماعية قبل أن تتولاها الحكومات بشكل رئيسي[2].

إن تنويع القطاع الخيري في معظم الأوجه هو خدمة للمجتمع، لأنها تأخذ في الغالب مسار قد تم إشباعه وإثراؤه مثل بناء المساجد ...إلخ، حتى صارت تزيد عن الحاجة، ولغاية أن نوضح مجالات نشاط القطاع الخيري سنقارن بين ما هو موجود في الدول الاسلامية والدول الغربية.

الجدول رقم (4): مقارنة بين العمل التطوعي في الدول الاسلامية والنظم الغربية

المجموعة	المجالات التطوعية في الدول الاسلامية	المجالات التطوعية في الدول الغربية
الخدمات الدينية	– إنشاء المساجد وتعميرها والقيام بخدمتها – طباعة المصاحف وتحفيظ القرآن	– إنشاء الكنائس والمعابد اليهودية والقيام بخدماتها – طباعة ونشر وترجمة الكتاب المقدس

[1] كمال منصوري، مقال بعنوان: **المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري و التطوعي**، ملتقى التطوع العربي، ص4. موجود على الرابط: لمنظمات-غير-الحكومية-و-دورها-في-عولمة-13946http://iefpedia.com/arab ، شوهد يوم 2015/12/10، 02:00.

[2] محمد عبد الحليم عمر، **نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي**، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف «الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية» جامعة أم القري – مكة المكرمة، 2006 ص12.

	– تيسير الحج والعمرة	للنصارى واليهود –عمليات التبشير والتنصير لغير النصاري
الخدمات الصحية	– إقامة المستشفيات والقيام بخدماتها – توفير الأدوية – مدارس الطب والتمريض – علاج المرضى – البحوث الطبية وتأليف كتب الطب	– إقامة المستشفيات والقيام بخدماتها – علاج الأمراض الخطيرة مثل (الإيدز– السرطان– والأمراض المزمنة) – مكافحة الإدمان للمخدرات والكحول – الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والإجهاض أطباء بلا حدود
الخدمات التعليمية	– إقامة المدارس والقيام بخدماتها – إنشاء المكتبات وتطويرها – نشر الكتب – رعاية العلماء والبحث العلمى – رعاية الطلاب والقيام بما يلزمهم – تعليم القراءة والكتابة	– الوقف على الجامعات والمدارس – رعاية البحث العلمى – إنشاء المكتبات وتطويرها – منح للطلاب لاستكمال دراستهم – تعليم القراءة والكتابة – دراسة اللغات
الخدمات الإنسانية	– – توفير دخل للفقراء والمحتاجين – توفير الطعام للجائعين – رعاية الأطفال والرضع – رعاية المشردين – رعاية المعوقين – الإغاثة فى حالة الكوارث – تزويج المحتاجين – رعاية المساجين – وقف النساء – أدوات الزينة للعرائس – التكفل بتجهيز الموتى ودفنهم – رعاية المسنين	– توفير دخل للفقراء والمحتاجين – رعاية المعوقين والمشردين – رعاية كبار السن – الإغاثة فى حالة الكوارث – رعاية المساجين وأسرهم. – منع الجريمة – حماية المستهلك – المساعدات القانونية – تيسير الزواج – مكافحة اجوع. – حماية الأطفال ورعايتهم

المرافق العامة	– إنشاء وصيانة الطرق – آبار المياه لتوفيرها للمحتاجين – توفير وسائل النقل – إنشاء الحمامات العامة – إنشاء الأفران – وقف توفير السكن لمن لا مأوى لهم – إقامة التكايا لأبناء السبيل	– توفير المساكن – مشروعات المياه النقية والصرف الصحى – إنشاء ورصف الطرق
البطالة	– القروض الحسنة للبدء بمشروعات – توفير أدوات العمل – التدريب	– القروض الحسنة – توفير أدوات العمل – التدريب والاستشارات خاصة للمشروعات الصغيرة – المساعدات الزراعية
حماية البيئة	– الرفق بالحيوانات ورعايتها – نشر الخضرة وزرع الأشجار	– الرفق بالحيوانات – العناية بالزراعة والخضرة – حفظ الأحياء البرية والبحرية
الجوانب السياسية وحقوق الإنسان	– رعاية اللاجئين – رعاية المسجونين – فكاك الأسرى – رعاية المجاهدين	– نشر الديموقراطية و تمكين المرأة ورعاية حقوقها – مساعدة ورعاية اليهود والكيان الصهيوني – التعاطف مع السياسة الأمريكية ونشر ثقافتها فى العالم – حل النزاعات الإقليمية ورعاية حقوق الأقليات رعاية ضحايا التعذيب. – رعاية اللاجئين والأقليات – المساعدة القانونية والدفاع عن الحقوق المدنية – الدفاع عن حقوق المثلية ورعايتهم.

المصدر: محمد عبد الحليم عمر، **نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي**، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف «الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية» جامعة أم القري – مكة المكرمة، 2006، ص12.

المبحث الثاني: نواة القطاع الخيري، أهميته ومعوقاته.

كلما تقدم المجتمع وتعقدت العلاقات الاجتماعية ظهرت أهمية التطوع، بمعني أن العلاقة الاجتماعية في المجتمع كلما كانت بسيطة ومباشرة تكون الجهود التطوعية جهوداً فردية ومباشرة أيضاً، وترتبط بالموقف ذاته وتكون إحدى سمات العلاقات الاجتماعية.

المطلب الأول: نواة العمل الخيري، وأهميته

إن نواة العمل الخيري هو المتطوع بحد ذاته فعلى اختلاف أنواع المتطوعين فمسألة تحديد الحاجة إلى المتطوّعين على جانب كبير من الأهمية، لأنها تتصل اتصالاً وثيقاً بمسألة الاستغلال الصحيح لطاقات المتطوّعين. وقد سُنَّت تشريعات تحكم علاقة المتطوّع بالمؤسسة التطوُّعية وتضبط مقدار المكافئات المادية والتعويضات التي على المؤسسة منحها للمتطوّع، مما قلَّص من فرص ابتزاز المؤسسات التطوُّعية لحقوق المتطوّعين.

ويمكن تقسيم المتطوعين إلى الفئات التالية[1].:

- متطوعون بالمال فقط.
- متطوعون بالجهد فقط.
- متطوعون بالجهد والخبرة.
- متطوعون بالوقت.
- متطوعون بالجهد والوقت والمال.

وهذا التقسيم له أهميته في إعانة المؤسسة على استقطاب النوعية التي ترغب فيها من المتطوعين، بحسب أهداف المؤسسة ورسالتها ونوعية أنشطتها. كذلك، فإنه يعين المؤسسة على توجيه كل صنف إلى ما يمكنه القيام به، وحفزه للعطاء لتضمن جودة وفعالية كل متطوع، والانتفاع بما لدى كل صنف مما يجيده. ولو أخذنا هذه التقسيمات في الاعتبار، فيمكن للمؤسسة الحصول على المتطوعين من المصادر التالية:

- بعض سكان المجتمع الذين يتحسسون واجبهم، أو أنهم مارسوا بعض أعمال الخير في المجتمع.
- الطلاب على مختلف مستوياتهم، خصوصاً أولئك الذين يدرسون العلوم الاجتماعية، وبالأخص طلاب تخصص الخدمة الاجتماعية، لأنهم أكثر إدراكاً لحاجة المجتمع للتطوع.

[1] د. صالح بن مطر الهطالي، **العمل التطوعي خطوات عملية للنهوض بالأمة**، الإصدار الأول، 2010، ص 36. موجود على الرابط http://www.alhatali.com/Items/1/0.htm، شوهد 2015/12/10، 02:03.

- أعضاء ينتمون إلى مجالس أسرية، أو تجمعات شبابية.
- النجوم والأبطال الرياضيين الراغبين في تقديم أعمال معينة لمجتمعهم.
- أعضاء الهيئات الدينية أو التنظيمات السياسية في البلاد المسموح لها بالممارسة الديمقراطية.
- قد تستفيد بعض المنظمات من الجهود التطوعية لبعض الذين استفادوا من خدماتها.
- تجنيد متطوعات من النساء، فقد أثبتت التجارب في العالم، أن النساء أقدر على العطاء في مجال التطوع من الرجال.

إنه لكي تسير العملية التطوعية مسيرة صحيحة فلا بُدَّ أن يعي كل طرف توقعات الطرف الآخر منه، وإن أيَّ إخلال في فهم هذه التوقعات سيؤدي حتماً إلى بتر الأوصال التي تربط بين طرفي العملية التطوعية ومن ثمَّ انفلاتها وفشلها.

ويمثل الثراء الفكري الذي يشهده مفهوم التطوع في أدبيات العلوم الإنسانية مرآة تعكس مدى أهمية العمل التطوعي بالنسبة للفرد والمجتمع، حيث استقر في يقين الفكر الإنساني أهمية التطوع كوسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع والمشاركة في الجهود التي تبذل لتنميته وتقدمه ورخائه، وكسبيل أمثل للتواصل مع المجتمعات الخارجية ضمن دائرة أوسع لمفهوم التكافل الاجتماعي، ومن ثم تنامت حركة إنشاء وتطوير المؤسسات الخيرية التطوعية، وأفُسحت المجالات أمامها خاصة القانونية لممارسة ناشطها، وغالباً ما تسهم الحكومات على اختلاف أنظمتها بالتسهيل الإداري لشؤونها كالإعفاءات الجمركية ورفع رسوم الضرائب وغيرها.

ويأتي الحرص على توسيع دائرة عمل مؤسسات العمل الخيري وتطوير إدارتها وتفعيل أنشطتها ومشاريعها من منطلق أهميته . العمل الخيري . التي تتمثل فيما يلي: [1].

- بفعل المتغيرات العالمية والمجتمعية والزيادة السكانية، لم تعد الحكومات . وبخاصة في الدول المتقدمة . قادرة بمفردها على تحقيق التنمية المستدامة أو تقديم كافة المساعدات والاحتياجات، وعليه تبرز أهمية مشاركة المتطوعين لمساندة الإنفاق الحكومي من جانب، وتوفير الجهود الحكومية للمسؤوليات الكبرى من جانبٍ آخر.
- أن التطوع يؤثر في النسق القيمي لدى الفرد، وأحد المؤشرات الدالة على مستوى نضج الشعور بالمواطنة والانتماء للوطن.
- يمثل التطوع تعبيراً صادقاً عن قدرة الأفراد على التعاون والتشارك خارج أطر الارتباطات التقليدية، ويعبر بولاء الفرد من الوحدات الاجتماعية الضيقة كالعائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة

[1] عثمان بن صالح العامر، **ثقافة العمل التطوعي**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد السابع، **2006**م، ص **96**.

الدينية إلى دائرة أوسع من الانتماء للبيئة الاجتماعية، تنتصر فيها فكرة الإرادة الجماعية الهادفة لخير المجموع ومن ثم الارتقاء بتنميته.

- بحسبان المتطوع من أفراد المجتمع فإنه يتميز بنظرة واقعية خاصة تجاه طبيعة الاحتياجات والمشكلات وكيفية التعامل معها.
- وجود نقص في المهنيين مما يستدعي استكمال هذا النقص بالمتطوعين المدربين.
- أن التطوع يعبئ الطاقات البشرية والمادية ويوجهها ويحولها إلى عمل مثمر.
- يسد التطوع الفراغ في الخدمات ويوسع قاعدتها تحقيقا لمبدأ الكفاية، والوصول بها إلى المناطق المحرومة تحقيقاً لمبدأ العدل.
- تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة إلى طاقات قادرة عاملة ومنتجة.
- حفظ التوازن في حركة تطوير المجتمع بطريقة تلقائية و ذاتية.
- التطوع ظاهرة هامة للدلالة على حيوية الجماهير وإيجابيها ولذلك يؤخذ كمؤشر للحكم على تقدم الشعوب.
- يعد العمل التطوعي ترجمة فعلية لما توصلت إليه أدبيات التنمية المستدامة من أن هدف التنمية ووسيلتها . في نفس الوقت . هو الإنسان.
- يمتاز المتطوع بالحماس في الأداء، وهذا ما نفتقده في العمل الروتيني مدفوع الأجر.

المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للقطاع الخيري

يمكن للقطاع الخيري أن يحتل حيزا مهما من الثروة القومية في بلدان المتقدمة، وأصبح يشكل رقما هاما في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية ويقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، فالقطاع الخيري الذي تنتمي إليه المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية، هو شريك للقطاعين الآخرين في عملية التنمية البشرية، بما يملكه من جامعات ومراكز بحثية ومستشفيات ومؤسسات استثمارية.

يمكن حصر الآثار الاقتصادية للقطاع الخيري في مجموعة من الدول على النحو الآتي[1]:

1- الولايات المتحدة الأمريكية 2010:

فحسب تقارير صادرة عن المؤسسة الاتحادية الأمريكية للخدمة الوطنية والمجتمعية(CNCS) لسنة 2010، والتي أقرت بأن هناك تراجعا في مجمل الأداء التطوعي تقره الفروق في عدد ساعات العمل والحصيلة المادية الدولارية المتراجعة نوعاً ما، والتي تشير إلى خلل ما في أداء المنظومة التطوعية خلال العام التطوعي الأمريكي في 2010، ليقل إجمالي الإحصاءات عن أعوام الأزمة المالية الطاحنة 2008 /2009، والتي سيتم تداركها في الأعوام التطوعية القادمة.

[1] سلسلة إدارة العمل الخيري في ظل الأزمات العالمية والإقليمية (3): **"العمل التطوعي مهمة خاصة (5-4)**، موجودة تحت الرابط http://www.medadcenter.com/articles/222، شوهد يوم 2015/09/14، 01:58.

وقد أشارت تقارير صحفية أمريكية متعددة إلى أن الأزمة المالية عام 2008 خلقت تحدياً كبيراً لدى القطاع الكبير من المتطوعين؛ مما ساهم في زيادة جهودهم، وتقديم ساعات عمل أكبر تبلورت في صورة إحصاءات ونتائج، ولقد بلغ عدد المتطوعين البالغين ممن قدموا جهودا وخدمات تدعم الاقتصاد والمجتمع الأمريكي في عام 2010م، حسب هذه الإحصائية، 62.800000 مواطن في كافة أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية، قدموا خلالها 81 مليار ساعة من ساعات العمل الدؤوب والمتكامل، والذي قدرته وكالة البحوث السنوية للعمل التطوعي في أمريكا بالتعاون مع القطاع المستقل بما يساوي 173 مليار دولار أمريكي بثت في صلب الاقتصاد الأمريكي مباشرة.

وهو ما يعني أن العمل التطوعي لم يعد عملاً بديهياً تحث عليه الأزمات والكبوات، فالإحصاءات الأمريكية تؤكد أن وراءها منظومة علمية متكاملة وممنهجة تستطيع العمل دائماً على استقطاب المتطوعين بكافة أشكالهم وصورهم وإمكانياتهم في أوقات الأزمات وفي غير أوقاتها.

2- استراليا عام 2006:

فحسب دراسات المكتب الأسترالي للإحصاءات (ABS) عام 2006، ظهرت النتائج المبهرة والكبيرة لعطاء الأفراد والمؤسسات التي شاركت في مجالات العمل التطوعي المختلفة، وقد حققت مشاركة الأفراد أعدادا وصلت 5.2 مليون نسمة (34 ٪) من السكان فوق 18 عاماً، بمتوسط ساعات عمل سنوية وصلت لـ 56 ساعة لكل فرد، وهي ما حققت مبالغ وصلت 713 مليون دولار، انصهرت في صلب الاقتصاد الأسترالي، وأدت . بلا شك . إلى تعزيز قدراته التي تنعكس في كل الأحوال على الأفراد في صور لا متناهية من الخدمات والدعم.

3- الاتحاد الأوربي عام 2011:

فالمجموعة الأوروبية ترى أن الدور الاقتصادي للعمل التطوعي من الموارد الحيوية القابلة للتجديد المستمر، والقادرة في كل الظروف على درء الأزمات الاقتصادية والإنسانية والبيئية، وغيرها من المشاكل في جميع أنحاء العالم، ومن ثم دعم أدوات وطرق التغلب عليها والخروج منها. وتيقنت المجموعة الأوروبية المنتبهة للأعمال التطوعية كقيمة إنسانية واجتماعية واقتصادية معاصرة أن هناك ضرورات إلى إنشاء إدارات متخصصة على درجة عالية جداً من الكفاءة، وأن هذه الإدارات المتخصصة تتطلب في أوقات الأزمات وغيرها معلومات أفضل وأعمق وأكثر دقة، إضافة إلى المناخ السياسي الملائم؛ لأنها ترى أن الإحصاءات الدقيقة تجعل هناك قوة جذب ذات تأثير إيجابي ساحر على المتطوعين وتسهل مهمة الباحثين الذين يدعمون هذه المنظومة بأفكارهم وخبراتهم وعلومهم.

ولذلك عمدت إلى إنشاء المركز الأوروبي لقياس وإحصاء وتقييم نتائج العمل التطوعي(CEV) ، بمناسبة العام الأوروبي للتطوع (2011)، وهي ائتلاف من المنظمات الأوروبية، تعمل على تشجيع المتطوعين والباحثين والمهتمين وغيرهم، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية(ILO) ، والبرنامج التطوعي لمنظمة الأمم المتحدة، والمجموعة الدولية للخبراء التقنيين(TEG) ، وجامعة جونز هوبكنز/ مركز

دراسات المجتمع المدني (صندوق الضمان الاجتماعي)، لوضع الأسس العملية لقياس وجمع بيانات رسمية دقيقة من شأنها التقييم الاقتصادي الأمثل للأعمال التطوعية باعتبارها النموذج المباشر القادر على النمو بالاقتصاد الأوروبي، بل والعالمي. وتم رصد ما يقرب من 140 مليون شخص في 37 بلدا انخرطوا في العمل التطوعي في سنة نموذجية من سنوات العمل التطوعي الداعمة للاقتصاد، وهي تمثل ما يعادل 20.8 مليون وظيفة مكافئة بدوام كامل، وقدمت للاقتصاد في هذه البلدان، وفي العالم أيضاً، مبالغ قدرت بـ 277 مليار يورو. وقد أشارت الدراسة إلى أن هذه المبالغ العملاقة لو بثت في اقتصاد دولة واحدة لجعلتها في مصاف الدول الثمانية الكبرى في الاقتصاد العالمي.

وفي نفس السياق[1]:

يوجد في الولايات المتحدة أكثر من مليون ونصف مؤسسة خيرية ولا ربحية، ويبلغ عدد الذين ينخرطون في أعمال تطوعية، نحو من ثلاثة وتسعين مليون متطوع، أي قرابة (30 %) من السكان وهم يقدمون نحواً من عشرين مليار ساعة عمل سنوياً، وتستقبل المؤسسات الخيرية سنوياً من الأموال ما يزيد على مائتي مليار دولار.

أما في بريطانيا أكثر من عشرين مليون شخص من البالغين يمارسون نشاطاً تطوعياً منظماً كل عام، وتبلغ ساعات العمل التطوعي الرسمي نحواً من تسعين مليون ساعة عمل كل أسبوع، وتقدَّر القيمة الاقتصادية للتطوع الرسميّ بأربعين مليار جنية إسترليني سنوياً. كما جاء في تقرير لجمعية فرنسا للشئون الاجتماعية أن أكثر من عشرة ملايين فرنسي يتطوعون آخر الأسبوع للمشاركة في تقديم خدمات اجتماعية في مجالات مختلفة.

تشير الإحصائيات إلى أن نحواً من (45%) من الألمان ممن تجاوزوا الخامسة عشرة ينخرطون في أعمال تطوعية، كما تشير أيضاً إلى أن في ألمانيا تسعمائة اتحاد ومنظمة شبابية، تنتظم حوالي ربع سكان ألمانيا، وتساعد على تجنيد الشباب للعمل الخيري.

إن الإحصاءات السالفة تؤكد أن المجتمعات التي حققت كل هذه النتائج الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية الكبيرة، لم تعد تنظر للعمل التطوعي نظرة عادية عابرة أو أنه عمل بديهي ينتهي دوره مع نهاية أسبابه ودواعيه، فلم تكن كل هذه الإسهامات على كافة الأصعدة وليدة صدفة أو عمل غير ممنهج؛ ولهذا فإننا يمكننا التحدث عن أن منظومة العمل التطوعي منظومة محكمة لها علومها الخاصة، علوم تحاكي العلوم الإنسانية المعاصرة التي يتشارك في وضع أسسها ومبادئها ثلة من الخبراء والعلماء في مجالات متعددة. ومنظومة العمل التطوعي منظومة تاريخية مستمرة، لها أدوات وتقنيات وآليات تطوير

[1] عبد الكريم بكار، ثقافة العمل الخيري كيف نرسخها؟ وكيف نعممها؟ الطبعة الأولى، دار السلام، مصر، 2012، ص7.

مستقلة، وفي أوقات الأزمات تكون هناك حاجات ملحة لجهود كافة المساهمين في وضع أسس وبديهيات هذا العلم باعتبارهم لديهم القدرة على قراءة كافة التغيرات، التي قد تكون سلبية وذات تأثير يطال المنظومة الإنسانية المستقرة، وهم وحدهم لديهم القدرة على توجيه دفة العمل العام والعمل التطوعي وقت الأزمة لتحقيق أفضل النتائج.

المطلب الثالث: معوقات القطاع الخيري[1].

تواجه المنظمات الخيرية جملة من المشكلات والعديد من التحديات التي لها ارتباط إما بالبناء المؤسسي أو بالمحيط الخارجي، سنحاول تسليط الضوء على هذه المشكلات والتحديات.

الجدول رقم (5): معوقات القطاع الخيري

	المشكلات والتحديات المتعلقة بالبناء المؤسسي	المشكلات الموضوعية التي تعيق المنظمات الخيرية عن ممارسة أنشطتها الخيرية
مشكلات تتعلق بالبنية التنظيمية	. ضعف البناء المؤسسي بشكل عام وسيطرة بعض الأفراد على الأنشطة والتمويل. – ضعف التوافق بين الهياكل الإدارية وأهداف المنظمة. – المقرات غير الملائمة لأنشطة المنظمة. – عدم وجود فروع للمنظمة في المناطق الريفية والنائية. – عدم وضوح المهام والصلاحيات الإدارية لأفراد المنظمة. – المركزية وضعف مبدأ التفويض.	. ضعف الإعلام الداعم لأعمال المنظمات الخيرية والترويج لها. . ضعف الدعم والتمويل الحكومي. . تغير الظروف المحيطة بمعدل أسرع من تعديل أهداف المنظمة. . ضعف دعم القطاع الخاص للعمل الخيري.
مشكلات في القيادة والإدارة	. ضعف أهلية أكثر مجالس إدارة المنظمات. . ضعف البرامج التدريبية لقيادات المنظمة. . التدخلات الخارجية في قرارات وأعمال المنظمة. . تسيس عمل بعض المنظمات الخيرية وانحرافها عن مسارها الحقيقي. . ضعف الرقابة والتقويم المستمر لأعمال المنظمة. . ضعف المعايير الرقابية المرتبطة برسالة وأهداف	. الشائعات المتعلقة بجمع التبرعات. . ضعف تأييد المجتمع للبرامج والخدمات التي تقدمها المنظمات الخيرية. . عدم سماح السلطات بالتفرغ للعمل الخيري.

1 محمد ناجي بن عطية، من سلسلة مقالات بعنوان: **البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية الواقع وآفاق التطوير**، الحلقة الثالثة، موجودة على الرابط http://www.saaid.net/Anshatah/dole/70.doc، شوهد يوم 2015/09/18، 00:06.

	المنظمة. . ضعف البرامج المتخصصة والمتنوعة. . القصور في معلومات البحوث الفنية المتعلقة بأنشطة المنظمة. . ضعف الأرشفة والتوثيق والإحصاء وعدم توفر قاعدة البيانات. . ضعف التقنية وضعف استخدام الحاسب الآلي وبرامجه في أعمال المنظمة. . وجود المحاباة في صرف المساعدات للمحتاجين. . ضعف التنفيذ وكثرة الشكاوى ضد المنظمة. . انعدام التنسيق مع المنظمات الأخرى.	. ربط الممولين الخارجيين تمويلهم بأهدافهم، وليس بأهداف المنظمة وحاجة المجتمع. . ضعف ثقافة المجتمع بأهمية عمل المنظمات الخيرية. . عدم إدراك صانعي السياسات في الحكومات لدور المنظمة الخيرية في التنمية. . تعقيد الإجراءات في الجهات الحكومية التي تتعامل معها المنظمات الخيرية. . التضييق العالمي على عمل المنظمات الخيرية، بعد أحداث (11) سبتمبر،2001م. . الخلط بين العمل الخيري، ومسمى الإرهاب، وأثره في التضييق على العمل الخيري.
مشكلات في الموارد البشرية	. عدم توفر الكادر المؤهل والمتخصص. . نقص الخبراء والفنيين. . قلة الدورات والبرامج التدريبية. . ضعف نظام الأجور والمكافئات. . عدم اعتماد المكافئات والترقيات على كفاءة الأداء. . قلة المتطوعين في العمل الخيري، وضعف الاهتمام بهذا القطاع.	
مشكلة الموارد المالية	. محدودية الموارد المالية. . عدم استثمار موارد المنظمة الفائض عن حاجتها التشغيلية. . اعتماد الموارد المالية أساساً على التبرعات والهبات، وعدم السعي لتكوين أوقاف تعتمد عليها المنظمة، في الإنفاق الدائم وغير المشروط على أنشطتها من قبل المانحين. . عدم توفر الخبرات الكافية في المجال المالي. . ضعف الرقابة المالية. . ضعف اتباع مبدأ الشفافية في التعاملات المالية.	
مشكلات في	. ضعف أساليب الاتصال بالمجتمع.	

برامج التسويق والترويج لأنشطة المنظمة	. ضعف الترويج الإعلامي لأنشطة المنظمة. . عدم وضوح أهداف المنظمة لكثير من الجمهور الذي تتعامل معه. . الظهور الموسمي والركود بقية العام-:.	
مشكلات في الأنظمة العمل	-عدم تطور الأساليب واللوائح الداخلية. -عدم وجود أدلة مكتوب توضح تنفيذ المشاريع	
مشكلات في الإستراتيجية والرؤية والرسالة	. غموض قيم وأهداف المنظمة عن أعضاء مجلس الإدارة. . تبني أهداف قد تعجز المنظمة عن تحقيقها. . ضعف التخطيط لأنشطة وموارد المنظمة.	

المصدر: محمد ناجي بن عطية، من سلسلة مقالات بعنوان: **البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية الواقع وآفاق التطوير**، الحلقة الثالثة.

المبحث الثالث: أسس القطاع الخيري، وقياسه

حتى يبقى القطاع الخيري ويتسم بالديمومة هناك أسس ينبغي أن يأخذها بعين الاعتبار وكذا أن يسعى للتطور والخروج من قوقعة المؤسسة الممنوحة ليصبح مؤسسة خيرية مانحة.

المطلب الأول: العمل الخيري المؤسسي.

بسبب اختلاف المفهوم القانوني للعمل الخيري والوقفي في البلدان الغربية، فإنه من الصعب حصر جميع مؤسسات القطاع تحت عنوان واحد، غير أن المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المشكلة للقطاع الثالث في البلدان الغربية تتوزع فيما بين المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية والجمعيات، وبيانها فيما يلي[1] :

1- **المؤسسة الخيرية:** تقوم هذه الصيغة على أساس وقف أموال معينة من العقارات أو المنقولات للانفاق من ريعها على أغراض خيرية ومنافع عامة لا تستهدف الربح، كإنشاء المستشفيات أو المدارس أو الملاجئ أو للإنفاق على بعض ما يكون موجودا من هذه الهيئات بالفعل.

2- الاستئمان.

وهو أن يضع الشخص ماله –عقارا أو منقولا – أو جزءا منه في حيازة شخص أخر يسمى (الأمين) أو يضعها في حيازة أكثر من شخص يكونون (مجلس الأمناء)، ليقوم بتوظيف هذا المال. واستثماره لمصلحة شخص أخر أو أكثر من أولاد الوصي أو ذريته، خاصة القصر منهم وعديمي الأهلية والأرامل بهدف صيانة ثروته وعدم تبديدها وهذا ما يسمى بالاستثمار (الأهلي) وقد يكون هدف الموصي هو تحقيق مصلحة عامة يختارها هو، وهذه الحالة في الاستئمان تسمى (الاستئمان الخيري).

والأمين أو مجلس الأمناء قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا كالمصارف والمؤسسات المتخصصة في استثمار أموال وإدارتها.

3- الجمعية.

يؤسسها عدد من الأشخاص (بحد أدنى لعدد الأعضاء المؤسسين يحدده القانون، كما يحدد مواصفاتهم)، بدافع حب الخير وخدمة الغير – أو خدمة أعضاء الجمعية، أو فئة اجتماعية ما – وتعتمد الجمعية في تمويل أنشطتها على اشتراكات الأعضاء وتلقي الهبات والحصول على المساعدات بما في ذلك المساعدات الحكومية، بخلاف المؤسسة الخيرية التي تقوم على أساس الإيقاف.

[1] كمال منصوري، مرجع سبق ذكره، ص4.

إن أي بناء مما سبق ذكره لا يقوم إلا إذا ارتكز على أركان أساسية متينة، وكلما كانت هذه الأركان قوية كلما كان البناء قوياً، ويؤدي ذلك إلى الارتفاع والارتقاء طبقة بعد أخرى، فكذلك بناء المؤسسات، والمنظمات، لا تقوم إلا على أركان أساسية متينة، يرتكز عليها بناؤها المؤسسي. وفيما يلي توضيحها[1]:

1- البناء التنظيمي :

لكل منظمة بناءٌ تنظيمي، يحدد أهداف المنظمة والعمليات المطلوبة في كل نشاط وتجميعها في وحدات إدارية، وتحديد الوظائف في كل عملية، وتعيين الأفراد وتكليفهم بالوظائف المطلوبة ومنحهم السلطات اللازمة، ويتضمن البناء التنظيمي، لمنظمة ما، وجود الهيكل ووضوح الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات وجهة المساءلة والمكافأة. بالإضافة إلى وجود المناخ التنظيمي، وتكمن أهمية البناء التنظيمي، في كونه أداة رئيسة تساعد الإدارة على تنظيم وتنسيق جهود العاملين للوصول إلى أهداف متفق عليها مسبقاً.

2- الكفاءة المؤسسية:

تعرف بأنها فاعلية المنظمة وكفاءتها في استخدام مواردها المتاحة لتحقيق أهدافها بشكل أمثل، تتضمن الكفاءة المؤسسية: فاعلية التخطيط، وفاعلية التنفيذ، وفاعلية التقويم، وفاعلية الاتصالات.

3- القيادة الفاعلة :

ويقصد بها قدرة القيادة على ابتكار الرؤى البعيدة، وصياغة الأهداف، ووضع الاستراتيجيات، وتحقيق التعاون، وتحفيز الطاقات، من أجل العمل. والقيادة الفاعلة هي التي تصوغ الرؤى للمستقبل، آخذة في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية، وتضع إستراتيجية راشدة في اتجاه تلك الرؤى، مع ضمان دعم مراكز القوة الرئيسة للعمل من حولها، لإيجاد الدافع للتحرك إلى الأمام باتجاه تحقيق الأهداف.

4-إدارة الموارد البشرية والمالية :

إدارة الموارد البشرية تعني، عملية توظيف، وقيادة العاملين، لتحقيق أهداف المؤسسة؛ فالتوظيف يشمل: استقطاب واختيار العاملين، والقيادة تعني تهيئة الظروف التي تمكن العاملين من الأداء، ثم تقويم

[1] محمد ناجي بن عطية، مرجع سبق ذكره، الحلقة الثانية، بتصرف.

الأداء لتحديد الاحتياجات التدريبية والتطويرية، ومكافأة الأداء المتميز، وتحفيز العاملين لمزيد من التفوق في الأداء.

وتأتي أهمية الموارد المالية، في العمل الخيري، أو غيره في الدرجة الثانية بعد أهمية الموارد البشرية؛ لأن العنصر البشري، هو الذي يسخر المال في أغراضه وتشمل إدارة الموارد المالية، وجود خطة واضحة لتوفيرها وكفايتها في المنظمة مع وضوح الموازنات بما يحقق الخطط التنفيذية، ودقة نظم المحاسبة وضبط المصروفات وإدارة مالية تؤكد الجدوى من المشروعات مع وجود نظام مالي فعال يرصد المؤشرات المالية.

5-الكفاءة التسويقية:

ويقصد بها وجود الخطط التسويقية والترويجية لأنشطة المنظمة ومشروعاتها، مع وجود برنامج فعال لتكريس العلاقات الإنسانية وتنشيط العلاقات الخارجية، ووجود شبكة متينة من العلاقات المؤسسية، والتركيز على احتياجات الفئات المستهدفة.

6- أنظمة وأساليب العمل:

هي مجموعة السياسات والقواعد والأساليب والإجراءات التي تحكم نشاط المنظمة لتحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: أدوات العمل الخيري.

لقد سعت المؤسسات الخيرية دائما إلى الحصول على التمويل الذي يمكنها من تحقيق مشاريعها، إلا أنه غير مسموح لهذه المؤسسات جمع تبرعات إلا بتراخيص كما يحدث الآن في الجزائر، لذلك يكون المنفذ الوحيد لهذه المؤسسات التمويل الممنوح من طرف الحكومة، حتى لا تتلاشى وتندثر، ومن هنا لزم عليها البحث عن طرق تمويل جديدة تتيح لها الاستمرارية ولما لا تصبح مؤسسة مانحة، وقبل التطرق الى أهم البدائل وجب ذكر الحيز الذي تسفيد منه الجمعيات الخيرية في العالم العربي عموما والجزائر وهي كما يلي[1]:

المسجد، الدروس والمحاضرات العامة، الدروس الخاصة، الصحف والمجلات، الإعلام المرئي، الإعلام المسموع، الأسرة، المدرسة، الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)

[1] داهي الفضلي، مقال بعنوان: **المنظمات الأهلية والدور الاجتماعي حالة المنظمات الخيرية الدعوية والأمن الاجتماعي**، ملتقى التطوع العربي، ص ص 16 17. موجود على الرابط: http://www.alhiwartoday.net/node/10036 ، شوهد يوم 2015/09/16، 01:10.

وفيما يلي ذكر لأهم هذه البدائل[1]:

1- الاستفادة من صناديق التبرُّعات التي تتكون داخل كل أسرة:

رغم أن المبالغ التي عادة ما تتجمع في تلك الصناديق قد لا تفي باحتياجات المشاريع التي يُراد إقامتها في المجتمع إلا أن تلك الصناديق إذا انتشرت بين الأُسَر فإنها- بلا شك- سيكون لها دورٌ كبير في تنمية المجتمع. ويمكن أن تقوم مجموعة أو مؤسسة تطوُّعية بتجميع تلك الأموال من صناديق التبرعات الأُسَرية- طبعاً بموافقة أصحابها- وتوجيهها لإقامة مشاريع أكبر حجماً وأعظم أثراً من تلك التي يمكن للصناديق المفردة أن تهتم بها.

2- الاستفادة من الأوقاف وأملاك بيت المال

إن الأوقاف في كثير من الدول الإسلامية قد صارت بأيدي الدولة. ورغم أن هذا قد يكون في مصلحة تلك الأوقاف، حيث أن بإمكان الوزارة المعنية بالأوقاف في كل دولة رعاية الأوقاف وتفعيلها وتصريفها حسب شروط مَن أوقفوها، غير أنه- وللأسف الشديد- أصبحت الوزارات تُصرِّف تلك الأوقاف وكأنها ملك للدولة، وفي كثير من الأحيان تسمح ببيعها أو تحويلها إلى وجهات أخرى.

لذا فإنه الضروري القيام بحصر تلك الأوقاف والأملاك والتعاون مع القائمين عليها- سواءً كانوا من عامة الناس أو جهات حكومية- للاهتمام بها والوصول بها إلى مستوى الإنتاج. كذلك، فلا بُدَّ من محاولة إقناع القائمين عليها لتصريفها حسب رغبات مَن أوقفوها. مثل هذه الأوقاف- لو وجدت مَن يعتني بها- لكانت كفيلة بأن تفي ولو بجزء من احتياجات المشاريع والمؤسسات العامة التي أوقفت لأجلها، كالمساجد والمكتبات العامة وغيرها من المرافق.

3- فرض رسوم على الفعاليات المختلفة

من الأمور التي يمكن القيام بها أثناء تجمُّع الناس في المحاضرات والفعاليات الأخرى، كالإفطار الجماعي، هو الدعوة لبناء مسجد أو مدرسة أو غيرها من الأماكن الخدمية في المجتمع. ويمكن إقامة حفلات خاصّة أو مصاحبة لهذه الفعاليات لجمع مثل هذه التبرعات. مثلاً يمكن دعوة الناس لعشاء جماعي، ويتم أثناء أو بعد العشاء حضّهم على المشاركة بالتبرع، ويمكن دعوة شخص متمرِّس في جمع التبرعات لحث الناس على التبرُّع.

من الوسائل الأخرى هي أن يُدعى الناس لفعالية معينة، كمهرجان إنشادي، ويتم فرض رسوم لحضور تلك الفعالية، من خلال بيع تذاكر لدخولها. وبعد الفعالية يتم صرف المبالغ المتجمعة لصالح بناء مسجد أو مدرسة أو شيء من الأماكن الخدمية المراد إقامتها.

[1] صالح بن مطر الهطالي، مرجع سبق ذكره، ص 314-319، بتصرف.

4- إقامة معارض لتمويل المشاريع الخيرية

يمكن بين كل حين وآخر الدعوة إلى إقامة معرض لبيع المشغولات اليدوية أو الأطباق الخيرية، بحيث يخصص العائد منه لتمويل مشروع معين. مثل هذه المعارض لا تكلف شيئاً في إقامتها، حيث أن معظم القائمين عليها سيكونون متطوعين، والمستلزمات التي تحتاج إليها من طاولات وكراسي وغيرها قد تأتي أيضاً تطوُّعاً، والمواد التي ستُعرَض وتباع فيها عبارة عن تبرعات من أصحابها.

كذلك فيمكن إقامة معارض لبيع الأشرطة والكتب والحواسيب لصالح مؤسسات تجارية مقابل نسبة معينة تحصل عليها المؤسسة الخيرية التي عليها الترتيب للمعرض والدعاية له وتوفير احتياجاته.

5- إنتاج مواد مطبوعة أو سمعية أو مرئية

يمكن للنشرات والمواد المطبوعة أو السمعية أو المرئية أن تشكل رافداً للمؤسسات الخيرية، وذلك إما ببيعها بأسعار رمزية أو بتأجير مساحات في داخلها للدعاية لمؤسسات تجارية. ويجب مراعاة أن لا يطغى العائد المالي على الثمرة المرجوَّة من إنتاج تلك المواد، فلو تبيَّن أن بيع تلك المواد أو تضمينها دعايات تجارية قد يخل بمصداقيتها أو بجودتها فإنه يُترَك الجانب التجاري منها ويُكتَفى بتحصيل العائد العلمي والثقافي، والرزق على الله.

6- إقامة دورات وورش عمل مدفوعة الثمن

من ضمن الأنشطة الهادفة إلى رفع مستوى الإنتاجية بين الناس هي إقامة دورات وورش عمل لتنمية قدرات الناس وإنتاجياتهم. ونشيرنا هناك إلى أنه يمكن فرض رسوم على تلك الدورات وورش العمل لتغطية نفقاتها أو لتغطية احتياجات مشاريع خيرية أخرى.

ولتوفير أكبر قدر من عائدات هذه الدورات للأعمال الخيرية، فيمكن التعاقد مع متطوعين لتقديم الدورات. كذلك يمكن الحصول على الأجهزة والمواد اللازمة للدورة من خلال تبرعات يقدمها أفراد أو مؤسسات.

7- فرض رسوم عضوية للنوادي المختلفة

يمكن أن يكون الانتساب للنوادي العلمية والثقافية والرياضية عن طريق العضوية، ويمكن تحصيل رسوم اشتراك- وربما تجديد- من الراغبين في الاشتراك في تلك النوادي. كذلك فيمكن لهذه النوادي القيام بطرح أنشطة مدفوعة الثمن كالدورات أو المعسكرات أو الرحلات، ويكون العائد منها لصالح النادي. ويمكن الاستفادة من عائدات هذه العضويات والأنشطة لتغطية نفقات النوادي نفسها ولتطويرها وتحسين أدائها.

8- فرض رسوم على رياض الأطفال

رغم حرصنا على نشر رياض الأطفال في كل الأحياء، وتشجيع الناس على أخذ أطفالهم إليها، إلا أنه لا يمنع ذلك من فرض رسوم رمزية على كل طفل أو أسرة لتلبية ولو جزء يسير من احتياجات تلك

الروضات. كذلك إمكانية فرض مبلغ رمزي شهري على كل فرد- وخاصة الموظفين منهم- أو كل أسرة لتغطية نفقات رياض الأطفال وغيرها من الأعمال التطوعية التي تخدم الحي أو القرية.

9- إخراج ألبومات أو حقائب تعالج قضية معينة

يمكن تجميع مواد مطبوعة أو سمعية أو مرئية تتحدث عن قضية معينة، وإخراجها على شكل ألبومات أو حقائب، ثم بيعها من خلال المكتبات أو المؤسسات المتخصصة لهذا الغرض. ومن الألبومات أو الحقائب التي يمكن إخراجها تلك التي تُعنى بالحج والعمرة أو الزواج أو البطالة أو المهارات المختلفة.

10- تشجيع الناس على المشاركة في مشروع الصدقة الجارية

هناك من المؤسسات الخيرية، كالمكتبات والنوادي، التي لا تخلو منها بلد، وأنشطتها في الغالب معروفة لدى معظم الناس. لذا، ما يحتاجه القائمون على هذه المؤسسات هو فتح باب "الصدقة الجارية"، وذلك بأن يقوم المشارك بتحويل مبلغ معين من المال شهريا لصالح المؤسسة الخيرية. ويمكن للمؤسسة إعداد دفاتر شبيهة بدفاتر الشيكات البنكية، بحيث تحتوي كل ورقة منها على قسيمة صغيرة لتخويل البنك لتحويل المبلغ من حساب الشخص إلى حساب المؤسسة، وتقوم المؤسسة بتوزيع هذه الدفاتر على المشاركين في برنامج "الصدقة الجارية".

المطلب الثالث: قياس الأداء في المؤسسات الخيرية

إن الحاجة إلى قياس الأداء في مؤسسات القطاع الخيري تظهر أهميته من أوجه عدة، منها كونها محدودة الموارد فتحتاج إلى مزيد من المتابعة والتقييم، ومن كونها تختلف عن بقية القطاعات في خصائصها وأهدافها وخدماتها فتحتاج إلى مزيد من الاهتمام بقياس الأداء لضمان نجاحها واستدامته، وكذلك من جهة الاستفادة من الفوائد والعوائد التي تتحقق للمنظمات من عملية قياس الأداء، التي تتمثل فيما يلي: [1].

1- لعملية قياس الأداء دور استراتيجي في تحقيق ومتابعة الخطط الاستراتيجية للمنظمات، فكثير منها لديه القدرة على تبني وإعداد الخطط الاستراتيجية، لكنها تفتقر إلى تحويلها إلى أعمال وبرامج ومتابعة التنفيذ والتقييم.

[1] عوض سالم الحربي، مقال بعنوان: **قياس الأداء في المؤسسات الخيرية**، مجلة الاقتصادية، السعودية، العدد 6432، ص 26.

2- يمكن الاستفادة من عملية قياس الأداء في التَأثير في سلوك العاملين بالتعرف على مستويات عطائهم ووضع مؤشرات الأداء لهم، ومن ثم مكافأة المتميزين وتطوير وتحسين البقية، وبالتالي زرع الولاء.

3- عملية قياس الأداء تؤدي إلى نشر ثقافة عملية التحسينِ المستمر في المنظمة، الذي هو لب نظم الجودة، وذلك من خلال التعرف على مستوى التقدم في تحقيق الأهداف وتقييمها وبالتالي تحسينها.

4- إن تطبيق عملية قياس الأداء بصورة صحيحة تؤدي إلى زرع الثقة والرضا للداعمين والمتبرعين تجاه المؤسسات الخيرية بشأن أموالهم ومساهماتهم، وبالتالي استمرارية الدعم والمساندة من قبلهم.

من أهم الادوات التي يمكن أن تستخدم لقياس الأداء في المؤسسات الخيرية ما يلي[1]:

- المقابلة.
- مصفوفة SWOT القوة والضعف والفرص والتحديات.
- المجموعة المركزة Focus Group.
- الاستمارات.
- وضع خطة تقييم.
- بطاقة الأداء المتوازن BSC.
- نموذج الخدمة الاجتماعية الإنتاجي *POW.
- ونموذج الإطار المنطقي**LFA.

إن عملية قياس الأداء لمؤسسات القطاع الخيري الحالية لا ترتقي إلى الشمولية المطلقة في إدارة المنظمات، ويجب أن تتكامل مع منهجيات الأشمل والأكمل كنموذج التميُّز المؤسسي الذي يتمثل في معايير جوائز الجودة العالمية.

---

[1] عباس رضي الشماسي، مقال بعنوان: **تقييم الأداء في المؤسسات الخيرية**، موجود على الرابط http://www.qateef.org/?act=artc&id=455، 2015/09/18، 01:31.

* طورها الباحثان كيندل وكناب في عام 2002.

**طورت واستخدمت في الستينيات. كما أن لها ميزة إضافية بوجود نموذج منها مختص بالقطاع الخيري الذي تم إطلاقه عام 1996.

خاتمة الفصل:

عالجت الكثير من الدراسات واقع العمل الخيري من الناحية الانسانية في الجزائر أما من الناحية الاقتصادية فهي قليلة جدا، أن الاهتمام الذي يمكن ان تخلقه دراسة للقطاع الخيري سيجعل منها منارة للتحقيق هذه الجمعيات لأهدافها، ولقد حاولنا في هذا الفصل القاء الضوء على القطاع الخيري ووجب القول أن دور القطاع الخيري قد انحسر كثيرا نتيجة لبعض القيود القانونية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية ليصبح مساندا ومكملا للدور الحكومي وينتظر في كثير من الأحيان مساعدات حكومية لتقديم بعض الخدمات التي لا تشملها خدمات الدولة أو لاستكمال بعض الخدمات المطلوبة بعد أن كان هذا القطاع رائد ومميز في مجال الخدمات الاجتماعية.

ان المسؤولية تقع على عاتق إدارة كل مؤسسة خيرية من أجل الاستفادة القصوى من الطاقة الشبانية مع ضرورة احترام وقت المتطوع والتزاماته ولهذا فلابد من أن تقوم المؤسسة الخيرية بتحديد أعمالها المراد إنجازها وزمن الإنجاز وتوزيع مواقع الخدمة على مجموعة العمل الرسمية والتطوعية، إن تطور القطاع الخيري، مرهون بحدوث تعاون وطيد بين جمعيات القطاع الخيري التي تستطيع الوصول إلى أعماق الطبقات الفقيرة ورصد احتياجاتها، بمساعدة تمويلية من القطاع الخاص، في ظل بيئة قانونية مساندة من الحكومات. كما يجب أن تحقق نقلة نوعية في التسيير الاداري عبر تبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها. بالإضافة إلى ذلك، هناك ضرورة لتوثيق أنشطة العمل الخيري وتحليلها خصوصا ما يتعلق بالأموال، وتوفير التدريب والمساعدات التقنية للجمعيات الخيرية العاملة.

إن توجه الجمعيات الخيرية من مؤسسة ممنوحة نحو مؤسسة مانحة أصبح ضرورة لابد منها وذلك حتى تستمر في رسالتها ولا تنتظر عطف القطاعات الأخرى، ولما لا ان تصبح مؤسسة اقتصادية تحقق الربح بغرض تمويل مشاريعها الخيرية، وهذا يحتاج خطط طويلة وسياسة حكيمة وتسير على اعلى مستوى.

الفصل الثالث:

الشراكة بين قطـــاع الأعمال والقطاع الخيري في مجال المسؤولية الاجتماعية

تمهيد

بين سوء التسيير ونقص التمويل تتأرجح الجمعيات الخيرية في سبيل تحقيق مبتغياها تسعى إلى تنمية مواردها البشرية والمالية لتواكب باقي المنظمات في القطاع العام والخاص ولتتماشى مع عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي والتطور التكنولوجي، النجاح في المنظمات الخيرية مرتبط إلى حد بعيد بمدى قدرتها على تنمية مواردها البشرية والمالية وكذلك استمراريتها وفعاليتها في المجتمعات التي تعمل ضمنها. خاصة وأن الحكومات في ظل العولمة بدأت بالرفع التدريجي للدعم عن السلع والخدمات التي توفرها لشعوبها.

للجمعيات الخيرية قنوات عديدة للحصول من أجل تمويل مشاريعها الخيرية على غرار المؤسسات الاقتصادية الربحية، ومن بين أهم هذي القنوات القطاع الخاص الذي يوفر كتل نقدية هامة يمكن أن تستفيد منها هذه الجمعيات بعدة طرق وخصوصا عندما تشترك أهداف هذه الجمعيات مع أهداف القطاع الخاص. ان الاتجاه وتركيز القطاع الخيري على القطاع الخاص وتشجيعه على المساهمة في العمل الخيري والإنساني والاجتماعي بصورة أكبر وبأدوار رعائية للأنشطة الخيرية بدلاً من المساهمات المتفرقة والأشبه بالفردية صار حتميا من أجل البقاء.

وعلى اعتبار ان المسؤولية الاجتماعية هدف تسعى مؤسسات القطاع الخاص لتحقيقه فانه يمكن للمؤسسات القطاع الخيري ان تستغله للحصول على تمويل، العائق الوحيد هو حقيقة تبني المؤسسات الاقتصادية لهذا المفهوم، أي أن تبنيه كان لغرض تحسين صورة المؤسسة أم لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في حد ذاته، لذلك وجب تصحيح مفهومها.

المبحث الأول: دعم المحيط للقطاع الخيري.

يعتبر القطاع الخيري أحد الأدوات الاقتصادية لإعادة ترتيب علاقات المجتمع، حيث يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهو ما تطرقنا له سابقا، إلا أنه مقيد بعدة عوامل قانونية، تمويلية، دينية...إلخ، تمنع تطور هذا القطاع لتقديم خدمات أكبر ولتغطية فئات أكبر في ظل اتساع نطاق الحاجات والخدمات العامة وكذا الانسحاب التدريجي للحكومة من الدائرة الاجتماعية في الوقت الراهن وخصوصا في حالة التقشف التي تشهدها الجزائر، وكذا قصور مؤسساتها في سد الاحتياجات الاجتماعية؛ ومع فشل بعض البرامج والمشاريع التنموية، أصبح لا بد من تحرر القطاع الخيري من قيوده حتى يسهم في بناء المجتمع.

للتعرف على مصادر تمويل هذه المنظمات والجمعيات الخيرية ومكونات دخلها. نورد ملخصاً لمكونات دخلها ورد بدراسة حول اتجاهات الخير عام 1993 في بريطانيا، حيث تناولت الدراسة تحليلًا لإيرادات ومصروفات أكثر من 500 جمعية خيرية.

مكونات الدخل[1]:

- التدخل التطوعي.
- التركات.
- العطاء المخطط من خلال عقود الهبة.
- النداءات المذاعة في الإذاعة المحلية.
- المتاجر الخيرية.
- الدخل غير التطوعي الناتج عن التجارة، أو بيع البضائع والخدمات.
- التجارة.
- بيع السلع والخدمات.
- الرسوم والمنح والتي تقدمها الحكومة وإدارتها المحليّة.
- المجموعة الأوروبية.
- الاستثمارات.
- المتبرعون.

[1] محاضرة بعنوان: **منظمات العمل التطوعي**، ص ص 8 – 9، موجودة على موقع الجامعة المجمعة على الرابط: http://faculty.mu.edu.sa/ أخر تصفح 2015/09/28.

- الشركات.
- الاستقطاعات من الراتب.
- القطاع العام.
- المؤسسات الوقفية المانحة.
- المؤسسات الوقفية الجماعية.

المطلب الأول: الوقف والعمل الخيري.

الوقف هو حبس عين والتصدق بمنفعتها وحبس العين يعني لا يصرف فيها البيع أو الرهن أو الهبة ولا تنتقل بالميراث، ويعني التصدق بها لجهات البر بحسب شروط الواقف. [1]

ويقوم الوقف بدور مثمر في تمويل التنمية بالإسهام في محاربة الاكتناز، الذي هو أحد عناصر ثروة الإنتاج عن لمشاركة في النشاط الاقتصادي وبقائه في صورة عاطلة، ووجود الوقف كصدقة تطوعية بجاني الزكاة كصدقة إلزامية يسهم في تحرير رؤوس الأموال العينية والنقدية جبرا أو طوعا من سيطرة حب أصحابها الفطري لها، ويجعلهم يدفعون بها للمشاركة في تنمية المجتمع طلبا للبركة والنماء وثوابا من الله في الأخرة. ويضطلع الوقف بدور فعال في دعم مختلف القطاعات الزراعية، والصناعية، والتجارية، والخدمية والدفع بها قدما لتحقيق التنمية المستدامة. [2]

يمكن تقسيم الوقف وفقا لتنويع المعايير المستخدمة في التقييم، أهم هذه التقسيمات التي توضح نوع الأوقاف التي تساعد هذا القطاع هي تقسيمان[3]:

. الوقف على حسب الجهات المستفيدة (الموقوف عليهم).

ينقسم الوقف انطلاقا من هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي:

---

[1] بن حمودة فطيمة، مناصر خديجة، **دور الأوقاف في تفعيل المسؤولية الاجتماعية**، المؤتمر الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي الغير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 - 21 ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ص6.

[2] بوقرة رابح، عامر حبيبة، **دور التمويل التبرعي "الوقف" في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيله في الوطن العربي**، المؤتمر الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي الغير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 - 21 ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ص8.

[3] بودريش الزهرة بن عبد الرحمان نعيمة، **الوقف وآليات تفعيل دوره التنموي**، المؤتمر الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي الغير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 - 21 ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ص ص 4-5.

- **الوقف الخيري العام:** هو تلك الموارد الوقفية المخصصة بصورة دائمة للجهات الخيرية العامة المتنوعة، والتي تؤدي الوظيفة التكافلية الجماعية العامة.
- **الوقف الأهلي، الذري، الخاص:** وهو الوقف على الذرية والأقارب، وهو وقف مؤقت ينتهي بانتهاء حياة الموقوف عليهم وتعود ملكيته للواقف.
- **الوقف المشرك:** وهو ما خصصت منافع إلى الذرية وجهة البر ما.

. حسب نوع المال ومحل الوقف. وفقا لهذا المعيار نجد:

- **أوقاف العقارات:** كالأراضي المبنية وغير المبنية.
- **أوقاف الأموال المنقولة:** المنقول هو كل ما يمكن نقله من مكان لأخر.
- **أوقاف النقود والأسهم والسندات:** توقف النقود للاستفادة منها عن طريق إقراضها أو استثمارها في الصناديق الاستثمارية، وتوزيع منافعها على الفئات الموقوف عليها وأخذ أيضا بجواز وقف الأسهم.
- **وقف الحقوق:** مع تطور الاقتصاديات الحديثة تطورت الأهمية المالية والاقتصادية للحقوق بمختلف أنواعها وأصنافها، مثل حقوق الملكية الفكرية وبالتالي تزداد أهمية أوقافها في الوقت الحاضر.
- **وقف المنافع (الخدمات):** أجاز المالكية هذا النوع من أموال المعنوية وهي المعروفة في الاقتصاد بالخدمات، والمعروفة فقهيا بالمنافع، ويتجلى وقف المنفعة كأن يستأجر الرجل دار مدة معلومة ثم يقف منفعة سكنناها التي يمتلكها خلال مدة الإيجار.

والجدير بالإشارة أن الوقف والعمل الخيري يشتركان في نفس الغاية ويختلفان في الأسلوب والطريقة وقد يكملان بعضهما في كثير من الأحيان، حيث يمكن ان نعتبر الوقف هو المورد المالي للقطاع الخيري من أجل تحقيق ذات الغاية بكفاءة وفعالية أكبر، فعادة الواقف لا يحدد هدفا لكن لديه غاية واضحة في كيفية تسير وقفه، أما القطاع الخيري فيكون له نفس الغاية مع وضوح الهدف، كتغطية مناطق أكبر أو أعداد أكثر. مثال ذلك واقف أوقف بئرا فغايته هو أن يستفيد الناس منه وفقط. أما لو كان مقيدا بتسيير، فيصبح له هدف كأن يغطي قرية كاملة أو أكبر عدد من السكان وهكذا، لذلك فإن الوقف يمكن أن يكون أداة داعمة للقطاع الخيري.

المطلب الثاني: الحكومة والعمل الخيري

يظهر دعم الحكومة الجزائرية للعمل الخيري من خلال المادة 43 من الدستور 1996 والتي نصت على تشجيع الدولة لازدهار الحركة الجمعوية، وتظهر صور تشجيع الدول للجمعيات من خلال ما تقدمه للجمعيات من دعم معنوي ومادي حتى تتمكن من القيام بوظائفها طبقا للأهداف التي أنشئت لأجلها، وحتى تؤدي الدور القناة بين المواطن والإدارة وكوسيلة لممارسة الديمقراطية الجوارية والرقابة على المجالس المحلية. كما نصت المادة 106 من القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية على تشجيع البلدية لأي جمعية للسكان[1].

إن حضور ممثلي الدولة في الأنشطة التي تنظمها الجمعيات وكذا دعوة ممثلي الجمعيات لحضور بعض اللقاءات والزيارات الميدانية التي يقوم بها ممثلو الدولة من أجل الاستماع إلى صوتها باعتبارها ممثلة للمواطنين دليل على اعتراف الدولة بفضل هذه الجمعيات ودعمها لها.

يبقى أن الدعم المادي هو السند الأكثر طلبا من قبل القطاع الخيري ومن دونه يتدهور العمل الخيري. فقد نصت المادة 26 من القانون رقم 31/90 على إمكانية تلقي الجمعيات مساعدات من السلطات على جميع مستويات الدولة والولاية والبلدية. كما نصت المادة 30 منه على انه: "يمكن للجمعية الخيرية التي ترى السلطات العمومية أن نشاطها مفيد أو ذو منفعة عمومية أن تحصل من الدولة أو الولاية او البلدية على إعانات أو مساعدات مادية أو على مساهمات مقيدة بالشروط أو غير مقيدة. وإذا كانت الاعانات أو المساعدات أو المساهمات مقيدة بشروط أمكن أن يتوقف منحها على انضمام الجمعية المستفيدة إلى اتفاق مسبق يعد مسبقا ويبين بدقة برامج النشاط وكيفيات مراقبته طبقا للتشريع المعمول به"[2].

تحصل الجمعيات على إعانات التي يتم تغذيتها من مساهمة الولايات والبلديات بنسبة 7% من نتاج الضرائب المباشرة المحلية في الولايات والبلديات، تجدر الاشارة إلى أن الدولة تمتلك سلطة تقديرية واسعة في منح أو ايقاف أو تخفيض قيمة المساعدات.

كما يمكن أن تستفيد الجمعيات من امتيازات كامتياز حق الانتفاع بممتلكات تابعة لأملاك الدولة وهذا وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 156/93 المؤرخ في 07 يوليو 1993 المتعلق بمنح الجمعيات

---

[1] القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 11 أبريل 1990.

[2] فاضلي سيد علي، **نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري**، مذكرة ماجستير في الحقوق تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص ص 103..105، بتصرف.

والمنظمات ذات الطابع الاجتماعي امتياز حق الانتفاع بممتلكات تابعة لأملاك الوطنية[1]، ويكون الاقتناء بمقابل أو بدون مقابل لغرض تحقيق أهدافها المنصوص عليها في قانونها الأساس وبيانها كالآتي[2].

1. الاقتناء بمقابل.

تعد عملية الانتقاء بمقابل عملية شرعية نص عليها القانون، تتم عن طريق دفع مبلغ من المال أو عن طريق التبادل أو حتى عن طريق شيئ معنوي يمنح للشخص الذي أعطى مالا للجمعية حتى تكون العملية بمقابل. ويكون موضوع ومحل الاقتناء إما عقارات أو منقولات مثل الحق في إيجار الأراضي أو حتى في قاعدة تجارية.

لكن هناك بعض الاعمال يمنع على الجمعيات القيام بها من أجل الحصول على العقارات أو المنقولات، وهي ممارسة الأعمال التجارية التي تؤديها الجمعية كعمل أساسي لأن الطبيعة الغير ربحية هي الميزة الأساسية للجمعية.

وإذا كانت طبيعة الجمعية تستثني كل نشاط تجاري، فإن القانون لا يمنع أن تمارس الجمعيات أعمال تجارية معزولة أو محصورة جدا، فمثلا يمكن للجمعية الخيرية القيام بعملية بيع خيرية والتي تشكل عملا تجاريا وتعد مباحة وجائزة لتحقيق فوائد لكن بشرط أن يكون المبتغى منه هو تحقيق الهدف المنشود للجمعية.

2. الاقتناء مجانا.

لقد نصت المادة 26 من القانون 90-31 على نه يمكن لجمعية اقتناء بعض الأملاك مجانا، مثل الهبات والوصايا والاعانات التي تقدمها السلطات العمومية، لكن جاءت المادة 28 لتقيد الحصول على هذه المصادر المالية، حيث منعت على الجمعيات قبولها وهي مثقلة بأعباء أو شروط تتعارض مع الاهداف المسطرة في قوانينها الأساسية ومع قانون الجمعيات.

وحوصلة القول أن القانون 90- 31 على رغم من منحه حرية للجمعيات في اقتناء الأملاك العقارية أو المنقولة مجانا أو بمقابل، إلا أنه قيد عملية الانتقاء في حدود ما تمارسه الجمعية من نشاطات لتحقيق هدفها فمثلا العقارات المرخصة للجمعيات هي المقر المستغل لتسيير الجمعية واجتماع أعضائها، وبعض العقارات المحصورة بضرورات تحقيق هدفها. فمثلا جمعية ثقافية يمكن أن تكتسب قاعة عرض

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 156/93 المتعلق بمنح الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الاجتماعي امتياز حق الانتفاع بممتلكات تابعة للأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 45 الصادر في 11 يوليو 1993.

[2] بوصفصاف خالد، **حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري**، ماجستير في القانون تخصص حقوق وحريات، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، 2010/2009، ص 121، بتصرف.

والجمعية الخيرية يمكن ان تملك ديار لراحة المسنين او الأشخاص اذين تعمل الجمعية على مساعدتهم، والجمعية الادبية يمكن ن تحوز على مكتبة مطالعة.

بالإضافة إلى هذا يمكن أن يشتمل التمويل على مساعدات أخرى بشرية تتمثل في تحويل موظفين للعمل في الجمعيات وتحمل تكلفة أجورهم. كما يمكن أن يأخذ الدعم المادي للدولة شكل إعفاءات ضريبية وهو ما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم 191/04 المؤرخ في 10 يوليو 2004 المتعلق بشروط منح الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لفائدة البائع المرسلة على سبيل الهبات إلى الهلال الاحمر والجمعيات، كما نصت المادة 02 منه على أن: "تمنح استفادة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للبضائع المرسلة على سبيل هبات إلى الهلال الاحمر الجزائري والجمعيات أو مصالح الخدمات ذات الطابع الإنساني المؤسسة قانون وفقا لأحكام القانون رقم 31/90 المتعلق بالجمعيات، إذا كانت موجهة للتوزيع مجانا على المنكوبين أو المحتاجين او فئات أخرى من أشخاص تستحق المساعدة أو استعمالها لغايات إنسانية أخرى" ونظمت المادة 03 من المرسوم كيفيات الاستفادة من الإعفاء حيث نصت على: "من أجل تطبيق الامتياز المذكور أعلاه تسلم مصالح المعنية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية للجمعيات والمصالح الخدمات المستفيدة شهادة وفق النموذج معين موجود على مستوى الوزارة، تثبت الطابع الإنساني للهبة. [1]

المطلب الثالث: القطاع الخاص والعمل الخيري.

يسهم القطاع الخاص بشكل كبير في الأعمال التطوعية من خلال مساهماتهم ومشاركاتهم المادية وغير المادية في مختلف أنشطة الخدمات التطوعية والخيرية لتحقيق الترابط والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وأيضا أعمال الإغاثة في مختلف أنحاء المعمورة، ويمكن أن يأخذ هذا الاسهام أحد الطرقين: الأول هو المبادرة التطوعية او زكاة المال، والثاني المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن أهم المجالات التي أسهم فيها القطاع الخاص بفعالية ما يلي[2] :

- **الخدمات والمساعدات الاجتماعية:** وتكون على النحو التالي:

– تبرع شركات ومؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال لجمعيات البر الخيرية.

– دعم إنشاء وتشغيل بعض المراكز الاجتماعية مثل مراكز رعاية المسنين والمعوقين والمكفوفين والأيتام وغيرهم.

[1] فاضلي سيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص10، بتصرف.

– دعم الجمعيات الخيرية النسائية التي تقدم خدمات متعددة من الرعاية للمرأة وبعض شرائح المجتمع.

- **خدمات الرعاية الصحية للمواطنين:** وتكون بـ:

– تبرعات أصحاب الأعمال لإنشاء مستشفيات خاصة ووحدات لغسيل الكلى وأمراض القلب والأورام.

– تكفل بعض أصحاب الأعمال بعلاج بعض المرضى.

- **الخدمات التعليمية والتدريبية:** وتكون بـ:

– الإسهام في إنشاء مدارس في بعض المناطق النائية.

– إنشاء مجمعات لمدارس التعليم العام ومدارس تحفيظ القرآن الكريم ببعض المناطق.

– الإسهام في تنفيذ التنظيم الوطني للتدريب الذي يستهدف تأهيل وتوظيف الشباب.

– تخصيص منح للطلاب غير القادرين ماديا على تحمل المصاريف الدراسية.

– الإسهام في تغطية تكاليف إنشاء وتنفيذ بعض البرامج التدريبية للطلاب.

– رعاية الموهوبين وتقديم جوائز ومنح تدريبية في الخارج للطلاب المتفوقين.

- **المساهمة في إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة:** عن طريق:

– مساهمة أصحاب الأعمال في تكاليف إنشاء بعض الطرق في عدد من مناطق النائية.

– المشاركة في تنفيذ وتشغيل بعض الخدمات والمرافق العامة كالحدائق والمتنزهات والأسواق المركزية للحوم والخضار والمسالخ وغيرها.

- **دعم الفعاليات الحكومية لخدمة المجتمع:** وذلك بـ:

– المساهمة في مشروعات خدمة البيئة والأسابيع الخاصة بالمرور، النظافة وغيرها.

– دعم الحملات الوطنية لترشيد استخدام المياه والكهرباء.

- **المساهمة في أعمال الإغاثة:**

لم يتوان أصحاب الأعمال عن الإسهام بفعالية في أعمال الإغاثة سواء داخل الجزائر او خارجها ومساندة اللجان التي شكلتها الدولة لتقديم المساعدات والإعانات وحتى اللجان الشعبية والجمعيات.

إن الهدف من إيضاح الهيئات الداعمة للقطاع الخيري وجمعياته هو توضيح لحجم الإمكانيات التي يمكن أن تحظى بها هذه الجمعيات من أجل إتمام الدور المنوط بها وكذا حتى تعرف المؤسسات المشاركة القطاع الخيري فعالية هذا النوع من المنظمات.

المبحث الثاني: سبل إسهام القطاع الخيري في تفعيل المسؤولية الاجتماعية

تطرقنا في المبحث السابق إلى الهيئات الداعمة للجمعيات الخيرية حتى تدرك المؤسسات الإمكانيات الموجودة في القطاع الخيري وماهي مصادرها التمويلية أما في هذا المبحث طرق إسهام القطاع الخيري في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكذا المطلوب من كلا الطرفين حتى يحقق كل منهما غاياته.

المطلب الأول: تصحيح أهداف المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات أولا.

كنا قد تطرقنا إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات في فصل كامل وضحنا فيه ماهيتها وأهدفها واهميتها؛ إلا أن الاعتقاد السائد حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع الخاص عكس ذلك تماما، حيث ينظر لها على أنها وسيلة لتحقيق غايات معينة تحت هذا الغطاء وأصبحت تعتبر منعطفا سريعا للحصول أرباح في وقت قصير.

وكتوضيح، جاءت إحصائية شملت عدد من المؤسسات التي تبنت معايير المسؤولية الاجتماعية تبين الهدف من تبنيها لهده المبادئ كانت النتائج كالآتي[1]:

الشكل رقم (2): يوضح أسباب تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

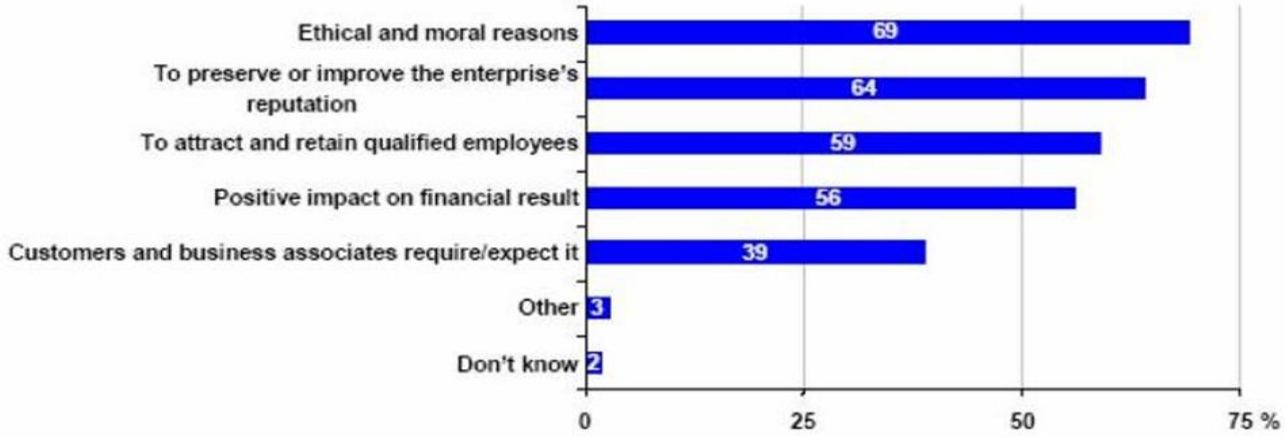

المصدر: المبادرة القومية للمسئولية الاجتماعية للشركات، برنامج دعم المسؤولية الاجتماعية في اتحاد الصناعات المصرية، مارس 2008، ص7.

وحسب هذه الاحصائية، فإن 69 شركة تبنت المسؤولية الاجتماعية من أجل الحس بالمسؤوليات والأخلاقيات و64 شركة تبنت هذه المبادئ من أجل تحسين سمعة المؤسسة و59 من أجل جذب أحسن العمال و56 شركة من أجل تحسين النتيجة المالية و39 شركة من أجل مصلحة الزبون وجلب شراكة مع

[1] المبادرة القومية للمسئولية الاجتماعية للشركات، **برنامج دعم المسؤولية الاجتماعية في اتحاد الصناعات المصرية**، مارس 2008، ص7.

مؤسسات الأعمال الأخرى، فيما لدى 3 شركة أسباب اخرى لتبني المسؤولية الاجتماعية وشركتان لا تملكان دوافع.

يمكن القول أن الدافع من تبني المسؤولية الاجتماعية هو حس بالمسؤولية أول وقبل كل شيء وأن لا تقترن بهدف أخر، وذلك حتى لا يطغى على الدافع الرئيسي من تبني المسؤولية الاجتماعية، وعليه يمكن أن نوضح في ثلاث نقاط ما لا يجب أن تكون المسؤولية الاجتماعية.

- **المسؤولية الاجتماعية ليست تسويق**[1].

إن المسؤولية الاجتماعية ليست وجهاً من وجوه (البرستيج) الاجتماعي وليست أسلوبا من أساليب التسويق غير المباشر سواء للمنتج الملموس أو السمعة المعنوية وليست نشاطات تهدف إلى الشهرة الإعلامية، إن المسؤولية الاجتماعية هي الشعور الحقيقي بالمجتمع وما يحتاج إليه من خدمات حقيقية. لكننا نرى أن بعض أقسام المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والبنوك لا تلبي حقيقة حاجات اجتماعية ملحة وضرورية ولا تعمل وفق منهج علمي مخطط له ومدروس،

- **المسؤولية الاجتماعية ليست ردة فعل مؤقت.**

ومعنى هذا أن المسؤولية لا تؤخذ كرد فعل مؤقت بل يجب أن تدرج في استراتيجية المؤسسة وخططها. فعادة المؤسسات تأخذ المسؤولية الاجتماعية كرد فعل مؤقت من أجل غايات قصيرة الأجل. مثال ذلك صدور قانون، كارثة ما تحاول من خلالها المؤسسة تلميع صورتها، التكفل بحالات خاصة من ذوي الاحتياجات الخاصة ممن لقوا تأييد ومتابعة من مختلف شرائح المجتمع.. إلخ.

- **المسؤولية الاجتماعية ليست علاقات عامة.**

يجدر الإشارة أن أداء القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية واجه العديد من الاخفاقات بسبب أن هذا القطاع يخلط بين برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية وبين العمل التطوعي والخيري، وهناك الأكثر إخفاقا وهو من يخلط بين المسؤولية الاجتماعية وبين دور العلاقات العامة في تحسين صورة المؤسسة أو المنظمة، وهذا ساهم في قصور التوجه وحد من فعالية البرامج النوعية والتي تسهم في شكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع وللوطن[2].

---

[1] فادي إبراهيم الذهبي، مقال بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية بين الشهرة والتسويق**، موجود على الرابط **http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/381-2012-09-07-20-42-20** أخر تصفح 2015/09/29 **بتصرف.**

[2] محمد علي السويدان، مقال بعنوان **المسؤولية المجتمعية.. التزام أخلاقي وطوعي تجاه المجتمع والوطن**، موجود على الرابط : http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/930-2013-10-05-10-33-19 آخر تصفح 2015/10/03.

إن العلاقات العامة تعمل على غرس ودعم روح المسؤولية الاجتماعية بين الجماهير وليس عكس ذلك. فالمسؤولية الاجتماعية عنصرا أساسيا مطلوب لتمتين روابط العلاقات الإنسانية، ومن أسمى واجبات المؤسسات أن تتعاطى مع الآخرين ومع مجتمعها بروح مسؤولة. فمثل هذا التعاطي يمدّ جسوراً متينة بين المؤسسة وبين المجتمع الذي تنتمي إليه وتحمل هويته... والإحساس بالمسؤولية يصقله الشعور بالواجب ويؤدي الى الإلتزام بأمانة وموضوعية بالمعايير الإنسانية التي تقود بدورها الى إيجابية التعايش والتواصل.

وفي الأخير وحتى تفعل المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص يجب أن تكون مبنية على اسس صحيحة، ويجب أن يصاحبها رغبة وشعور بالواجب لتحقيق غاياتها التي جاءت من أجلها.

المطلب الثاني: تأهيل إطارات القطاع الخيري

إنه من الأهمية بمكان تنمية إدارة الموارد البشرية، أو ما يسمونها بإدارة العاملين لتحسين نوعية حياة العمل للعاملين بما يكفل فعالية أداء العاملين ورضاهم، وذلك من منطلق أن الإدارة الجيدة للموارد البشرية يمكن أن تكون مصدراً جوهرياً لتحسين الإنتاجية.

واليوم نجد أن عدداً من المنظمات الكبيرة الناجحة يرجع نجاحها بدرجة كبيرة إلى قدرتها على الإدارة الفعالة لمواردها البشرية، وقدرتها على استقطاب واختيار موظفين ومديرين على درجة عالية من المهارة والكفاءة.

ومما يعين على تنمية العمل الخيري، قيام مراكز تدريب على العمل الخيري، تبدأ بداياتٍ أوَّليةً، ثمَّ تتطوَّر، بحيث تصبح مؤسَّسات تدريب عالية، كالمعاهد العُليا والكليات، وربَّما الجامعات، تؤهِل الشباب، من الجنسين، للتعامُل المدروس مع العمل الخيري.[1]

ومن الناحية الفقهية فإنه يجوز أن تدفع جمعية ما تكاليف تطوير العاملين بها سواء عن طريق الدورات أم عن طريق تبني دراسة كاملة لمرحلة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه بحيث تخدم مصلحة الجمعية، وذلك للاعتبارات التالية[2]:

---

[1] علي بن إبراهيم النملة، **مفهوم وأهمية التنمية للمنظمات الخيرية**، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثاني، الدوحة، قطر، 2006.

[2] أحمد بن موسى السهلي، **الجوانب الشرعية في تنمية الموارد (البشرية / المالية)في الجهات الخيرية**، ورقة مقدمة للملتقى السنوي السابع للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية تنمية الموارد في الجهات الخيرية، موجود على الرابط: الجوانب-الشرعية-في-تنمية-الموارد-البش-8294 http://iefpedia.com/arab4، شوهد يوم 20/ 12 / 2015، 12:07.

- لأن في ذلك مصلحة محققة تعود فيما بعد على تطوير أنشطة الجمعية والرقي بها إلى المستوى المنشود، بفضل إعداد الكفاءات اللازمة، ورفع مستواها لاستغلال هذه الكفاءات لتحقيق الأهداف المنشودة.
- المصلحة في مثل هذا المثال متحققة، إذ أن العنصر البشري الكفؤ ذا المهارة العليا هو وسيلة العظمى للرقي بالجمعية إلى المستوى الرفيع، بفضل ما يتميز به من مهارة وخبرة، وما دامت المصلحة متحققة أو يغلب على الظن تحققها فتشرع الوسيلة التي تفضي إليها.
- وقد أدرك بعض علماء العصر أهمية تأهيل العنصر البشري لنجاح أهداف الجمعيات الخيرية، فسلكوا هذا المسلك ورأوا جواز قيامها بالتكاليف المادية لتأهيل عناصرها لانخراطهم في دورات تدريبية أو إتمام دراستهم.

كما تتطلب الوضعية الادارية والتنظيمية للمؤسسات الخيرية او مؤسسات الرعاية الاجتماعية تخطيطا متوسطا وطويل الأمد. وعملا دؤوبا ومستمرا ومنظما .ويتعين التصدي للمشاكل التي تعرفها هذه المنظمات على كل المستويات المالية، الادارية والتربوية ...الخ وليس في وسع المكاتب المسيرة للجمعيات الخيرية ان تفعل اكثر من تأزيم هذه المؤسسات نظرا لانعدام خبرتها في مجال الادارة والتسيير والعمل الخيري ونزوع بعض الرؤساء (المخلدين) الى كولسة العمل الخيري والاستفراد بالقرارات واستغلال هذه المؤسسات في اعمال مشبوهة بشتى الوسائل والطرق. اضافة الى عجزهم عن القيام بأعباء مهامهم في كل الاحوال.

وبصورة أكثر تحديدا نقول. انه بما ان موارد هذه المؤسسات نادرة وقابلة للاستنزاف وليس هناك مشاريع استثمارية تذكر. وبما ان طرق التسيير تدبير شؤون هذه المؤسسات تؤشر الى المزيد من التأزم و تنطوي على نتائج سلبية بالنظر لغياب الشفافية وانعدام التأطير الاداري والتربوي الكافي. فان الحاجة تدعو الى اعادة تقويم الوضع بإعادة النظر في طرق انتخاب مكاتب هذه الجمعيات وتدارس القضايا المتعلقة بمقومات الاستمرارية الناجعة والتي تتطلب البحث عن "النوعية" في اختيار العناصر المؤهلة لتسيير هذه المؤسسات.. اضافة الى ما تتطلبه هذه المؤسسات من الفعالية في الاداء العام وفي وضع البرامج والاستخدام الرشيد والكفء للموارد المتوفرة والمتاحة. والتفكير الجدي في البحث عن مصادر أخرى لموارد قارة أو غير قابلة للنفاذ. ويمكن تحديد نقاط التأهيل فيما يلي[1]:

- نقص الوعي الاجتماعي لدى كثير من أعضاء الجمعيات هي ظاهرة قد تعوق الادارة عن أداء دورها بكفاءة وفعالية.

---

[1] محمد ابوغيور، مقال بعنوان: **دراسة استطلاعية حول المؤسسات الخيرية**، موجود على الرابط http://www.gulfkids.com/vb/showthread.php?t=3262 بتصرف.

- قصور الخبرة الادارية لدى أغلب المكلفين بتسير مؤسسات هذا القطاع وهي ظاهرة قد تؤثر على فعاليات القرارات الادارية.
- قصور واضح في الدور التي تقوم به الجمعيات في مجال استقطاب المتبرعين وذوي الاريحية من المواطنين وهو هدف اساسي من اهداف الجمعيات الخيرية.
- قصور واضح في الدور الدي تقوم به الجمعيات الخيرية في توفير الكوادر البشرية اللازمة والمتخصصة لدعم المؤسسات الخيرية.
- قصور واضح في الدور الدي تقوم به الجمعيات في مجال البحث عن موارد قارة ورسم السياسات الفعالة للاستثمار فضلا عن ان الاجهزة الوظيفية لإدارة هذه المؤسسات بوضعها الحالي كما ونوعا لا يكفل للإدارة الاضطلاع بدورها ومسؤوليتها الكبيرة في مجال تأطير الفراغ التربوي وتوفير البرامج الفعالة لدعم الجانب الحيوي لهذه المؤسسات.
- عدم فعالية انظمة الرقابة الداخلية او الخارجية.
- تواجه الجمعيات مشاكل خاصة بالتأطير الاداري والتربوي مرتبطة بعدم الاستقرار وضعف في الكفاءة والتأهيل والتكوين.
- عدم وجود تنسيق كاف بين دور فيما بينها الجمعيات.

يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا هاما في تأهيل إطارات القطاع الخيري، كأن يتكفل بتدريب وتكوين بعض المسيرين كما يفعل مع عمال شركته ويدخل هذا ضمن تفعيل مسؤوليته الاجتماعية على اعتبار أن هذه الأخيرة تتضمن مبدئ حول تكوين وتدريب الموارد البشرية في المؤسسة، وكذا حتى يتيقن أن التمويل المقدم لبعض الجمعيات الخيرية سيسير بالكفاءة اللازمة.

المطلب الثالث: التكامل بين القطاع الخيري والقطاع الخاص[1].

المسؤولية الاجتماعية هي بمثابة العقد الضمني بين المنظمات الاقتصادية والمجتمع الذي تعمل فيه. ومقتضى هذا العقد هناك مصالح متبادلة تحكمها ضوابط أخلاقية وقانونية واقتصادية بين المنظمات الاقتصادية وعامليها وأسرهم والمجتمع ككل لتحقيق التنمية المستدامة. حيث ينبغي على المنظمات الاقتصادية ان تنظر الى المسؤولية الاجتماعية كمنتج تقدمه على شكل برامج اجتماعية ذات استمرارية تنطلق من قيم واستراتيجيات المنظمة. وهذا المنتج منه ما هو موجهه الى داخل المنظمة للعاملين وأسرهم وتوفير بيئة عمل جيدة، ومنها ما هو موجهه الى خارج المنظمة للمجتمع لتسهم وتشارك في عملية التنمية بالمجتمع.

---

[1] الرمضي بن قاعد الصقري، مقال بعنوان: **الجمعيات الخيرية ودورها بالمسؤولية الاجتماعية، موجود على الرابط التالي:** http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/335-2012-08-17-16-24-56 آخر تصفح 2015/10/01، 00:20.

وأغلب مساهمات القطاع الخاص الاجتماعية تكون اما موجهه للجمعيات الخيرية أو من خلالها. لذلك من الأهمية بمكان وعي الجمعيات الخيرية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وعيا جيدا. لان الجمعيات الخيرية هي المتلقي لكثير من هذه المساهمات الاجتماعية ومنها ما هو برامج مسؤولية اجتماعية ومنها ما هو عمل خيري صرف.

فان كانت الجمعيات الخيرية غير مدركه لهذا المفهوم وأبعاده يكون تنفيذها لبعض البرامج الاجتماعية غير مكتمل الأهداف بالإضافة إلا انه من المفترض في الجمعيات الخيرية تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية حسب الأولوية واحتياج المجتمع. ولكن بكل أسف بعض الجمعيات الخيرية لدينا تنقصها بعض الاستراتيجيات المتعددة وتعمل من خلال مسار واحد فقط (ناقل للمعونة فقط) وهذا ابعد ما يكون عن أهداف الجمعيات الخيرية عموما التي يفترض إنها تسعى لإحداث تغيير في المجتمع من خلال البرامج التنموية المتعددة.

لذلك يكون على الجمعيات الخيرية عبئ كبير في الوعي بهذا المفهوم واستيعابه أولا ثم العمل على الاستثمار فيه وتسويقه للمستهلكين والموردين من خلال كافة الوسائل الممكنة إن أرادت مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامجه.

دائما ما تحاول منظمات المجتمع المدني الضغط على القطاع الخاص إما بشكل مباشرة او غير مباشرة، وذلك من أجل تقديم الدعم والمنح وأشكال من المساعدات، ولكن لأهم أن تدخل في برامج المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وتواجه ممارسة هذه الأخيرة عدة تحديات كما هو الحال أيضا بالنسبة للمجتمع المدني المجتمع المدني في تعامله القطاع الخاص أبرزها فيما يلي: [1]

- **تحديات ممارسة المسئولية الاجتماعية بالنسبة للقطاع الخاص.**

وتتمثل في الآتي:

- ضعف وتهلهل عملية التواصل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص. حيث اشتكى مسئول العلاقات العامة في أحد أكبر البنوك المحلية من المقترحات وطلبات الدعم التي تتقدم بها مؤسسات المجتمع المدني، فأغلب طلبات الدعم للمشاريع المجتمعية تكتب بإيجاز شديد ومخل لا يفي بتوضيح الصورة الحقيقية للمشروع والنتائج المتوخاة منه.
- غياب آليات قياس مدى الأثر الاجتماعي أو المالي أو الترويجي الذي تتركه الأنشطة التي تقوم مؤسسات القطاع الخاص برعايتها ودعمها. إن غياب هذه الآليات لا يفقد تلك الممارسات معناها

[1] عدمان مريزق، زويتة محمد صالح، مقال بعنوان: **سبل تفعيل الشراكة بين قطاع الأعمال والقطاع الخيري لدعم المسؤولية الاجتماعية**، ص14.

فقط بل قد يؤدي إلى ما هو أسوأ من ذلك كمصادرة جهود ونتائج عمل مؤسسة ما وإلصاقها باسم مؤسسة أخرى.

- **تحديات المجتمع المدني في تعامله مع القطاع الخاص**

يمكن عرضها فيما يلي:

- من الآراء الملفتة للنظر هو تكرر الشكوى بأن هناك جهات من القطاع الخاص قادرة على دعم ومساندة مشاريع المجتمع المدني؛ إلا أنها لا تقدم هذا الدعم إلا إلى جهات مدنية وأهلية تشترط فيها أن تكون من لون سياسي أو فكري أو مذهبي أو تاريخي معين، أو إلى جهات تربطها علاقات اجتماعية أو ودية مباشرة .
- غياب آليات لقياس الأثر الاجتماعي للمشاريع التي تقوم بها الجمعيات المدنية والأهلية خصوصاً على المدى البعيد، وبالتالي افتقادها إلى ما يثبت مصداقية هذه المشاريع أمام أعين المانحين والممولين من القطاع الخاص.

ويجب التمييز هنا بين المؤسسات العائلية المملوكة لشخص وعائلته وشركات المساهمة مثل شركات التأمين والبنوك والمؤسسات المساهمة العامة. فالملاحظ في الوطن العربي إن المؤسسات العائلية أو الفردية لها نصيب الأسد في المساهمات الخيرية ويعتبرون أهم الروافد المالية للعمل الخيري؛ أما شركات المساهمة فيعتبر دورها ضعيف جداً في دعم العمل الخيري العربي، مع العلم بأن رأس مال تلك المؤسسات يعتبر كبيراً جداً بالمقارنة مع المؤسسات العائلية، وأن ما يميز الغرب هو الاعتماد على شركات المساهمة الكبيرة في دعم النشاط الخيري؛ والمطلوب عربياً هو تكثيف الجهود على تلك المؤسسات والمؤسسات المساهمة لإقناعها وإقناع مجلس إدارتها والمساهمين فيها بضرورة القيام بدورهم المجتمعي بشكل أكبر ويتماشى مع دورهم الاقتصادي والمالي، فبذلك نكون قد ضمنا موارد مالية كبيرة تدعم العمل الخيري بشكل كبير ولأمد طويل.

إن هذه المسألة الحيوية حول أهمية النظر إلى القطاع الخاص كمصدر واعد لتمويل مشاريع الخير العربي يتطلب التفكير في وضع نظم تحفيزية لجذب هذا القطاع وتفعيل مشاركته المجتمعية لتمكين مؤسسات الخير العربي على الديمومة والاستمرار كمكون أصيل في بنية المجتمع المدني العربي.

إن المرحلة الراهنة تتطلب أن يرتقي القطاع الخيري بتنظيماته وآليات عمله لكسب ثقة القطاع الخاص ويمكنه في ذلك إتباع الخطوات التالية[1]:

- اعتماد سياسة الشفافية والمسائلة من قبل مؤسسات الخير العربي، وإقناع المتبرعين في القطاع الخاص بحيوية المشاريع والبرامج التي تنفذها.
- إعداد مشاريع متكاملة مقرونة بدراسات جدوى اقتصادية واجتماعية وتقديمها لمؤسسات وشركات القطاع الخاص لتوفير التمويل ودعم تلك المشاريع ولو على مراحل وبشكل تدريجي.
- إشراك القطاع الخاص في إبداء الرأي والمشورة والأخذ بمقترحاته في اختيار المشاريع؛ الأمر الذي يجعله متبنياً ومنتسباً للأفكار المطروحة.
- إطلاع المؤسسات والمساهمين في تمويل المشاريع الخيرية وبشكل موثق وشفاف بالنتائج المتحققة عن المشاريع المساهم في تمويلها.
- دعم شركات ومؤسسات القطاع الخاص التي تتبرع وتقوم بتقديم خدماتها للمجتمع من خلال خفض ضرائبها أو إلغائها.
- دعوة القائمين على مؤسسات القطاع الخاص لتحمل مسؤولياتهم نحو المجتمع من خلال المساهمة في مشاريع التنمية والبرامج الإنسانية.

تظهر أهمية دور الجمعيات الخيرية في إنجاح مبادرات المسؤولية المجتمعية في حال اعتبار أن الجمعيات الخيرية هي في الأصل بيوت خبرة تزود مؤسسات القطاع الخاص بما تحتاجه من معلومات ودراسات مسحية في المجال التنموي والاجتماعي بهدف استثمار هذه المعلومات لإطلاق المبادرات الأنسب والأكثر احتياجًا للمجتمع وطريقة تنفيذها على الوجه المطلوب، والذي يصنع فرقًا حقيقًا على أرض الواقع. وبالرغم من ذلك يجب أن تتفهم الجمعيات الخيرية فكر المسؤولية المجتمعية لدى قيادات القطاع الخاص على الوجه الصحيح بهدف تحقيق التكامل وبناء الشراكات بين المنظمات الخيرية أو منظمات المجتمع المدني وبين القطاع الخاص وترجمة مشروعات المسؤولية المجتمعية ترجمة حقيقية واقعية تحقق الفائدة لجميع الأطراف[2].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص15.

[2] أحمد العلي العمودي، مقال بعنوان: **الجمعيات الخيرية بيوت خبرة للمسؤولية المجتمعية**، موجود على الرابط: http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/984-2014-05-24-22-01-31 آخر تصفح 2015/10/02، 01:54.

نتفق جميعًا بأن المسؤولية الاجتماعية تتجاوز بمفهومها عن العمل الخيري، لاسيما أن مفهومها أوسع وأنها تسعى لتحقيق جملة من الأهداف التي تخدم المنشأة وصورتها الذهنية وتخدم المجتمع كذلك، وبالرغم من ذلك فالمسؤولية الاجتماعية لا تتعارض مع العمل الخيري وليست بديلًا عنه، ويجب أن يكمل كل منهما الآخر. من الضروري أن تفكر قيادات القطاع الخيري والتطوعي بعقلية منشآت القطاع الخاص في اقتراح وإدارة وتنفيذ برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية من خلال تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح، واعتماد سياسة الجودة والشفافية، وإدارة المشروعات المقرونة بدراسات جدوى، والالتزام المجتمعي، وتحقيق الاستدامة لكي يتم تحقيق النجاح والريادة في التكامل والشراكة بين القطاع الخيري والقطاع الخاص. وأخيرًا التأكيد أن القطاع الخيري يمتلك مقومات وإمكانيات تؤهله للشراكة والتكامل مع برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، والمسؤولية الاجتماعية لا تعتبر بديلًا عن العمل الخيري أو التطوعي، فضلًا عن ضرورة التمييز بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري الحضاري، وأهمية السعي لتحقيق تكامل فريد وشراكة مثمرة بين القطاعين الخاص والخيري لخدمة المجتمع بشكل أفضل. إن تحويل العلاقة بين منشآت القطاع الخاص والجمعيات الخيرية في مبادرات المسؤولية الاجتماعية إلى شراكة مستدامة هو التحدي الأهم[1].

المبحث الثالث: نماذج عربية وغربية لممارسة قطاع الأعمال للمسؤولية الاجتماعية.

ما زال القطاع الخيري في الجزائر يواجه الكثير من العراقيل، ولم تدرك الحكومة أهمية مثل هذا النوع من المنظمات وأثرها الفاعل في مساندتها وإزاحة جزء من المسؤولية عن عاتقها والوقوف مع الشعب في تلبية احتياجاته، وخصوصا أننا في مجتمع يؤمن بالزكاة فريضة وبالصدقة عملا صالحا والأخوة والتكافل شعارا.

وفي مقابل ذلك نجد وضعا آخر للجمعيات الخيرية في الدول الغربية وبعض الدول العربية، حيث تحظى بالدعم والرعاية وهو الوضع الذي يوضح استشعار هذه الدول لأثر الجمعيات الخيرية في حركة التغيير والتطوير والتنمية، مما أدى إلى خلق شراكة بين القطاع الخيري والقطاع الخاص.

المطلب الأول: ممارسة المسؤولية الاجتماعية في السعودية ودور القطاع الخيري فيها.

برزت في المملكة العربية السعودية العديد من نماذج وبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تقوم المؤسسات السعودية بتنفيذها، من خلال أقسام وإدارات متخصصة في مجالات عمل المسئولية الاجتماعية، وتحققت نجاحات كبيرة في مجالات التعليم، والصحة، والثقافة، والرياضة، والتدريب، والتوعية، المرتبطة برفع كفاءة ومهارات أفراد المجتمع، مما مكنهم وفق خطط وبرامج مدروسة من تجاوز

[1] نفس المراجع السابق.

العقبات التي تواجههم، وأن تتوافر لهم فرص عمل تتوافق مع تطلعاتهم وطموحاتهم، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في تقليص البطالة لدى الأسر محدودة الدخل، والأسر الفقيرة، والأيتام، وذوي الاحتياجات الخاصة. وقد تم إنشاء مجلس المسؤولية الاجتماعية، ويقوم المجلس بدعم أنشطة ومشروعات المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها المنشآت لتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته، ويسعى إلى حشد المساندة لبرامج التنمية المستدامة في منطقة الرياض خاصة ومناطق المملكة عامة ، ويختص باقتراح الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يتولاها القطاع الخاص وإيجاد معايير وأنظمة ومحفزات لتطبيقها[1].

كما جاءت دراسة تحليلية تم إجراؤها حول الدور الاجتماعي لرجال الأعمال يلي[2]:

تنوع الأنشطة التي يساهم فيها رجال الأعمال السعوديين وهي تغطي معظم أوجه الرعاية الاجتماعية الأساسية لتي يحتاج إليها أفراد المجتمع. كما مثلت الصدقات المباشرة من رجال الأعمال أعلى أهمية نسبية في إنفاقتهم الخيرية وبلغت نسبتها 11.5 % من إجمالي إسهاماتهم. وجاءت الصدقات غير المباشرة في المركز الثاني في سلم الأهمية بالنسبة لترتيب الأنشطة التطوعية التي يمارسها رجال الأعمال وبلغت نسبتها 11.4 % خصوصا تلك الأنشطة الداعمة للجمعيات الخيرية، يليها دعم الهيئات الخيرية بنسبة 10.9 % ثم المساهمة في المناسبات والمهرجانات الوطنية بنسبة 9.6 % ثم المساهمة في إقامة المساجد بنسبة 9%

ويوضح الجدول التالي أهم الأنشطة التي يقوم بها رجال الأعمال في مجالات العمل التطوعي وأهميتها النسبية:

الجدول رقم (6) أهم الأنشطة التطوعية التي يسهم فيها رجال الأعمال

	النشاط الخيري	النسبة المئوية
1	الصدقات المباشرة	% 11.5
2	الصدقات غير المباشرة	5 11.4
3	دعم الهيئات الخيرية	% 10.9
4	المساهمة في المناسبات والمهرجانات الوطنية	% 9.6
5	المساهمة في إقامة المساجد	% 9

[1] عدمان مريزق، زويتة محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

6	دعم الأنشطة العلمية والتعليمية	% 7.5
7	تقديم العون للمحتاجين من المسلمين خارج المملكة	% 7.5
8	دعم الأنشطة الرياضية والثقافية	% 6.5
9	تجميل المدن والمشاركة في إقامة الحدائق والمتنزهات	% 5.7
10	توفير الرعاية الصحية	% 5
11	دعم أنشطة البيئة وحمايتها	% 4.6
12	بقية الأنشطة الأخرى	% 10.8
المجموع		% 100

إ دارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، **دور القطاع الخاص في العمل التطوعي**، وثيقة مقدمة إلى المؤتمر السعودي الثاني للتطوع في الفترة صفر 1422هـ الموافق مايو 2001م، ، ص12.

وتعد الجمعيات الخيرية من أكثر المجالات التطوعية التي يسهم فيها أصحاب الأعمال فتكون هذه المساهمة إما في إطار تطوعي محض أو إطار المسؤولية الاجتماعية لشركاتهم، وقد كان لإقبالهم على العمل لتطوعي تأثير كبير على نمو هذه الجمعيات في مختلف مناطق المملكة في إطار تشجيع الدولة ممثلة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وتقوم هذه الجمعيات بأعمال تطوعية متعددة منها رعاية الأمومة والطفول، ورعاية المسنين، ومكافحة الأمية، وتدريب السيدات والفتيات على أعمال التطريز والتفصيل والكتابة على الآلة الكاتبة والأشغال اليدوية وتعليم اللغات، وتقديم الخدمات الصحية، ورعاية العجزة والمعوقين، ورعاية الأيتام، وإنشاء وتحسين المساكن، والعناية بالمرافق العامة وتقديم المساعدات بأنواعها المختلفة للمحتاجين[1].

ومن الصعب حصر الأعمال التي قام بها رجال الأعمال والغرفة التجارية بالرياض في مجال الأعمال الخيرية والمساعدات الإنسانية ولكن هناك أمثلة قريبة للواقع ومشاهدة للعيان منها:[2]

- دعم الجمعيات الخيرية والتي تبرز ميزانياتها المجمعة حوالي (500.000.000) خمسمائة مليون ريال جلها تبرعات من رجال الأعمال.
- المشاركة في إقامة الحدائق والمنتزهات وتجميل المدن وتحسين وحماية البيئة.

[1] الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مرجع سبق ذكره، ص 12،

[2] دور الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في مجالات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

- إقامة أنفاق المشاة ومراكز المسنين والمعوقين (الرياض 70 مليون، جدة 100 مليون، الدمام 70 مليون).
- دعم وإقامة المساجد وينفق في هذا المجال أكثر من مائتي مليون ريال (200.000.000) سنوياً جلها من رجال لأعمال.
- تسابق أهل الخير منهم إلى مساعدة المحتاجين ممن تتولى بعض الصحف نشر أحوالهم ومن الصعب حصر هذه الحالات لأنها عديدة.
- مساهمة رجال الأعمال في المملكة في أعمال الخير لا تقتصر على حدود الوطن فقط وإنما تمتد لتشمل مساعدة إخواننا المسلمين في شتى بقاع الأرض، فعلى سبيل المثال بنى في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمس عشرة سنة الماضية (1200) مسجداً 90 % من تمويلها جاء من رجال الأعمال بالمملكة.

المطلب الثاني: ممارسة المسؤولية الاجتماعية في بريطانيا ودور القطاع الخيري فيها

تشير الإحصائيات والدراسات المنشورة بموقع التطوع العربي والعديد من المواقع الإلكترونية الموازية بأنه يوجد في المملكة المتحدة 22 مليون شخص يشاركون بالتطوع الرسمي كل عام، يشارك عشرة ملايين منهم في هذه المنظومة كل أسبوع، ويساهمون بما يساوي 90 مليون ساعة عمل أسبوعياً، وتقدر الدراسة القيمة الاقتصادية للتطوع بـ 40 مليار جنيه إسترليني سنوياً على الأقل تصب في عصب الاقتصاد البريطاني، وتعود مباشرة على المجتمع والمواطنين. وفي دراسة مستقلة أكد ستة من كل عشرة من المتطوعين على أن التطوع قدم لهم فرصة تعلم مهارات جديدة، وأكد 90% من السكان بأنهم يتفقون أن المجتمع الذي يتطوع أفراده هو مجتمع متماسك يعتني بعضه ببعض. وبلا شك، فإن مجتمعات بمثل هذا الوعي ستتغلب على كافة مشكلاتها وأزماتها، لا سيما الأزمات الاقتصادية، عن طريق التطوع أيضاً[1].

اليوم تمتلك بريطانيا في أقاليمها الأربعة أكثر من 200 ألف منظمة خيرية تنفيذية، وقرابة عشرة آلاف منظمة خيرية مانحة وآلاف الأجسام الخيرية والتطوعية غير المسجلة، تدعمها سوق تبرعات رائجة تقدر بـ 55 مليار ريال (9.3 مليار جنية استرليني) ويعمل في قطاعها الخيري قرابة 775 ألف موظف. ووجد داخل القطاع الخيري البريطاني منظمات خيرية عملاقة تعمل على تطوير القطاع بالتدريب والبحث

[1] عماد هرماس مقال بعنوان: **نظرة غيورة**، صحيفة السوسنة الأردنية، موجودة على الرابط:
https://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=147543

والدراسات وبناء المعايير المهنية مثل المجلس الوطني للمنظمات الخيرية NCVO ومنظمة مساعدة المنظمات الخيرية CAF ورابطة المنظمات الخيرية المانحة ACF ومعهد جمع التبرعات IF ومركز أبحاث التطوع IVRومركز أبحاث القطاع الثالثTSRC ، إضافة إلى عشرات البرامج التعليمية الجامعية والعليا المتخصصة في مجالات الإدارة للمنظمات الخيرية.

أما فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، نذكر واحدة من أهم شركات النفط حول العالم. شركة البترول البريطانية، التي اشتهرت بالرمز bp British petroleum، من أكبر وأعرق شركات النفط في العالم، يعمل فيها أكثر من 80 ألف موظف في أكثر من 80 دولة حول العالم. إضافة إلى المنتج الرئيس الذي تعمل عليه المؤسسة، في إنتاج النفط ومشتقاته، توجه اهتمامها لتحقيق الاستدامة البناءة في مجالات متعددة تخدم المجتمعات التي تمارس نشاطاتها فيها.

تنفق المؤسسة على برامج المسؤولية الاجتماعية CSR من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. أنفقت المؤسسة على برامج التنمية المجتمعية، بما في ذلك نفقات المساعدة في حال الكوارث خلال عام 2013، مبلغا يقارب 78.8 مليون دولار، منها 33.6 مليون دولار أنفقت خارج أوروبا والولايات المتحدة.

والأهم من ذلك هو إنشاء المؤسسة مؤسسة BP كمنظمة خيرية تعمل لمصلحة المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وتعطي الأسبقية في التبرعات للجمعيات الخيرية التي تدعم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتعليم، والتنمية الاقتصادية، والأساليب العملية للقضايا البيئية، والإغاثة الإنسانية. في 2013، دعمت المؤسسة عديدا من الجمعيات مثلTeachFirst، وهي مؤسسة خيرية تعمل في المملكة المتحدة تهتم بمعالجة عيوب التعليم في كل من بريطانيا وويلز، جامعة شيكاغو في الولايات المتحدة وصندوقParagon Charitable trust في الهند المهتم بدعم التعليم. كما تدعم المؤسسة من خلال مؤسستها الخيرية مبادرة العاملين الهادفة للمساهمة في تقديم العمل الخيري من خلال الجهات التطوعية المعتمدة التي يختارونها بأنفسهم[1].

في حال اختار موظفو BP دعم أنشطة خيرية، تسمح المؤسسة لهم بمنح جزء من وقتهم وخبراتهم من أجل تقديم العمل الخيري. في العام الفائت قدم موظفو المؤسسة في جميع أنحاء العالم نحو 7.1 مليون دولار في مجالات التبرعات الشخصية وجمع التبرعات لمصلحة الجمعيات الخيرية في جميع أنحاء العالم، قابله أن قدمت مؤسسة BP منحا تقارب 10.1 مليون دولار لدعم هذه الأنشطة.

تركز المؤسسة مساهماتها في مجالات الحماية من المخاطر المهنية، التعليم، البيئة والحياة المجتمعية المحيطة، كما تركز المؤسسة في منتجاتها على الاستثمار الأخلاقي responsible investment من أجل تطوير منتجات، وأساليب إنتاج تحافظ على الاستدامة Sustainability وتقلل المخاطر.

---

[1] عامر بن محمد الحسيني، مقال بعنوان: **الاستثمار في المجتمع.. رؤية لتحقيق الاستدامة**، موجود على الرابط: http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/12/17 آخر تصفح 2015/10/07، 01:27.

المطلب الثالث: نماذج لشركات متعددة الجنسيات في مجال المسؤولية الاجتماعية بتعاون مع القطاع الخيري .

قامت مؤسسة التقييم الرائدة "Reputation Institute" بنشر تقيمها لأفضل 100 شركة عالمية في "المسئولية الاجتماعية للشركات" لعام 2015 الذي تعده وتصنف المؤسسة المؤسسات المائة الأفضل من حيث سمعة المؤسسة في تطبيق معايير المسئولية الاجتماعية والذي يتم نشره في مجلة فوربس Forbes. ويتم القياس على أساس المبادئ 7 للمسؤولية الاجتماعية من بينها المواطنة، ويُقصد بها مدى التزام المؤسسة بمعايير حماية البيئة ومساهمتها في دعم الأهداف المجتمعية النبيلة.

كما أسفرت هذه الدراسة عن ارتباط بين السمعة الاجتماعية ونتائج أعمال المؤسسات، فقد استفادة جل هذه المؤسسات من فوائد اقتصادية ملموسة مثل ارتفاع أسعار الأسهم، وقدرتها على جذب الأموال والتعافي من الخسارة بعد الأزمات.

الشكل رقم (3): يوضح ترتيب أفضل 10 شركات عالمية في المسؤولية الاجتماعية

Rank	2015	Rank	2014	Rank	2013
1	BMW Group	1	The Walt Disney Company	1	BMW Group
2	Google	2	Google	2	The Walt Disney Company
3	DAIMLER	3	BMW Group	3	ROLEX
4	ROLEX	4	ROLEX	4	Google
5	LEGO	5	SONY	5	DAIMLER
6	The Walt Disney Company	6	Canon	6	SONY
7	Canon	7	Apple	7	Microsoft
8	Apple	8	DAIMLER	8	Canon
9	SONY	9	LEGO	9	Nestlé
10	intel	10	Microsoft	10	LEGO

المصدر : https://www.reputationinstitute.com/research/Global-RepTra100

تربعت عملاقة " بي أم دبليو" على عرش القائمة في 2015، وحصلت على درجات مرتفعة في كافة المؤشرات الفرعية. والترتيب كان كالاتي[1]:

[1] https://www.reputationinstitute.com/research/Global-RepTrak-100 آخر تصفح 2015/10/03، 01:42.

1. مجموعة بي ام دابليو ـ ألمانيا: وتشتهر عملاقة السيارات الألمانية "بي إم دابليو" بقوة استثماراتها في مجال الأبحاث والتطوير والمحافظة على البيئة، وتستخدم المؤسسة طاقة الرياح لتشغيل مصنعها للسيارات الإلكترونية في مدينة "لايبزيج" الواقعة شرق ألمانيا.
2. – جوجل ـ الولايات المتحدة: حققت "جوجل" المركز الثاني على مؤشر المسئولية الاجتماعية للعام الثاني، بعد عقد من الزمن بدأته المؤسسة بشعارها Don't be evil لا تكن شريرا. وتشترك جوجل في عدة برامج خيرية أحدثها برنامج تمويل اللاجئين الذي أطلقته في 15 سبتمبر، وتدعو المؤسسة الجميع للتبرع لصالح اللاجئين على أن تساهم بدولار مقابل كل دولار يتم التبرع به، ونجحت حتى الآن في جمع تمويل بـ 9 ملايين دولار لصالح 4 منظمات هي "أطباء بلا حدود" و"انقذوا الأطفال" و"اللجنة الدولية للإنقاذ" و"المفوضية العليا للاجئين" التابعة للأمم المتحدة[1].

كما حصلت "جوجل" على درجة عالية في إطار ممارساتها البيئية، وتستثمر بقوة في برامج الحد من استهلاك الطاقة، وتعتزم تمويل مشاريع تقدر بملياري دولار للطاقة المتجددة، وعلى صعيد بيئة العمل تحاول المؤسسة توفير أفضل بيئة لعمل الموظفين، وهي دائما ما تتربع على قوائم المؤسسات المفضلة للخريجين" وتعهدت المؤسسة بزيادة تعيين الأقليات من النساء والأجناس العرقية المختلفة.

3. – دايملر ـ ألمانيا: وجاءت شركة السيارات الألمانية متعددة الجنسيات "دايملر" في المركز الثالث.
4. رولكس ـ سويسرا: حلت العلامة التجارية السويسرية الفاخرة "رولكس" في المركز الرابع على القائمة. يذكر أن ساعات رولكس، ربما تكون الأكثر فخامة والأعلى سعرًا. إلا أنها تدار عن طريق مؤسسة غير هادفة للربح، والأرباح تذهب لتطوير المؤسسة ورواتب الموظفين والأعمال الخيرية. فهى تربح أكثر من 4 مليارات دولار سنويًا لا تذهب لأحد بل يُعاد تدويرها في مشاريع خيرية كالإنفاق على التعليم أو مشاريع بحثية أو لتطوير (رولكس) نفسها. المؤسس (هانس ويلزدورف) حرص من بداية تأسيس رولكس أن يذهب جزء من الأرباح إلى الأعمال الخيرية، والآن (رولكس) مملوكة بالكامل لمؤسسة غير هادفة للربح تحمل اسمه[2].
5. ليجو ـ الدانمارك: "ليجو" هي شركة عائلية دانماركية وصاحبة علامة تجارية شهيرة في مجال لعب الأطفال منذ تأسيسها في عام 1932.
6. والت ديزني ـ الولايات المتحدة: وشغلت رائدة الاعلام والترفيه الأمريكية "والت ديزني" المركز السادس.

---

[2] عامر بن محمد الحسيني مقال بعنوان: **قائمة أفضل الشركات لممارسات المسؤولية الاجتماعيةCSR** ، موجود على الرابط **http://www.aleqt.com/2015/01/21/article_924503.html** ، **أخر تصفح 2015/10/12، 01:06.**

[2] رولكس-rolex-المنظمة-الغير-هادفة-للربح www.jenansulaimanblog.wordpress.com/2015/10/08 أخر تصفح 2015/10/12، 00:58.

7. كانون: شركة متعددة الجنسيات متخصصة في تصنيع أجهزة التصوير مثل الكاميرات (الفيديو والثابتة) وآلات نسخ الوثائق وطابعات الحاسوب. وتقع مقراتها في أوتا، طوكيو عاصمة اليابان.
8. آبل ـ الولايات المتحدة: "آبل" علامة تجارية شهيرة وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات لتصميم وتطوير الإلكترونيات الاستهلاكية والبرمجيات وخدمات الانترنت.
9. سوني: هي مجموعة رائدة ومتخصصة في صناعة إلكترونية، ولها مقران رئيسيان في نيويورك و طوكيو وتعتبر واحدة من أكبر المؤسسات العالمية. لها التقرير السنوي للمسئولية الاجتماعية للشركة وهو أحد الجهود التي تبذلها سوني لضمان الإفصاح الدقيق والاتصالات الفعالة مع أصحاب المصالح[1].
10. انتل . الولايات المتحدة: عملاقة الإلكترونيات الأمريكية متعددة الجنسيات "انتل" جاءت في المركز العاشر، تقهقرت من المركز 7 سنة 2013 وتحظى المؤسسة بتقدير عالمي في مجال صناعة أشباه الموصلات.

[1] http://www.sony.net/csr/reportSony آخر تصفح 2015/10/06، 01:51.

خاتمة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى أهم قيد يشل نشاط الجمعيات الخيرية ويعيق تطورها لتقديم خدمات أكبر ولتغطية فئات أكبر في ظل اتساع نطاق الحاجات والخدمات العامة، وماهي أهم الطرق التمويلية التي يمكن ان تستعين بها وكيف، وولجنا لنقطة الشراكة والتي يمكن لهذه الجمعيات ان تستفيد من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من أجل تحقيق أهدافها والتي تخدم مصالح المؤسسات. ومن الضروري أن تفكر قيادات القطاع الخيري والتطوعي بعقلية منشآت القطاع الخاص في اقتراح وإدارة وتنفيذ برامجها ومبادراتها والتي توافق المسؤولية الاجتماعية من خلال تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح.

يمكن لشراكة بين القطاع الخيري والقطاع الخاص أن يكمل كل منهما الآخر، فضلًا عن ضرورة التمييز بين مفهومي المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري، وأهمية السعي لتحقيق تكامل فريد وشراكة مثمرة بين القطاعين الخاص والخيري لخدمة المجتمع بشكل أفضل. إن تحويل العلاقة بين منشآت القطاع الخاص والجمعيات الخيرية في مبادرات المسؤولية الاجتماعية إلى شراكة مستدامة هو التحدي الأهم.

الجانب التطبيقي الفصل الرابع:

دراسة لواقع المسؤولية

الاجتماعية في المؤسسة

الجزائرية والشراكة القطاع الثالث

تمهيد

بعد استعراض الجانب النظري لدور القطاع الخيري في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة، سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي حيث وقع الاختيار على 3 مؤسسات وجمعية خيرية لتكون محل الدراسة وجاء تقسيم الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: نسيج الجمعيات في ولاية المسيلة.

المبحث الثاني: المؤسسات المدروسة

المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية

المبحث الاول: نسيج الجمعيات في ولاية المسيلة.

يفترض أن الجمعيات الخيرية هي شكل منظم من اشكال التلاحم الشعبية والمساندة الاجتماعية، محركها الاساسي رغبة افرادها في تقديم النفع للمجتمع في مجال معين، ومع وجود الحافز الديني الذي يمكن اعتبره الملهم الأول لأفراد الجمعيات، كان لا بد لها ان تجد مساحة من العمل ومجالا تقدم فيه الاضافة وتساعد فيه الحكومة على تغطية ثغرة أو لتحقيق هدف معين.

نحاول ان نلقي الضوء على النسيج الجمعيات في ولاية المسيلة، من اجل معرفة محيط الدراسة مثل عددها، أهدافها، نتائجها من أجل ايجاد حلقة التقاطع مع المسؤولية الاجتماعية من أجل تفعيل هاته الأخيرة.

المطلب الاول: نسيج القطاع الخيري.

من متطلبات وجود نسيج معتبر من الجمعيات وجود ثقافة تطوعية خيرية في المجتمع وكذا الجهود الذاتية للجمعيات تحتاج إلى الأموال التي تساعدها على تغطية فراغات المجتمع، لذلك على جميع المؤسسات الالتفات الى مشاريع الجمعيات لما لها من آثار ايجابية خصوصاً في المناطق التي تحتاج رعاية أكبر، ولتحسين الحياة المعيشية للعديد من الأسر المتعففة والحالات الإنسانية ومساهمتها أيضا في العمل الخيري تحت لواء الدولة.

شهدت الحركة التطوعية نشاطا قادته سواعد الشباب، وتغطي الجمعيات الناشطة على مستوى ولاية المسيلة أغلب المجالات الممكنة في العمل التطوعي، إلا انها تتمركز في عاصمة الولاية بشكل أكبر، نظرا لعدد السكان في دائرة المسيلة. والجدير بالذكر أنه تم استبعاد أي جمعية لها انتماء سياسي أو حزبي واضح، وذلك لسببين السبب الأول أن المبدأ الذي تقوم عليه هو التطوع بدون انتظار أي مصلحة؛ فالجمعيات التي لها انتماءات سياسية قد تسعى لإظهار نشاطها في فترات معينة كالانتخابات. أما السبب الثاني فهو لتجنب التعارض السياسي بين توجه الجمعية وتوجه مسيري المؤسسات من أجل اعطاء مصداقية للعمل الجمعوي وخلويه من الشوائب التي قد تصبح سبب في عرقلة تقدم الجمعيات.

تتمتع ولاية المسيلة على غرار ولايات الوطن بنسيج معتبر من الجمعيات الخيرية الناشطة على مستوى الولاية والتي تقدر بحوالي 3108 جمعية وفق احصائية 2015/10/31، مصنفة الى 18 فئة وذلك نسبة للإحصائية المقدمة من طرف مكتب الجمعيات ولاية المسيلة.

ويمكن توضيح هذه الاحصائية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (7) يوضح نسيج الجمعيات في ولاية المسيلة

تصنيف الجمعيات	حصيلة الجمعيات المسجلة والموجودة في وضعية قانونية القانون 06-12	الجمعيات المسجلة تحت نظام 90-31 والتي لم تقم بالمطابقة (وضعية غير قانونية)	المجموع
المهنية	08	123	131
الدينية	01	326	327
الرياضة والتربية البدنية	214	283	496
الفنون والثقافة	122	157	279
أولياء التلاميذ	98	315	413
العلوم والتكنولوجيات	01	14	15
لجان الاحياء	259	703	962
البيئة	23	35	58
المعوقين وغير المؤهلين	08	25	33
المستهلكين	01	02	03
الشباب والطفولة	44	100	144
السياحة والتسلية	15	07	22
المتقاعدين والمسنين	00	02	02
الجمعيات النسوية	16	13	29
التضامن والعمل الخيري	65	84	149

الاسعاف	06	00	06
الصحة والطب	12	24	36
قدماء التلاميذ والطلبة	00	02	02
المجموع	893	2215	3108

المصدر: اعتمادا على احصائية صادرة عن مكتب الجمعيات لولاية المسيلة

الملاحظ من عدد الجمعيات وبالمقارنة مع عدد سكان الولاية البالغ عددهم 1.200.669 نسمة أن هناك جمعية لكل 386 شخص تقريبا على اعتبار عدم تخصص الجمعية، ويظهر جليا من خلال الاحصائية ان ما نسبته 29 % فقط من الجمعيات توجد في وضعية قانونية كما تشير الاحصائية إلى أن جمعيات لجان الاحياء هي الأكثر تواجدا، ويمكن توضيح الفوارق في الشكل التالي:

الشكل رقم (4) يوضح نسبة كل فئة من التصنيفات في نسيج الجمعيات لولاية المسيلة

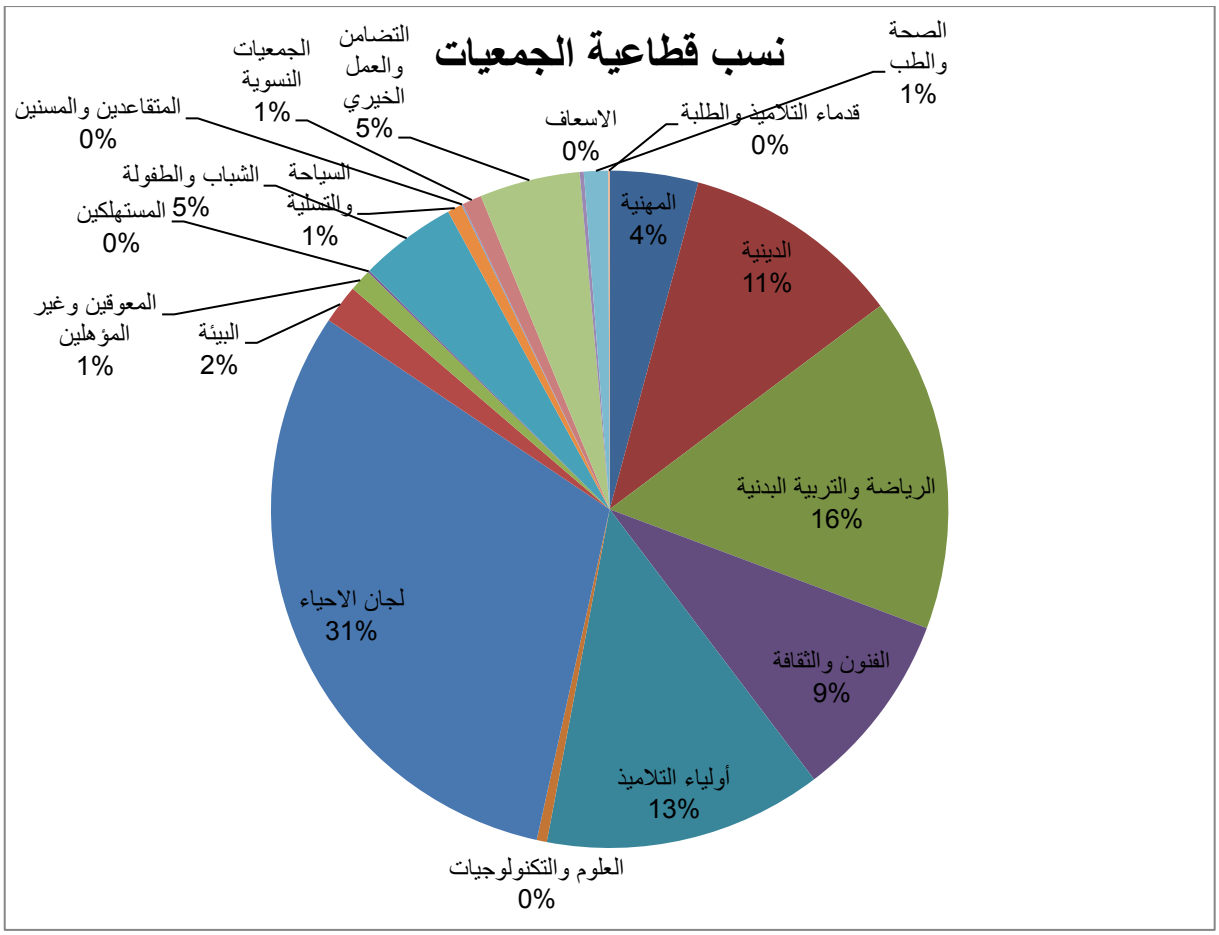

المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه

أن الاغلبية الساحقة من الجمعيات الناشطة في ولاية المسيلة هي لجان أحياء التي يقتصر دورها على الأحياء فقط الأمر الذي يدل نوعا ما على ضعف القطاع الخيري في الولاية خصوصا وأن ما يليها في الترتيب هي الجمعيات الرياضية والتربية البدنية، والذي يربط الصلة بقلة النشاط المجتمعي الحقيقي للجمعيات فهذه الجمعيات تسير بدون هدف محدد وبدون استراتيجيات تمكنها من وضع خطط تسير عليها، أي ان إسهاماتها لا تتخطى حدود الحي ولهذا يجب اعادة النظر في اعطاء الاولويات للجمعيات الخيرية التي يكمن أن يكون لها اسهام كبير في المجتمع المحلي وعدم مساواتها مع جمعيات بسيطة ان صح التعبير مثل جمعيات لجان الأحياء.

المطلب الثاني: مجال الدراسة التطبيقية.

تختلف رؤية وأهداف الجمعيات، فقد تغطي في طياتها ما يغذي المسؤولية الاجتماعية، حيث تتشابه أهدافها ومبادئ المسؤولية الاجتماعية، لذلك وجب التفصيل في الجمعيات وأهدافها من أجل تحديد المجتمع الذي يمكن أن تستفيد منه المؤسسات في إطار تفعيلها لمسؤوليتها الاجتماعية.

الجدول رقم(8): يوضح عدد الجمعيات التي يمكن أن تشارك في برامج المسؤولية الاجتماعية

تصنيف الجمعيات	مبدأ المسؤولية الاجتماعية التي يمكن أن تسهم فيه الجمعيات	المجموع
المهنية	مبدئ الخاص بالعمال	131
الدينية	مبدئ تنمية المجتمع المحلي	327
الرياضة والتربية البدنية	مبدئ الخاص بالعمال بالإضافة تنمية المجتمع المحلي	496
الفنون والثقافة	تنمية المجتمع المحلي	279
لجان الاحياء	تنمية المجتمع المحلي	962
العلوم والتكنولوجيات	تنمية المجتمع المحلي	15
البيئة	تنمية المجتمع المحلي	58

المعوقين وغير المؤهلين	تنمية المجتمع المحلي	33
المستهلكين	مبدئ الخاص بالزبائن	03
المتقاعدين والمسنين	تنمية المجتمع المحلي	02
التضامن والعمل الخيري	تنمية المجتمع المحلي	149
الصحة والطب	مبدئ الخاص بالزبائن وكذا تنمية المجتمع المحلي	36
المجموع	–	2491

المصدر: مقتبس من الجدول أعلاه

ولاستكمال الدراسة من جانب الجمعيات الخيرية وقع الاختيار على 6 جمعيات تزاول نشاطها بولاية المسيلة، مع استبعاد جمعيات لجان الأحياء وذلك لمحدودية دورها وأهدافها تم اختيار هذه الجمعيات لسهولة الحصول على المعلومات وهي:

- جمعية حماية المستهلك لولاية المسيلة.
- الجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية فرع المسيلة.
- ناس الخير المسيلة Ness El Khir M'sila .
- جمعية الشباب المثقف – مكتب مسيلة.
- جمعية الفتح .
- جمعية مرضى السكري لولاية المسيلة.

وقد تم الأخذ بعدة معايير من أجل اختيار الجمعيات التي يمكن ان تكون نموذجا للدراسة هذه المعايير هي:

ـ أن تكون في وضعية قانونية: وذلك من أجل ضمان السير الحسن للجمعية وعدم مخالفتها للقانون.

ـ ان يكون لديها حصيلة أعمالها السنوية: لمعرفة ما قدمته الجمعية خلال السنوات الفارطة.

ـ ان يكون لديها تقرير دقيق عن حركة الأموال في الجمعية: وهو أهم عنصر وذلك من أجل معرفة مصدر الأموال المستخدمة وكيفية استخدامها، ومدى فاعليتها.

ـ أن تمتلك مقرا مفتوحا في فترات الدوام العادية: وذلك لسهولة التواصل ومعاينة المعلومات، وحتى لا تكون من الجمعيات التي تمارس نشاطها في فترات معينة فقط.

وكانت النتائج المعاينة الميدانية التي جاءت بعد تواصل مع الجمعيات كالاتي:

الجدول رقم(9): يوضح توفر معايير الدراسة

اسم الجمعية	الوضعية القانونية	حصيلة الاعمال السنوية	تقرير مفصل عن حركة الأموال في الجمعية	المقر المفتوح
جمعية حماية المستهلك.	متوفر	غير متوفر	غير متوفر	متوفر
جمعية كافل اليتيم	متوفر	متوفر	متوفر	متوفر
جمعية ناس الخير	غير متوفر	متوفر	غير متوفر	متوفر
جمعية الشباب المثقف	غير متوفر	متوفر	غير متوفر	غير متوفر
جمعية الفتح لرعاية الأيتام	متوفر	غير متوفر	غير متوفر	متوفر
جمعية مرضى السكري	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: اعتمادا على المعاينة الميدانية

من خلال الجدول السابق يلاحظ أن مراقبة الأموال في الجمعيات لا تحظى بالأهمية في إدارة الجمعيات، ولذلك ونظرا لعدم توفر أهم معيار والمتمثل في وجود تقرير مالي دقيق عن حركة الأموال في الجمعية إلا في جمعية واحدة فقط هي جمعية كافل اليتيم سوف نعتد بها في الدراسة عن غيرها الأمر الذي يمكننا من تقييم فعالية الجمعية الشفافية المعلومات وسهولة المراقبة، يعني أني أي مبلغ يدخل يسجل في دفتر احصاء المبالغ وكذا فيما انفق.

المطلب الثالث: جمعية كافل اليتيم بولاية المسيلة واسهامات.

الملاحظ أن هذه الجمعية

1 – التعريف جمعية كافل اليتيم.

الجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية هي جمعية اجتماعية وطنية مستقلة تأسست بتاريخ 07 ديسمبر 2011 تحت رقم 34. وهي تعنى برعاية الأيتام والأرامل وتسعى للتكفل بهم من جميع النواحي: التربوية، الصحية، النفسية، الاجتماعية، التعليمية وغيرها... الخ.

تم تنصيب المكتب البلدي بالمسيلة من طرف السيد رئيس المكتب الولائي لجمعية كافل اليتيم الوطنية بموجب محضر تنصيب رقم: ج.خ.ك.ي.و.2013/08 المؤرخ في:18 فيفري 2013.

الأهداف العامة للجمعية: تتمثل الأهداف العامة للجمعية فيما يلي:

1. التكفل الاجتماعي.
2. الوقاية الصحية والعلاج والمتابعة.
3. المتابعة في التعليم والتكوين.
4. النشاط الثقافي والرياضي.
5. التسلية والترفيه.
6. حماية المصالح المدنية للأيتام.

الوضعية المالية للجمعية [1]: أما فيما يخص الوضعية المالية للجمعية؛ فيمكن عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): الوضعية المالية لجمعية كافل اليتيم

البيان	2013	2014
المداخيل	2512350.00	1190250.00
المصاريف	2190507.00	1179080.70
وضعية الخزينة في01/01	0.00	273105.00
وضعية الخزينة في12/31	273105.00	-
وضعية الصندوق 01/01	0.00	48738.00
وضعية الصندوق12/31	48738.00	59907.00
رصيد الصندوق + الخزينة	321843.00	-

المصدر: التقريرين المالي والأدبي الصادرين عن لجمعية كافل اليتيم.

[1] التقرير المالي للجمعية كافل اليتيم لبلدية المسلية ولاية المسيلة.

2 – اسهامات جمعية كافل اليتيم. تتمثل إسهامات جمعية كافل اليتيم فيما يلي:

1. التكفل الاجتماعي[1]:

الجدول رقم(11) عدد الأسر المتكفل بهم في الجمعية

عدد الأسر المسجلة في مكتب الجمعية	750 أسرة
عدد الأسر المحقق فيها	631 أسرة
عدد الأيتام المسجلين	1023 يتيم

المصدر: التقرير الأدبي الصادر عن جمعية كافل اليتيم

- مجال الإعانات والمساعدات العينية والمادية:

الجدول رقم(12): مجالات الاعانات والمساعدة لجمعية كافل اليتيم.

النشاط	المستفيدين
حملة معا من اجل شتاء دافئ توزيع البطانيات	113
جمع وتوزيع الالبسة على مدار السنة	260
مشروع جمع وتوزيع المواد الغذائية على مدار السنة مشروع السلة	30 شهريا
الكفالة الشهرية لأيتام والأرامل	23
جمع الحفاظات او شرائها للأيتام والمعاقين على مدار السنة	18 شهريا
مشروع تجهيز العرائس لأيتام	5
رحلة الى ولاية سطيف منطقة جميلة الاثرية بتسخير 8 افراد	32
نشاط رياضي لمدة يومين	8 أيتام
مشروع قفة رمضان لسنة 2014	204
تقديم إعانات مالية مستعجلة لعائلات الأرامل والأيتام	31
مسابقة للأيتام لحفظ القران الكريم وكذا المتفوقين فالدراسة	16
توزيع إعانات مالية للأرامل والأيتام بواسطة حوالة بريدية	65
توزيع ألبسة العيد.	30 يتيم
توزيع الاضاحي صاحبها جمع اللحوم وتوزيعها	6

[1] التقرير الادبي للجمعية كافل اليتيم لبلدية المسلية ولاية المسيلة.

مشروع الحقيبة المدرسية لليتيم للدخول المدرسي 2014-2015	200 يتيم
تقديم دروس دعم للأيتام بتعاون مع مؤسسة المنار	10
جمع وتوزيع الالبسة (معاطف وألبسة رياضية) للذكور	36
مشروع القفة الشهرية الدائمة للعائلات اكثر ضررا والمحدودة الدخل	30

المصدر: التقرير الأدبي الصادر عن جمعية كافل اليتيم

2. الوقاية الصحية والعلاج والمتابعة:

في إطار الرعاية الصحية والعلاج والمتابعة، قامت الجمعية الخيرية كافل اليتيم مكتب المسيلة بالتكفل بمصاريف العلاج لعدد من الأرامل والأيتام (المعاينة الطبية، الأشعة، التحاليل الطبية، العمليات الجراحية والمتابعة) بموجب اتفاق مسبق مع عدد من الأطباء في جميع التخصصات وكذا أصحاب المخابر الطبية (تحاليل وأشعة) باستعمال استمارة خاصة بالجمعية.

وكملخص مجمل لجانب المتابعة والرعاية الصحية لبعض الأرامل والأيتام، قمنا بإدراج الحالات التي مرت بنا، في الجدول الآتي:

الجدول رقم(13): عدد الحلات المرضية المتكفل بها.

عدد الحالات المرضية المتكفل بها من طرف الجمعية	31 حالة مرضية متكفل بها
عدد الحالات المرضية المتابعة من طرف الجمعية	31 حالة
التحاليل والأشعة الطبيبة	17 حالة
عدد الحالات التي تمت معاينتها ومتابعتها عند الطبيب	14 حالة
العمليات الجراحية	لا شيء لسنة 2014

المصدر: التقرير الأدبي الصادر عن جمعية كافل اليتيم

3. المتابعة في التعليم والتكوين:

قامت الجمعية بالتكفل بعدد من الأيتام، بموجب اتفاق مع عدد من الأساتذة المتخصصين، لاستقبالهم والاستفادة من دروس التقوية والدعم في جميع التخصصات، وهذا بغرض تحسين المستوى الدراسي والتعليمي للأيتام ومساعدتهم على اجتياز الامتحانات بنجاح. كما قامت الجمعية بالتقصي والقيام بتحريات عن بعض الحالات كالانقطاع عن الدراسة لسبب من الأسباب، أين تم إعادة إدراجهم في

مؤسساتهم، كما تم تحويل البعض إلى مراكز التكوين المهني والبعض الآخر للتعليم عن بعد. بالإضافة الى النشاطات الرياضية والرحلات.

4. حماية المصالح المدنية للأيتام:

أولت الجمعية أهمية بالغة لحقوق الأرامل والأيتام، حيث تبين بعد الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء الجمعية أن بعض العائلات رواتبها متوقفة منذ وفاة أزواجهم، وعليه فإن عدم معرفتهم لحقوقهم القانونية حال دون استلام رواتبهم، كما التمست الجمعية بعد التقصي والتحري وجود بعض الأرامل والأيتام ممن يعانون أمراض مزمنة ويشترون الدواء بأسعار باهظة مقارنة مع دخلهم الشهري إن كان لهم دخل.

المبحث الثاني: المؤسسات محل الدراسة.

قبل التطرق الى صلب الموضوع وجب التعريف بالمؤسسات محل الدراسة كمجالات نشاطها، حجمها، رقم أعمالها .... إلخ من أجل معرفة حجم المبالغ الذي يمكن أن تساهم به هذه المؤسسات وكذا مدى تطبيقها للمبادئ المسؤولية الاجتماعية لأنه من غير المعقول التوجه لمؤسسات صغيرة بحثا عن مدى تطبيق مبادئ المسؤولية في الجزائر.

المطلب الاول: الحضنة للحليب HODNA Lait

تأسست شركة الحضنة للحليب سنة 1998 برأسمال قدره 6.000.000 دج وارتكزت في بدايتها على الحليب وبعض مشتقات الحليب الثانوية التي لم تغط حتى السوق المحلي للمجتمع الحضني، حيث كانت الطاقة الانتاجية للمصنع تقدر بـ 40.000 ل/يوميا في سنة 2000 وحققت المؤسسة رقم أعمال 127.792.000 دج، أما اليوم فرأس مال المؤسسة يقدر بي 1.350.000.000 دج وبمجموع استثمارات تقدر بـ 8.300.000.000 دج، فيما تقدر المساحة التي تنشط فيها بـ 66764 $م^2$ ، منها 64735 $م^2$ مباني.

يتمثل نشاطها اليوم في كل ما يتعلق بالحليب ومشتقاته وتربية الحيوانات اي الصناعة الغذائية والزراعية، حيث تمتلك 67 جامع للحليب و150 شاحنة و1958 مربي للأبقار و13139 بقرة حلوب، ويتوزع كل ما سبق على الولايات التالية: المسيلة، برج بوعريريج، سطيف، باتنة، ميلة، قسنطينة والمدية.

وتجمع ما متوسطة 160.000 لتر يوميا، كما تسعى للوصول الى 25.000 بقرة وجمع 300.000 لتر يوميا بنهاية 2015.

وتتمثل مشاريع الحضنة للحليب في زيادة عدد المزارع، حيث تسعى الى انشاء مزرعتين نموذجيتين في ولاية المسيلة وواحدة في ولاية باتنة واخرى في ولاية غرداية. كما ستدعم بثلاث وحدات انتاجية الاولى هي عبارة عن مجبنة في ولاية برج بوعريريج ووحدتين إنتاجيتين متخصصتين في انتاج الحليب المعقم ومشتقاته في كل من باتنة وغرداية.

اما عن تطور المؤسسة منذ نشأتها إلى 2014؛ فيمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم(14): تطور شركة الحضنة للحليب من بدايتها إلى غاية 2014

السنة	الطاقة الانتاجية	العمال	رقم الأعمال	رأس المال الاجتماعي
2000	40.000 لتر\اليوم	25	127.792.000 دج	6.000.000دج
2004	320.000 لتر\اليوم	58	705.731.000 دج	90.000.000 دج
2006	400.000 لتر\اليوم	195	2 213 552 000دج	120 000 000دج
2009	798.000 لتر\اليوم	481	5 017 964000دج	340 000 000 دج
2011	900.000 لتر\اليوم	765	7.019.465.947 دج	-
2012	900.000 لتر\اليوم	853	8.825711.569 دج	-
2013	950.000 لتر\اليوم	998	9.063.713.050 دج	-
2014	1.000.000 لتر\اليوم	1040	10.601.177.227 دج	1.350.000.000 دج

المصدر: المستندات التعريفية الصادرة عن المؤسسة الحصنة للحليب

من الجانب التسويقي:

1 . شبكة التوزيع الأولية:

المصنع في ولاية المسيلة، مستودعات في كل من الجزائر العاصمة، عنابة، وهران.

2 . شبكة التوزيع الثانوية:

6 مخازن كبرى في كل من المسيلة، باتنة، الجلفة، تيزي وزو، قسنطينة، وسطيف بالإضافة إلى 70 موزع على مستوى التراب الوطني.

3 . العقود المباشرة:

متعاقدة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

4 . العقود غير مباشرة:

متعاقدة مع الجيش الوطني الشعبي والشرطة، وبعض المعاهد والهيئات المتخصصة فالتكوين.

5 . الإمكانيات اللوجستيكية:

300 شاحنة توزيع بمختلف الاحجام.

المطلب الثاني: المغرب بايب للصناعة MAGHERB PIPE industries

هي شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال اجتماعي يقدر بـ 694.400.000 دج. تأسست شركة مغرب بايب للصناعة في اكتوبر من سنة 2004 وكانت بدايتها في الاستيراد والتصدير الانابيب ومشتقاتها، ودخلت الانتاج في سبتمبر من سنة 2009 وتتربع على مساحة قدرها 03 هـ 64 آر؛ 43 سآر في المنطقة الصناعية ولاية المسيلة، وتقدر تكلفة المشروع بـ 3,2 مليار دج (1,8 مليار دج كقرض بنكي (بنك الجزائر الخارجي) و1,4 مليار دج تمويل ذاتي) أما المنتوج المصنع فهو أنظمة القنوات المقواة بالألياف الزجاجية.

تبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع إلى 500 كلم من أنابيب من مختلف الاقطار في السنة مع قطع التركيب والملحقات، ويضم 300 عامل وإطار يعملون على تسييره.

مجموعة المنتجات: الأنابيب، قطع التركيب والملحقات الخاصة

الأقطار: من 80 ملم إلى 2600 ملم.

أصناف الضغط: من 01 بار إلى 40 بار وأكثر.

الصلابة: 2500، 5000، 10000 ن\م^2 وأكثر.

مجالات الاستخدام:

- خطوط الصرف الصحي.
- خطوط تزويد المياه.

- منظومات الري.
- منظومات إطفاء الحريق.
- منظومات معالجة فضلات المياه.
- نقل السوائل الأكالة.
- مخارج تصريف مياه البحر.
- نظام تبريد المياه.
- منظومات نزع الكبريت.
- معامل تحلية المياه.
- مجاري المياه الصناعية.
- مشاريع التبريد المركزي.

الألة الانتاجية:

- خط انتاج بالنظام المستمر.
- 03 خطوط انتاج قطع التركيب وملحقات الأنابيب
- ورشة انتاج القطع الجاهزة.
- مخبر للتحاليل ومراقبة الجودة.

التوسعة المستقبلية تتطلب مساحة إضافية تقدر بـ: 02 هكتار على الأقل وذلك من اجل إنتاج نوعية جديدة.

مغرب بايب للصناعة متحصلة على شهادة المطابقة العالمية إيزو (ISO) نسخة 2008: 9001.

أما بنسبة لتطور رقم الاعمال فهو كالاتي:

الجدول رقم(15): يوضح تطور رقم اعمال المؤسسة من سنة 2012 الى غاية 2014

البيان	MAGHREB PIPE SARL
رقم الاعمال	2012
	309.081.115 دج
	2013

	1.414.874.255 دج
	2014
	2.270.827.533 دج

المصدر: من وثائق المؤسسة المغرب بايب للصناعة

المطلب الثالث: مطاحن الحضنة بالمسيلة

أنشئ مجمع رياض سطيف بمرسوم تنفيذي رقم: 367/82 بتاريخ 27 نوفمبر 1982. وابتداء من 2 أفريل 1990 تحولت إلى شركة مساهمة في إطار الإصلاحات الاقتصادية رأسمالها في 1997 قدر بـ 2.525.000.000 دج، ويكمن النشاط الأساسي لمجمع الرياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (سميد، دقيق، عجائن غذائية وكسكسي).

تستغل ممتلكات مجمع الرياض سطيف وتسيير من قبل عشر (10) شركات تابعة ذات أسهم سبعة (07) منها تختص في تحويل القمح الصلب واللين (43000قنطار/يوميا). موفرة بذلك للسوق:

22000 قنطار/اليوم السميد، 8700 قنطار/اليوم الدقيق، 680 قنطار/اليوم العجائن الغذائية، 120 قنطار/اليوم كسكسى، 60 قنطار/اليوم العجائن.

تمتلك المؤسسة عدة وحدات موزعة على عدة ولايات منها: (سطيف ، المسيلة ، برج بوعريريج ، بجاية ، بسكرة ، ورقلة) .

1 – نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة:

تقع مطاحن الحضنة على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على الطريق الرابط بين برج بوعريريج والمسيلة، بدأ بناؤها سنة 1980حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة 1982.

وقد حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في02 أكتوبر 1997 على مساحة 30755م² منها 12555م² مغطاة.

أسست المؤسسة التابعة "مطاحن الحضنة" في 1997.10.01 وهي شركة مساهمة برأس المال إجتماعي يقدر بـ: 60.000.000 دج، وتم رفعه في 30 أفريل 1998 إلى 479.000.000 دج وبلغ سنة 2009وهي أخر سنة تم فيها رفع رأسمال المؤسسة إلى 1.449.460.000 دج، وتنقسم وحدة الانتاج في مطاحن الحضنة إلى قسمين: قسم قديم وقسم جديد هما:

ـ القسم الأول:

يتكون من مسمدة ومطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف المؤسسة السويسرية من نوع "« buhler »" "بيلر" وتاريخ بداية استغلالها سنة 1981 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 2000 قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 دج.

ـ القسم الثاني:

يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف المؤسسة الايطالية من نوع "« Golfetto »" "قولفيطو" وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000 قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84 دج

2- القدرات الانتاجية لشركة مطاحن الحضنة:

- قدرة الطحن 5.500 قنطار/يوميا من القمح الصلب و1.500من القمح اللين.
- قدرة الانتاج 3.630 قنطار/يوميا من السميد (سميد ممتاز بـ 64% نسبة الاستخلاص)، و1.080 قنطار/يوميا من الدقيق (دقيق خبز بـ 72% نسبة استخلاص).
- قدرة تخزين 125.000 قنطار (قمح صلب 62.500 قنطار- قمح لين 62.500 قنطار).
- طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث أن عدد الوحدات 20 وحدة والحمولة المقيدة 380 طن.
- أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات فهي كالآتي: السميد 199.283 قنطار، الدقيق 209.629 قنطار، بقايا الطحن 189.004قنطار، العجائن الغذائية 531 قنطار.

في الجدول التالي يبين مقدار تطور رقم الأعمال في مؤسسة رياض سطيف:

الجدول رقم(16): يوضح تطور رقم اعمال المؤسسة مطاحن الحضنة من سنة 2012 الى غاية 2014

البيان	
رقم الاعمال	2012
	1.568.732.126دج
	2013
	1.566.238.417 دج
	2014
	1.756.578.029 دج

المصدر: من وثائق المؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية في ولاية المسيلة.

سنقف في هذا المبحث على ما وجدناه في المؤسسات من مبادئ المسؤولية الاجتماعية التي عايناها، كما كان لنا لقاء مع مسيري جمعية كافل اليتيم من أجل التعمق في البحث، وكذا سنحاول التعرف على حلقة الوصل التي يمكن أن تربط القطاع الخيري بالقطاع الخاص، وكيف يمكن أن يستفيد القطاعان من المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة.

قمنا بزيارة ميدانية لثلاثة مؤسسات أجرينا فيها مقابلة مع المسيرين من أجل السماح لنا بمعاينة ميدانية وعاينا فيها المصانع ووقفنا على حالة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وكانت النتيجة أنه ولا مسير لهذه المؤسسات الثلاث يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية، وهذا يبين مقدار الاهتمام بمسؤوليتها الاجتماعية والذي يوكد على عدم وجود برنامج خاص بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الثلاث، إلا انه هناك بعض المبادئ التي تدخل في المسؤولية الاجتماعية وجدنها على ارض الواقع والتي كان القانون سببا في تبنيها ليس إلا. وفي الجداول التالية ما تم معاينته على أرض الواقع في المؤسسات الثلاثة.

1- المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي.

الجدول رقم (17): مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحلي	MAGHREB PIPE SARL	Hodna lait	
دعم البنية التحتية	تسهم عن طريق ضمان منتوجها لمدة 50 سنة مما يقلل الحفريات ويساعد في ترشيد المال العام	لا تساهم	لا تساهم
المساهمة في الحد من مشكلة البطالة	توظف أكثر من 300 عامل	توظف أكثر من 1040 عامل	توظف أكثر من 400 عامل
دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية	لا تسهم		

احترام العادات والتقاليد	لا تساهم	لا تساهم	تساهم وتحافظ وذلك بإنتاج منتوجات تقليدية
دعم مؤسسات المجتمع المدني	دعمت	دعمت	لم تدعم
تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة	لم تقدم مساعدات	لم تقدم مساعدات	قدمت مساعدة بسيطة بتنظيم رحلات ميدانية للمصنع لذوي الاحتياجات الخاصة
الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات	دعمت ملتقيات علمية أخرها كان على مستوى دار الثقافة بالمسيلة	دعمت ملتقيات علمية أخرها كان على مستوى دار الثقافة بالمسيلة	دعمت ملتقيات علمية أخرها كان على مستوى دار الثقافة بالمسيلة
تشمل رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن	تساهم بالأعمال الخيرية بقيمة 1.150.000 دج في السنتين الأخيرتين لصالح جمعيات خيرية	ساهمت برعاية أندية رياضية في ولاية سطيف وكذا جمعية خيرية تمثلت في سنابل الخير بقيمة 4.000.000 دج	ساهمت بمبلغ بسيط تمثل في مساعدات بقيمة 110.000 دج لجمعية كافل اليتيم
التعليم وتدريب المؤسسات	ساهمت في تدريب المؤسسات على استعمال المنتوج	ساهمت في نقل خبرتها في تربية الأبقار إلى مربي المواشي	لا تساهم
إقامة مشاريع محلية ذات الطابع التنموي	لم تسهم		

المصدر: نتائج المعاينة الميدانية واعتمادا على التقارير المالية.

2- المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.

الجدول رقم (18): مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	MAGHREB PIPE SARL	Hodna lait	
الضمان الاجتماعي وتوفر الحماية	متوفر، حيث انفقت ما متوسطه 2.219.610 دج	متوفر، حيث انفقت ما متوسطه 147.533.947 دج	متوفر، حيث انفقت ما متوسطه 28.758.585 دج
الدورات التدريبية للموظفين	متوفر، حيث انفقت ما متوسطه 1.259.400 دج	متوفر، حيث انفقت ما متوسطه **1.421.180** دج	متوفر، حيث انفقت ما متوسطه 1.688.839 دج
تقليل من حوادث العمل	معدل حوادث العمل 50 حادث في السنة	معدل حوادث العمل 75 حادث في السنة	عدد حوادث العمل 32 حادث في السنة

المصدر: نتائج المعاينة الميدانية واعتمادا على التقارير المالية.

3- المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن:

الجدول رقم(19) مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن	MAGHREB PIPE SARL	Hodna lait	
تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة	تسهم بتنوع منتجاتها وتوفير منتوج كان يستورد	تعمل على تنويع منتجاتها	تعمل على تنويع منتجاتها

الإعلان لهم بكل صدق وأمانة	تفعل	تفعل	تفعل
التزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع	تساهم مع المؤسسات المستعملة للأنابيب	المنتوجات الغذائية معفاة	المنتوجات الغذائية معفاة
تطوير مستمر للمنتجات	وجود وحدة مراقبة وتطوير	وجود وحدة مراقبة وتطوير	عدم وجود وحدة مراقبة وتطوير

المصدر: نتائج المعاينة الميدانية واعتمادا على التقارير المالية.

4- المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين:

الجدول رقم(20): مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين	MAGHREB PIPE SARL	Hodna lait	
الاستمرار في التوريد	المواد الأساسية للإنتاج مستوردة من الخارج متفق عليها بعقود	استمرار جمع الحليب من مربي الأبقار	مورد وحيد وهو التعاونية الفلاحية
أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة		نعم الأسعار متفق عليها وعلى الجميع	
تسديد الالتزامات		تسدد التزاماتها	
تدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل.		ساهمت في نقل خبرتها في تربية الأبقار إلى مربي المواشي	

المصدر: نتائج المعاينة الميدانية واعتمادا على التقارير المالية.

5- المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.

الجدول رقم(21): مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة	MAGHREB PIPE SARL	Hodna lait	
تجنب وتخفيف من مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء	تسهم في تقليل التلوث بمنتوج لا يسرب المياه الملوث إلى المياه الجوفية	لا وكانت قد تسببت في رائحة كريهة سنة 2011 سببها النفايات الكيميائية	لا تفعل
التصميم الاخضر للمنتجات	تصميم أخضر لأنه أزال الأنابيب البلاستيكية والحجرية	لا يوجد	لا يوجد
تسيير النفايات وإعادة استعمالها	تتجلى مسؤوليتها في معالجة النفايات الصناعية وتقليلها	تساهم بإعادة تصنيع المواد البلاستيكية او بيعها ولا ترمى	تساهم بأغلفتها القابلة للتدوير وإعادة التصنيع
الاقتصاد في التعامل المواد الخام	تفعل	تفعل	تفعل
الاستخدام العقلاني لمصادر الطاقة	تفعل	استخدام المصادر الذاتية أولا	تفعل
الاكتشاف والبحث عن الطاقات البديلة النظيفة	إعادة استخدام الطاقة الحرارية وتحويلها الى كهرباء	تستخدم الطاقة الكهربائية المولدة من المصنع	لا تفعل
المشاريع البيئية البيولوجيوالغابات	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

المصدر: نتائج المعاينة الميدانية واعتمادا على التقارير المالية.

6- المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين.

الجدول رقم(22) مدى تبني معايير المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن

أبعاد المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين	MAGHREB PIPE SARL	Hodna lait	
تحقيق أقصى ربح ممكن وزيادة حجم المبيعات	يدل رقم الأعمال على زيادة حجم المبيعات		
تعظيم قيمة الأسهم التي يمتلكونها	يظهر من خلال المبالغ المستثمرة في المشاريع		
حماية أصول وممتلكات المؤسسة	توجد كهدف في كل هذه المؤسسات		

المصدر: نتائج المعاينة الميدانية واعتمادا على التقارير المالية.

المطلب الثاني: فرصة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخيري.

حدد المشرع الجزائري ما مقداره 30.000.000 دج كأعلى حد للهبة أو الاعانة التي لا تحسب عليها ضريبة؛ إلا أننا نجد في كل المؤسسات المدروسة أنها لم تصل للمبلغ أعلاه، إلا في مؤسسة الحضنة للحليب التي منحت ما قيمته 40.000.000 دج لجمعية "سنابل الخير" وذلك ليس لاعتبارات المسؤولية الاجتماعية العادية بل مسؤوليتها الاجتماعية التي فرضها الإسلام هذا المبلغ هو مبلغ الزكاة التي دفعه شركاء مصنع الحضنة للحليب، أي أن الجمعيات تتوجه عادة للقطاع الخاص بحثا عن أموال الزكاة لا للبحث عن أموال في اطار حملة أو مشروع يمكن أن يعود بالنفع على المجتمع المحلي.

وفي الجدول التالي يبين مقدار المبالغ التي لم تستفد منها الجمعيات والذي يعتبر مساحة للمؤسسات من أجل تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية بإشراك القطاع الخيري.

الجدول رقم (23): يبين كتلة المبالغ التي يمكن للجمعيات الخيرية ان تستفيد منها.

البيان	MAGHREB PIPE SARL	Hodna lait	
رقم الاعمال	2012		
	309.081.115 دج	8.825.711.596 دج	1.568.732.126دج
	2013		
	1.414.874.255 دج	9.063.713.050 دج	1.566.238.417 دج
	2014		
	2.270.827.533 دج	10.601.177.227 دج	1.756.578.029 دج
الضريبة على الأرباح	2012		
	-	49.569.049 دج	24.608.903 دج
	2013		
	4.580.616 دج	40.450.540 دج	33.770.830 دج
	2014		
	6.634.361 دج	50.024.613 دج	36.612.390 دج
النتيجة الصافية	2012		
	-	344.517.906 دج	77.329.412 دج
	2013		
	10.688.104 دج	277.965.609 دج	114.026.511 دج
	2014		
	15.480.175 دج	201.022.540 دج	112.022.925 دج
الهبات والمنح	2012		
	-	-	-
	2013		
	650.000 دج	4.035.000 دج	-
	2014		
	500.000 دج	431.000 دج	110.000 دج

المصدر: نتائج المعاينة الميدانية واعتمادا على التقارير المالية.

الملاحظ انه ولا جمعية طلبت من المؤسسات تمويل لمبادرة أو مشروع معين وهذا وفقا لرد المسيرين والذي يظهر أيضا من خلال القوائم المالية، فحتى المبلغ المشار إليه في الجدول السابق والذي يبلغ 4.035.000 دج، المقدم لجمعية "سنابل الخير" من طرف مؤسسة الحضنة للحليب هو مبلغ دفع كزكاة مال وليس مبلغا مطلوبا من الجمعية، وحينما توجهنا بسؤال لرئيس الجمعية كافل اليتيم قال أنه لا يدرك هذا الأمر وان جل اهتماماتهم ينصب في الجمع من الأفراد.

يمكن أن تستفيد هذه الجمعيات من هذه المبالغ بحيث تحقق أهدفها التي انشئت من أجلها وأهداف المؤسسة على أن تأتي مبادرتها في قالب منظم مفصل مدروس بشكل جيد، أما بالنسبة للمؤسسات فهذه المبالغ تعتبر كتكاليف اذا لم تتخطى سقف 10% أو 30.000.000 دج أي لا تحسب عليها ضريبة وفقا للمادة 169 من قانون الضرائب لسنة 2014 وبذلك يمكن أن تحقق من خلالها مسؤوليتها الاجتماعية بفعالية أكبر على اعتبار وجود شريك كفئ.

واذا قمنا بعملية حسابية بسيطة تتجسد في جمع المبالغ المتاحة لمؤسسات الثلاثة نجد أن:

2.270.827.533 دج * 10% = 227.082.753,3 دج > 30.000.000 دج

10.601.177.227 دج * 10%= 1.060.117.722,7 دج > 30.000.000 دج

1.756.578.029 دج * 10%= 175.657.802,9 دج > 30.000.000 دج

أي أن المبالغ التي يمكن أن تستفيد منها الجمعيات هي 30.000.000 دج عن كل مؤسسة أي ما مجموعه 90.000.000 دج للمؤسسات الثلاثة لم تستفد من أي جمعية تقريبا ويرجع السبب الرئيسي إلى عدم وجود مبادرات من طرف الجمعيات من أجل الحصول على هذه الأموال.

المطلب الثالث: مخطط الأعمال سبيل من سبل تفعيل الشراكة.

قبل أن تقرر انطلاق الأعمال أو إنشاء المؤسسة لا بد من أخذ الوقت الكافي لوضع مخطط أعمال كامل ومناسب. فإنشاء مؤسسة أو إعادة إطلاق مشروع جديد هي مغامرة يجب التأني فيها، وكذلك الحال في المبادرات والمشاريع التي يمكن لقطاع الاعمال ان يتبناها والتي تدخل في مسؤوليته الاجتماعية؛ إلا ان طريقة وضع المخطط لمبادرة أو مشروع تكون صعبة على مسيري القطاع الخيري لأسباب عديدة. ويمكن ان نجمل ماهية أهم العناصر التي يجب إدراجها في مخطط المبادرات باقتباسها من مخطط الأعمال.

تتجلى أهمية وضع مخطط من أجل طلب تمويل من المؤسسات في اعتباره حلقة وصل بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والقطاع الخيري، فالمؤسسة تريد تفعيلا لمسؤوليتها الاجتماعية وليس العكس، فهي تطلب الكفاءة في الشراكة مع القطاع الخيري لتحقق أهدافها.

يعتبر مخطط الأعمال مهم جدا ولكنه لا يعتبر وثيقة للتنظيم، ويجب أن يحتوى على الأقل المعلومات الأساسية والضرورية عن المشروع أو المبادرة من أجل تمويله، ويختلف مخطط الأعمال من مشروع لآخر وذلك حسب متطلبات المستفيدين أي لا يوجد هناك شكل محدد لهذا المخطط. وهذا المخطط يجب عليه الإجابة على الأسئلة التالية:

1. من نحن؟

تتضمن هذه النقطة تعريف بالجمعية، أهدافها، مجالات نشاطها وضعيتها القانونية، إلخ .. وكذا ما تحتويه من اطارات، بالإضافة الى ما حققته الجمعية في السنوات السابقة ومقدار الأموال التي استعملتها بالتفصيل.

2. ماذا نريد؟

يحاول طالب التمويل القاء الضوء على المشكل الذي يريد القضاء عليه أو الحد منه كرعاية الأطفال الأيتام مثلا، وتدعم القضية بإحصائيات ووقائع عن الوضعيات الاجتماعية أو حقيقة المشكل من الداخل بشيء من التفصيل، ثم يحدد الغلاف المالي للمبادرة بمبلغ يسمح لهم بتحقيق غايتهم وكيفياتها، مع توضيح كل خطوة، الجدير بذكر هو كيفية مراقبة الأموال من طرف مانحيها فاقتراح طريقة فعالة تسمح بالمراقبة كفيل بالمصادقة على التمويل. وكمثال فجمعية كافل اليتيم لها تقارير توضح حركة الأموال من أي اكتسبتها وفيما أنفقتها.

3. ما هي إمكانياتنا وسائلنا التي نمتلكها؟

تطرح في هذه النقطة إمكانيات الجمعية المادية والبشرية التي تساعد على تحقيق غايتها نذكر عدد المتطوعين ومؤهلاتهم وحتى مناصبهم، كما يتطرق الى عامل الخبرة وما أنجزته الجمعية خلال سنوات نشاطها، كما تبدي رغبتها في المبادرة لتحقق هدف مرسوم الملامح.

4. ما تستفيده المؤسسة التي ترعى المبادرة؟

تتجلى استفادة المؤسسة في أنها تبنت مبدئ من مبادئ مسؤوليتها الاجتماعية بجهد أقل ووقت أقل وبخبرة أكبر، كما تستفيد المؤسسة مثلا بحمل اسم المبادرة كحملة الحضنة للحليب لشتاء دافئ، وتستفيد من الاشهار في مختلف وسائل الاعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، مما يحسن من صورة المؤسسة.

5. وأيضا تطلعاتنا؟

كتبني مبادرات أخرى وبأغلفة مالية أكبر ولتحقيق فعالية أكبر للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

هذه المحاور الخمس يمكن أن تتغير وفق ما يخدم طالب التمويل فيمكن أن يضيف أو ينقص حسب ما يراه مناسب إلا أن التفصيل في كل عنصر وتقديم نظرة شاملة كفيل بتبديد التردد الموجود لدي نظرائهم في القطاع الخاص، فهذا الأخير يتحجج أن المسيري القطاع الخيري لم يتقدموا بأي مبادرة أو مشروع منظم ومفصل، إذا فالكرة الآن في ملعب القطاع الخيري من أجل دحض حجج نظرائهم وتقديم مشاريع ومبادرات تتضمن على الأقل هذه المحاور الخمسة، ثم أن تقديم المبادرة لا يمكن أن يصادق على تمويله إلا إذا وجدت الرغبة من مسيري القطاع الخاص أولا، فحتى لو قدم مسيرو القطاع الخيري مشاريع ومبادرات بالجملة ولم تتوفر الرغبة لدى مسيري القطاع الخاص فستقابل بالرفض بحجج واهية، الجدير بالإماءة أن مسيري الجمعيات الخيرية يفتقرون للخبرة في البحث عن مصادر التمويل فهم يكتفون بما بقع في أيديهم فقط، فهم لا يبحثون عن التنويع في مصادر التمويل.

خاتمة الفصل:

جاءت الدراسة الميدانية لتكمل الدراسة النظرية وتضعنا على أرض الواقع، فبداية هذا الفصل كانت مع البحث عن الشريك الذي يمكننا من حل معضلة الشراكة القطاع الخاص مع نظيره الخيري، فابتدأت الدراسة بعرض النسيج القطاع الثالث في ولاية المسيلة ووقع الاختيار على ستة جمعيات لم تلبى شروط المطلوبة إلا في شريك واحد كان جمعية كافل اليتيم لولاية المسيلة، لذلك وباستفائها لجميع الشروط وخصوص شرط مراقبة حركة الأموال والذي يمكننا من مراقبة الجمعية عرضت الدراسة جزء من اسهامات الجمعية والمبالغ المخصصة.

وجاء الجزء الثاني حامل تعريفا مفصلا بالمؤسسات الثلاث محل الدراسة بين أن هذه المؤسسات يمكن أن تصنف على أنها كبرى من خلال رقم الأعمال وعدد العمال والقدرة الانتاجية، وعلى اعتبار أن المؤسسة الجزائرية قد بدأت بتبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية، التي لم نجد لها أثرا في هذه المؤسسات إلا ما يمس حاجتها فقط أو لقانون مفروض، وبيان ذلك جاء فالجزء الأخير من الدراسة وكذا الربط بين القطاعين، وأشرنا الى مقدار المبالغ التي يمكن أن تسفيد منها جمعيات القطاع الخيري بمبادرات المسؤولية الاجتماعية، وكيف يمكن لمخطط منظم أن يلعب دور حلقة الوصل لإحداث شراكة بين القطاع الخيري والقطاع الخاص.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذا البحث الذي تدور اشكاليته حول **كيف يسهم القطاع الخيري في دعم ممارسة مؤسسات القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية؟** والتي جاءت كدراسة استطلاعية للواقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية وسبل اشراك القطاع الخيري لتفعيل المسؤولية الاجتماعية ولتعرف على كل ما سبق تم تقسيم البحث الى أربعة فصول جاءت ثلاث فصول منها في الشق النظري وفصل في الشق التطبيقي. ويمكن أن نجمع القول فيما يلي.

إن اختلاف الرؤية نجم عنه اختلاف في مفهوم المسؤولية الاجتماعية من شخص لأخر على رغم من توحد مدارسهم أحيانا أو فكرهم ومنهجهم وبيئتهم فلا يمكن أن يوجد تعريف واحد رسمي محدد ومتفق عليه لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، وهذا ما أدى إلى وجود تعريفات عديدة في ظل متغيرات كثيرة، وبالتالي فإن تعريف المسئولية الاجتماعية للمنظمة ليس ثابتا بل هو متغير على حسب رأي كل باحث إلا أن هناك اتفاق على مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

وفي نفس السياق فإن أخذ المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية لتطبيقه هو أهم من التطبيق في حد ذاته كأن لا تؤخذ على شكل سياسة تسويقية بل عن رغبة وبذلك تتبع ضرورة وأهمية المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص من الجوانب الكثيرة التي تمسها مبادئ المسؤولية الاجتماعية والتي يمكن أن تنجر عنها ايجابيات عديدة، فللمسؤولية الاجتماعية دور في إبراز وتطوير بعض الجوانب التي يمكن أن تكون المؤسسة قد غضت الطرف عنها.

المسؤولية الاجتماعية هي رابط بين المنظمات الاقتصادية والمجتمع الذي تنشط فيه. ومن خلالها تقترب من المجتمع الذي تنشط فيه وتقربه نحوها وطبيعة العلاقة مصالح متبادلة تحكمها ضوابط أخلاقية وقانونية واقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة. حيث ينبغي على المنظمات الاقتصادية ان تنظر الى المسؤولية الاجتماعية نظرت منتوج مثله مثل المنتوجات التي تنتجها ويقدم في شكل برامج اجتماعية ذات استمرارية تنطلق من قيم واستراتيجيات المنظمة وليس كأداة ثانوية لتدر لها عائدات مستقبلة. وهذا المنتج له زبائن داخل المؤسسة وخارجها لتسهم وتشارك في عملية التنمية بالمجتمع.

ومن الجهة الثانية للدراسة، فمع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية وأصبحت في تغيّر مستمر فكان لا بد من وجود جهة أخرى غير حكومية تقوم بملء المجال العام وتكمّل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، ولذلك يعتبر العمل الاجتماعي والتنموي

التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة لنهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، نظرا للحكومات في البلدان المتقدمة أو النامية التي لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها.

يبقى على القطاع الخيري الخروج من قوقعته وانتظار الجهات الحكومية عادة أو القطاع الخاص من أجل تحقيق أهدافها، فالقيود التمويلية هي أهم قيد يشل نشاط الجمعيات الخيرية ويعيق تطورها لتقديم خدمات أكثر ولتغطية فئات أكبر في ظل اتساع نطاق الحاجات والخدمات العامة، وبتالي عليها البحث عن طرق تمويلية مبتكرة والخروج عن الطرق التقليدية، ويصاحب عادة هذا القيد ضعف التسيير الرشيد، فنجاح المنظمات الخيرية مرتبط إلى حد بعيد بمدى قدرتها على تنمية مواردها البشرية والمالية وكذلك استمراريتها وفعاليتها في المجتمعات التي تعمل ضمنها.

عالجت الكثير من الدراسات واقع العمل الخيري من الناحية الانسانية في الجزائر أما من الناحية الاقتصادية فهي قليلة جدا إن لم نقل نادرة، أن الاهتمام الذي يمكن ان تخلقه دراسة للقطاع الخيري سيجعل منها منارة للتحقيق هذه الجمعيات لأهدافها، أن دور القطاع الخيري قد انحسر كثيرا نتيجة لبعض القيود القانونية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية ليصبح مساندا ومكملا للدور الحكومي وينتظر في كثير من الأحيان مساعدات حكومية لتقديم بعض الخدمات التي لا تشملها خدمات الدولة أو لاستكمال بعض الخدمات المطلوبة بعد أن كان هذا القطاع رائد ومميز في مجال الخدمات الاجتماعية.

يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تكون حلقة الوصل بين مؤسسات القطاع الخاص والقطاع الخيري فتكون متنفس هذا الأخير للتحرر من قيد التمويل ويمكن أن تكون طريقا من أجل تحقيق مسؤولية اجتماعية فعالة. ومن الضروري أن تفكر قيادات القطاع الخيري والتطوعي بعقلية منشآت القطاع الخاص في اقتراح وإدارة وتنفيذ برامجها ومبادراتها والتي توافق المسؤولية الاجتماعية من خلال تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح.

ويمكن أن نلخص نتائج الدراسة فيما يلي:

1- ما تم دراسة هو عينية بسيطة جدا من مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر إلا أن لها وزنا كبيرا في ولاية المسيلة، من خلال ما عيناه يمكن الجزم أن هذه المؤسسات لم تتبنى المسؤولية الاجتماعية وبذلك فان القول أن المؤسسات الجزائرية دخلت مرحلة التطبيق بشكل شبه كلي أمر لا أساس له من صحة وعلى هذا لا يمكن ان نتكلم عن نضج المؤسسات الجزائرية في مجال المسؤولية الاجتماعية بل يجب أن تكلم عن تعريفها لمسيري المؤسسات على الأقل في ولاية

المسيلة، إن المؤسسات الثلاث المدروسة لها سيط في المجتمع المحلي ومؤسستان من أصل الثلاث لها وزن على المستوى الوطني لم يستطيع مسيروها والمسؤولين على العلاقات العامة داخل المؤسسات التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية يدل على أن هذه الأخيرة لا تدخل ضمن خطط المؤسسة وبتالي عدم وجود برامج في المسؤولية الاجتماعية.

2- إن أهم مشكل يمكن أن يوجه تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات هو مشكل تنظيمي وتسيري فالمسيري الذي لا يمتلك رؤية بعيدة عن أهم التوجهات المعاصرة لكبريات المؤسسات العالمية، لا يمكن له أن يدرك ضرورة وأهمية تنبي مبادئ المسؤولية الاجتماعية وقد يجد نفسه ملزما بعد فترة من الزمن أما خيار حتمي لتبنيها.

3- شملت الدراسة ستة جمعيات من القطاع الخيري وأسفرت عن نتائج غير متوقعة فمن بين الستة لم تحقق الا واحدة فقط الشروط من أجل اتمام الدراسة، والأمر الذي يشد الانتباه أن من بين هذه الشروط شرط مراقبة التدفقات النقدية من والى خارج الجمعية حيث أن أغلب الجمعيات لا تراقب حركة الأموال الداخلة والخارجة منها، وهذا أمر يبعث على القلق سواء كان عن حسن نية أو متعمدة.

4- ان البحث عن الطرف الأمثل ليكون شريكا مع المؤسسة هي أو خطوة لتفعيل المسؤولية الاجتماعية بتعاون مع لقطاع الخيري لذلك وجب على الجمعيات الخيرية أن تتطور وينتقل مسيرو الجمعيات بالجمعيات المراحل جديدة، وفي جهة المقابلة على المؤسسة أن تجد في الشريك المناسب الشروط الستة على الأقل من أجل تفعيل مسؤوليتها بشكل أفضل. كما لا ننسى ان تقاطع الأهداف بين الجمعيات والمؤسسات كفيل برسم معالم هاته الشراكة.

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- إنشاء هيئة أو منظمة يتم من خلالها التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية وتقديم المسعدة اللازمة من أجل مساعدتها وايضاح الرؤية لمسيري المؤسسات.

2- تقديم تحفيزات للمؤسسات للضلوع في تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

3- تطوير النظام البنكي الجزائري، بما يسمح ومتطلبات هذا النوع من المؤسسات.

4- تأهيل اطارت القطاع الخيري واقامة دورات من أجل زيادة كفاءة تسيير الجمعيات الخيرية وكيفية الحصول على التمويل.

5- تنظيم العمل الخيري وممارسة رقابة فعالة على الجمعيات الخيرية.

6- العمل على جلب فرص شراكة اكبر لتمويل هذه الجمعيات في إطار برنامج الشراكة مع القطاع الخاص واستغلال المسؤولية الاجتماعية.

حدود البحث

لقد اشتملت الدراسة على مجموعة من الحدود، من بين هذه الحدود أن دراسة كانت على مستوى ولاية المسيلة فقط وعلى صعيد ثلاث مؤسسات فقط وذلك من أجل دراسة أعمق وأكثر مرونة، إضافة إلى أن الجزء الثاني من الدراسة والخاص بالقطاع الخيري لم يتم دراسته بشكل معمق في شق الاقتصادي من قبل، كما تطرقت الدراسة إلى وضعية الجمعيات الخيرية ولكن على مستوى جمعية وحدية فقط.

آفاق البحث

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، سواء بالنسبة للباحثين في مجال المسؤولية الاجتماعية للتعرف على ما وصلت إليه المؤسسات الجزائرية وكذا الجمعيات الخيرية التي مستها الدراسة من أجل أن تقف على مواطن الخلل فيها لكن من اجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع لا بد من القيام بمزيد من الدراسة والبحث يمكن أن نقدمها كمقترحات أبحاث وهي:

- تسيير الجمعيات الخيرية في الجزائر بين الواقع والمأمول دراسة مقارنة.
- دراسة اقتصادية لواقع القطاع الخيري في الجزائر.
- مقاربة المسؤولية الاجتماعية بين المفهوم والتطبيق في المؤسسات الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- باللغة العربية

1. بدر ناصر المطيري، **مستقبل الوقف في الوطن العربي**، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، تحرير إبراهيم البيومي غانم، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العمة للأوقاف، بيروت ،2003.
2. تامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2001، ص 24.
3. جابر عوض السيد وأبو الحسن عبد الموجود، **الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2003.
4. د. صالح بن مطر الهطالي، **العمل التطوعي خطوات عملية للنهوض بالأمة**، الإصدار الأول، 2010.
5. ديفيد كورتن، **العمل الخيري التطوعي و التنمية، استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية**، ترجمة بدر ناصر المطيري، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت،2001.
6. طاهر محسن، منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل، الأردن، 2006.
7. عبد الكريم بكار، ثقافة العمل الخيري كيف نرسخها؟ وكيف نعممها؟، دار السلام، الطبعة الأولى، 2012.
8. محمد عبد الله السلومي، **القطاع الثالث والفرص السانحة رؤية مستقبلية**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010.
9. نجوى سمك و السيد صدقي عابدين، **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة**، الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2002.

2- باللغة الفرنسية

1. Joël Ernult, Arvind Ashta, **Développement durable, responsabilité sociétale de l'entreprise, théorie des parties prenantes : Évolution et perspectives**, Groupe ESC Dijon Bourgogne, Cahiers du CEREN21, 2007.
2. Marie-françoise GUYONNAUD et Frédérique WILLARD, **Du management environnemental au développement durable des entreprises**, France : ADEME, Mars 2004.
3. Astrid Mullenbach , **La responsabilité sociétale des entreprises**, LE FLANCHEC, Sorbonne, Paris 2002.

ثانيا: المذكرات والأطروحات الجامعية .

1- بوصفصاف خالد، **حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري**، ماجستير في القانون تخصص حقوق وحريات، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار، 2010/2009.

2- خويلدات صالح، مذكرة ماجستير بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق**، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

3- الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة** "**حالة سوناطراك**" ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية: 2006- 2007،

4- فاضلي سيد علي، **نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري**، مذكرة ماجستير في الحقوق تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.

5- محمد عاطف محمد ياسين، **واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقة لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2008.

ثالثا: الملتقيات العلمية

1- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، **دور القطاع الخاص في العمل التطوعي**، وثيقة مقدمة إلى المؤتمر السعودي الثاني للتطوع في الفترة صفر 1422هـ الموافق مايو 2001م.

2- بحوصي مجذوب، بخوش مديحة، **دور مواصفة الايزو 26000 في التعريف بمعايير المسئولية الاجتماعية**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012

3- بن حمودة فطيمة، مناصر خديجة، **دور الأوقاف في تفعيل المسؤولية الاجتماعية**، المؤتمر الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي الغير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ماي 2013.

4- بن خديجة منصف، راشي طارق، مداخلة بعنوان **دور المسؤولية الاجتماعية في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية**، ملتقى المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، 17-18 أبريل 2013.

5- بن عيشي بشير، بن عيشي عمار مداخلة بعنوان: **أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية في مؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة** الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012.

6- بن عيشي بشير، قوفي سعاد، عرقابي عادل. **المسؤولية الاجتماعية و الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة.** الملتقى العلمي الدولي الأول حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، نوفمبر 2009.

7- بودريش الزهرة بن عبد الرحمان نعيمة، **الوقف وآليات تفعيل دوره التنموي**، المؤتمر الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي الغير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 20 . 21 ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر.

8- بوقرة رابح، عامر حبيبة، **دور التمويل التبرعي "الوقف" في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيله في الوطن العربي**، المؤتمر الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي الغير الربحي (الزكاة والوقف) في

تحقيق التنمية المستدامة، 21 ماي 2013، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر.

9- السحيباني صالح. **المسؤولية الاجتماعية و دورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية:** حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت.

10- عبد الله خبابة، صهيب خبابة، **المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012.

11- عرابة رابح، بن داودية وهيبة، **المداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية – عرض تجارب بعض الشركات العالمية**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012.

12- عجيلة محمد، شنيني عبد الرحيم، **فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال مفاهيم وأسس**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012.

13- عزاوي عمر، مولاي لخضر عبد الرزاق، **دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي.** الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012.

14- محمد زرقون، جميلة العمري:**دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة المؤسسات**، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكيمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، أفريل 2013.

15- محمد عبد الحليم عمر، **نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي**، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف «الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية» جامعة أم القري – مكة المكرمة، **2006**.

16- مسعودة شري، كريمة حاجي، مداخلة بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية والثقافة التنظيمية في منظمات الأعمال المعاصرة: رحلة ألف ميل تبدأ بخطوة**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال

والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،15/14 فيفري 2012.

17- وهيبة مقدم، المداخلة بعنوان: **تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية**، ملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ..أم قطعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012.

رابعا: المقالات.

1- أحمد العلي العمودي، مقال بعنوان: **الجمعيات الخيرية بيوت خبرة للمسؤولية المجتمعية**

2- داهي الفضلي، مقال بعنوان: **المنظمات الأهلية والدور الاجتماعي حالة المنظمات الخيرية الدعوية والأمن الاجتماعي .**

3- الرمضي بن قاعد الصقري، مقال بعنوان: **الجمعيات الخيرية ودورها بالمسؤولية الاجتماعية.**

4- سلسلة إدارة العمل الخيري في ظل الأزمات العالمية والإقليمية (3): **العمل التطوعي مهمة خاصة.**

5- عامر بن محمد الحسيني مقال بعنوان: **الاستثمار في المجتمع.. رؤية لتحقيق الاستدامة**

6- عامر بن محمد الحسيني مقال بعنوان: **قائمة أفضل الشركات لممارسات المسؤولية الاجتماعية** CSR.

7- عباس رضي الشماسي، مقال بعنوان: **تقييم الأداء في المؤسسات الخيرية.**

8- عدمان مريزق، زويتة محمد صالح، مقال بعنوان: **سبل تفعيل الشراكة بين قطاع الأعمال والقطاع الخيري لدعم المسؤولية الاجتماعية.**

9- عماد هرماس مقال بعنوان: **نظرة غيورة.**

10- فادي إبراهيم الذهبي، مقال بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية بين الشهرة والتسويق.**

11- كمال منصوري، مقال بعنوان: **المنظمات غير الحكومية و دورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي.**

12- محمد ابوغيور، مقال بعنوان: **دراسة استطلاعية حول المؤسسات الخيرية.**

13- محمد علي السويدان، مقال بعنوان **المسؤولية المجتمعية.. التزام أخلاقي وطوعي تجاه المجتمع والوطن.**

14- محمد ناجي بن عطية، من سلسلة مقالات بعنوان: **البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية الواقع وآفاق التطوير**، الحلقة الثالثة.

خامسا: مجلات

1- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، ورقة بحثية بعنوان: **دور القطاع الخاص في العمل التطوعي.**

2- حسين الأسرج، **المسئولية الاجتماعية للشركات**، مجلة جسر التنمية، العدد التسعون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فيفري 2010،.

3- عوض سالم الحربي، مقال بعنوان: **قياس الأداء في المؤسسات الخيرية**، مجلة الاقتصادية، السعودية، العدد 6432.

4- لمبادرة القومية للمسئولية الاجتماعية للشركات، **برنامج دعم المسؤولية الاجتماعية في اتحاد الصناعات المصرية**، مارس 2008.

5- مقال بعنوان: المسؤولية الاجتماعية كأداة لتفعيل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، نشرية صادرة عن المنظمة العالمية للمعايرة، **المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسئولية الاجتماعية.**

سادسا: القوانين والمراسم.

1- القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادرة في 11 أبريل 1990.

2- مرسوم تنفيذي رقم 156/93 المتعلق بمنح الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الاجتماعي امتياز حق الانتفاع بممتلكات تابعة للأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 45 الصادر في 11 يوليو 1993.

سابعا: المواقع الالكترونية.

1- http://iefpedia.com/arab13946-المنظمات-غير-الحكومية-و-دورها-في-عولمة

2- http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2014/12/17 .

3- http://www.aleqt.com/2015/01/21/article_924503.html

4- http://www.alhatali.com/Items/1/0.htm

5- http://www.alhiwartoday.net/node/10036

6- http://www.csrsa.net/index.php.
7- http://www.gulfkids.com/vb/showthread.php?t=3262 .
8- http://www.medadcenter.com/articles/222.
9- http://www.qateef.org/?act=artc&id=455.
10- http://www.saaid.net/Anshatah/dole/70.doc
11- http://www.sony.net/csr/reportSony.
12- https://www.assawsana.com/portal/pages.php?newsid=147543
13- https://www.reputationinstitute.com/research/Global-RepTrak-100.
14- www.jenansulaimanblog.wordpress.com/2015/10/08.

ثامنا: المصادر

1- إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية.

2- بدوي محمد عباس، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

3- بلال خلف السكارنه، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.

4- خالد بن يوسف برقاوي، "آراء الشباب الجامعي حول المسؤولية الاجتماعية" دراسة استطلاعية لآراء طلاب وطالبات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، الملتقى السنوي لمراكز الأحياء بمكة المكرمة، المسؤولية الاجتماعية، 2008.

5- ريهام أحمد خفاجي، العمل الخيري الخليجي النشأة والتطور، مجلة مداد لدراسات العمل الخيري، مجلة علمية تعنى بنشر الأبحاث والأعمال العلمية المتعلقة بالعمل الخيري ونشاطاته، تصدر مرتين في السنة عن المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد، المملكة العربية السعودية، العدد الأول، المجلد الأول، 1431 هـ.

6- سرمد كوكب الجميل، المسؤولية الاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 18، فيفري 2005.

7- صادق جعفر، لمحات من واقع "المسئولية الاجتماعية للشركات" في مملكة البحرين، من إصدارات الدائرة التطوعية، الدائرة التطوعية هو مشروع رائد يهتم بتنمية الأداء الإداري والاستراتيجي لمؤسسات المجتمع المدني وتحسين إنتاجية المشاريع غير الربحية، أكتوبر 2007.

8- صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية حالة تطبيقية على الملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول " القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، الجمهورية اللبنانية.

9- عبد الله العتوم، المسؤولية الاجتماعية للشركات تسهم في تحقيق تنمية مستدامة، مركز الرأي للدراسات، أفريل 2008.

10- الغالبي طاهر محسن و العامري صالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع) ، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2005.

11- محاضرة بعنوان: **منظمات العمل التطوعي**، موجودة على موقع الجامعة المجمعة على الرابط: http://faculty.mu.edu.sa/.

12- محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية وللإدارة، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

13- محمد بكار بن حيدر، تمويل العمل الخيري العربي المعاصر ومؤسساته، مؤتمر الخير العربي الثالث، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي، لبنان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان 22-24 يونيو / حزيران 2002.

14- نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة والمسؤولية الاعمال في شركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

15- نهال المغربل وياسمين فؤاد، المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 138، سبتمبر 2008.

16- وضع مبادئ توجيهية لدور القطاع الخاص ومسؤولياته الاجتماعية، اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده :تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، الدورة الثانية، 3- 14نيسان/ابريل- 2000، البند 2 من جدول الأعمال المؤقت.

الملاحق

ملخص البحث

الهدف من القيام بهذه البحث هو الإجابة على الإشكالية الآتية: كيف يسهم القطاع الخيري في دعم ممارسة مؤسسات القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية؟، وذلك من خلال دراسة استطلاعية وإتباع منهج وصفي تحليلي والتعرض لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وعرض لأهم النظريات ونماذج كبريات المؤسسات العالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد القت الدراسة الضوء على عينة من القطاع الخيري في الجزائر، وكيفية بناء قطاع خيري ناجح وذلك لتحقيق شراكة فاعلة، فتطرقنا الى اهميته ومعوقاته وكذا تجارب بعض الدول في العمل الخيري، و قد دعمنا هذا الطرح النظري بدراسة ميدانية على مستوى ثلاث مؤسسات من القطاع الخاص و جمعية خيرية واحدة في ولاية المسيلة وذلك قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، ونذكر في الاخير أهم نتيجتين أخلصت لها الدراسة وهي اولا أن المسؤولية الاجتماعية لم تعتمد بعد كتوجه في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أما النتيجة الثانية فالقطاع الخيري في الجزائر لم يرقى بعد الى أن يكون شريكا فاعلا إلا في حالات قليلة جدا و ذلك بناء على عدة اعتبارات أخذت بها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، القطاع الخيري، الجمعيات الخيرية، قطاع الأعمال.

Abstract : L'objectif de ce mémoire est de répondre au problème suivant: comment le secteur de bienfaisance contribue à soutenir la pratique de la responsabilité sociale des institutions du secteur privé, à travers une étude prospective et en suivant une méthodologie analytique et descriptive en passant par définir le concept de la responsabilité sociale , en présentant au passage les théories les plus importantes et les modèles de grandes entreprises internationales, d'une part, et d'autre part , l'étude a jeté la lumière sur un échantillon du secteur de la bienfaisance en Algérie , la façon de construire un secteur de bienfaisance réussi afin de parvenir à un partenariat efficace , nous avons discuté de son importance et des difficultés rencontrées, ainsi que les expériences de certains pays dans le domaine de la bienfaisance.

Nous avons appuyé nos arguments théoriques par une étude sur terrain au niveau de trois institutions du secteur privé et un organisme de bienfaisance dans la wilaya de M’sila et cela dans l’objectif de répondre au problématique posé. Nous mentionnons enfin deux résultats importants déduits de cette étude. Le premier résultat est que la responsabilité sociale n’est pas encore prise en considération comme une orientation au sein de l'établissement économique algérien, le deuxième résultat est que le secteur caritatif n’a pas encore atteint en Algérie un niveau de partenaire actif, sauf dans de très rares cas, en se référant à plusieurs considérations prises dans l'étude.

Mots clés: la responsabilité sociale, le secteur de la bienfaisance, les organismes non lucratifs, Secteur d'affaires.